

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم النفس



مطبوعة بيداغوجية في مقياس

منهجية وتقنيات البحث

مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علم النفس العمل والتنظيم وتسيير الموارد البشرية

إعداد الأستاذة:
د. بوسنة فطيمة

فهرس المحتويات:

الرقم	العنوان	الصفحة
	مقدمة	03
	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول البحث العلمي	05
1	تعريف البحث العلمي	05
2	أهمية البحث العلمي	07
3	أهداف البحث العلمي	08
4	مفاهيم حول منهجية البحث العلمي	10
5	أسس ومقومات البحث العلمي	17
6	خصائص البحث العلمي	18
7	خصائص ومقومات الباحث	19
8	أنواع البحوث العلمية	20
	الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي	24
1	المنهج التاريخي	24
2	المنهج المقارن	28
3	المنهج الوصفي	30
4	المنهج التجريبي	36
	الفصل الثالث: أدوات البحث العلمي	41
1	الاستبيان	41
2	المقابلة	44
3	الملاحظة	46
4	الاختبار	52
	الفصل الرابع: خطوات البحث العلمي	68

68	الشعور بمشكلة البحث	1
71	تحديد مشكلة البحث	2
74	صياغة عنوان البحث	3
75	تحديد أهمية البحث	4
75	تحديد أهداف البحث	5
76	تحديد فرضيات البحث	6
81	تحديد الإطار النظري للبحث	7
82	تحديد حدود البحث	8
83	تصميم الخطوات الإجرائية للبحث	9
95	خاتمة البحث	10
96	كتابة تقرير البحث	11
97	التوثيق والتهميش	12
102	الفصل الرابع: صعوبات البحث العلمي وأخلاقياته	
102	صعوبات البحث العلمي	1
112	أخلاقيات البحث العلمي	2
124	خاتمة	
125	قائمة المراجع	

- مقدمة:

إن محاولة الإنسان لفهم الظواهر مستمر وذلك لأنه لا يقنع بما حصّله من معرفة حولها، كما يرجع بحث الإنسان للاستطلاع ورغبته الدائمة في تكوين فكرة واضحة عما يحيط به من وقائع وأحداث والقوى الموجهة لها والمتحكمة في وقوعها وكيفية السيطرة عليها والتحكم في حدوثها ونتيجة لذلك استمرت عملية التفكير وهذا ما أدى إلى تراكم المعارف على مدى العصور.

يعتبر البحث العلمي من ضروريات العصر، والمحرك الأساسي لكل تقدم في كافة مجالات الحياة، فلا يمكن لأي علم أو تقدم علمي أن يتم بمنأى عن البحث والتحليل والاستنتاج العلمي المقنن والمبني على أدلة وبراهين ملموسة. وسنحاول أن نعطي بعض التعاريف رغم التعدد والاختلاف في تحديد ماهية البحث العلمي، وأنسب الطرق الواجب اتباعها عند القيام بعملية البحث على أسس علمية سليمة، والخروج باستنتاجات علمية صحيحة ومعلومات موثوق بها.

فالبحث العلمي أساس النهضة والتطور والوسيلة التي تمكن المجتمع من بناء ذاته بعباءاته وإبداعاته، فلا يمكن الغوص في أعماق المعرفة وأسرارها إلا عن طريق البحث العلمي فقد أصبح العلم وتطبيقاته في شتى الميادين هو العنصر الفاصل بين التقدم والتخلف، والبحث العلمي عنصر أساسي في جميع المؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها، فهو بذلك وسيلة وليس غاية لأن كل باحث يحاول من خلال دراسة مشكلة ما أو ظاهرة معينة التعرف على العوامل التي أدت إلى وقوعها ثم الخروج بنتائج تقوده إلى الوصول إلى حل أو علاج للمشكلة.

فتظهر أهمية البحث العلمي في أنها تساعد على نشر العلم والمعرفة حول موضوع البحث العلمي وذلك عندما يستعين الباحث بالمنهج العلمي من أجل كتابة البحوث والرسائل العلمية، بالاعتماد على الأسلوب العلمي في الكتابة وعرض محتوى البحث العلمي في خطوات علمية موضوعية، مبرزاً قدراته على إيصال معلومات موثوقة حول واقع الظاهرة

المدرسة بأمانة وموضوعية وحرفية عالية تعكس كفاءة الباحث العلمي في الكتابة وجودة المحتوى في البحث العلمي.

لذا سنحاول تقديم هذه المنهجية العامة أو خطوات المسعى العلمي كطريقة إعداد البحث العلمي لكل من يطمح إلى أدنى تكوين ممكن في مجال البحث والقيام بعمل أو إنجاز منكرة بأكثر حظ ممكن للتوفيق أو النجاح، ما يسهم في مهمة التكوين في مجال البحث وتنمية قدرات الطالب في وضع وتحديد تصور شامل لبحثه ثم القيام بتنفيذ هذه الخطة مرحلة بمرحلة.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول البحث العلمي

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

1-تعريف البحث العلمي:

إن البحث العلمي كمفهوم يتشكل من مصطلحين أساسيين هما: البحث والعلم.

* البحث يقصد به التحري والاستقصاء والتقصي والتحقق والتبين والسبر.

* أما العلم فنسبة للميدان الذي يُعنى لدى الأفراد والطلبة والباحثين والعلماء باكتساب المعرفة الموثقة والشاملة حوله. من خلال التحديد الواضح للأبعاد والأسباب والأركان التي تكون حقيقتها المدركة من قبل الجهات أو الأطراف ذات الصلة بهذه المعرفة.

وقد ترتب عن تعدد الآراء حول تحديد طبيعة البحث العلمي وأهدافه تعدداً آخر في

تعريفه وتوصيفه وتفسير خطواته وأهدافه، ومن بين التعريفات نجد:

حسب عبد الحق الكايد أن البحث العلمي هو "استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب

معارف جديدة وموثقة بعد الاختبار العلمي لها".

أما حسب عمار بوحوش وذنبيات: البحث العلمي هو: " التحري والاستقصاء المنظم

الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقاتها ببعضها البعض، وذلك من أجل تطوير

الواقع الملموس لها فعلاً أو تعديله" (بوحوش والذنبيات، 1995، ص12).

هو محاولة لاكتشاف المعرفة، والتتقيب عنها، وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقص

دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك - لتسير في ركب الحضارة

العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً" (ثريا ملحس، 1960، ص24).

هو الوسيلة للوصول إلى تطوير المعرفة بطريقة منتظمة وطريقة لإيجاد حلول

لمشكلات التغيير الاجتماعي في مختلف النواحي، لكي يسير المجتمع في سبيل التقدم

ويحقق ما يصبو إليه" (عناية، 1986، ص16).

هو عملية الاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة وتحليلها وتفسيرها من أجل إيجاد حلول لها ويكون هذا بإتباع أساليب ومنهج علمية (بدر، 1973، ص18).

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة (العبادي والطائي والأسدي، 2008، ص55).

وعليه فإن البحث العلمي عبارة عن جهد منظم يقوم به أفراد، هم أهل للقيام به لما يمتلكون من خصائص علمية ومعرفية تسمح لهم بذلك. متبعين خطة علمية معينة تسمح لهم بالوصول إلى نتائج محددة يمكن توظيفها والاستفادة منها في مجالات محددة تبعاً لنوعية البحث وطبيعته (الجوزي، 2017، ص44).

فالبحث العلمي يمثل أفضل وسيلة للوصول إلى حقائق الأشياء ومعرفة الصلات أو العلاقات التي تربط بينهما، وتعدّ الحقائق في البحث العلمي نسبة غير مطلقة ولو كانت الحقائق التي نتوصل إليها البحث حقائق مطلقة، فإن هذا من شأنه أن يعوق عملية البحث و الإبداع و الابتكار والتطور في العلم، فالحقيقة النسبية هي التي تكون قابلة للتطوير أو التغيير عندما تتواجد معلومات تثبت قصورها أو عجزها عن تفسير الظاهرة موضوع البحث العلمي (الديلمي، 2014، ص15).

ويمثل البحث العلمي طريقة منظمة أو فحص استقصائي منظم لاكتشاف حقائق جديدة، أو التثبت أو التحقق من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط بينها أو القوانين التي تحكمها وبما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية. فهو طريقة منظمة لإيجاد تفسيرات للظواهر الاجتماعية أو توضيح حقائق لم تفهم بصورة واقعية (النجار، 2013، ص25).

تكمن أهمية البحث العلمي في أنه يولد لدى الباحث شعوراً بالحماس والرغبة الملحة في المعرفة والاكتشاف، وبما أن البحث العلمي يتطلب صبر واستنارة للعقل، فإنه يساعد على الخروج بحقائق مبنية على أدلة واضحة، كما لا تضع عملية البحث قيوداً على التفكير،

بل تحرر الإبداع والوصول إلى كل ما هو جديد، والهدف من البحث هو شرح ظاهرة أو مشكلة وتحليل جوانبها المختلفة ، للوصول إلى استنتاجات وأدلة تتفق مع الحقائق المنطقية (المحروقي وناجي، 2012، ص15).

2- أهمية البحث العلمي:

تبرز أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول على البحث العلمي إدراكا لدوره في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته، فأصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، إضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، وعلاوة على ما يحققه البحث العلمي من منافع للمجتمع الإنساني فإنه يعود على الباحث نفسه بفوائد شخصية هامة وتؤكد السياسات التربوية الحديثة في جميع مستويات التعليم أهمية البحث العلمي وفوائده بالنسبة لجودة البحوث العلمية ولتنمية كفاءة الباحث.

2-1- أهمية البحث العلمي للمجتمع :

يعد البحث العلمي من أهم العوامل في تقدم وتطور الحضارة الإنسانية، ولقد ساهمت البحوث العلمية منذ العصور القديمة في تقديم معلومات مهمة للإنسان ساعدته على تفسير الظواهر الغامضة، ومن خلال البحث العلمي يقوم الباحث باكتشاف نظريات لم يسبق لأحد اكتشافها، أو يقوم بإثبات صحة نظريات أو نفي صحتها. وتكمن أهمية البحث العلمي للمجتمع في ما يأتي:

- خلق الثقافة والمعرفة الجديدة، حيث تتيح الأبحاث العلمية فرصة لمساهمة الباحثين في رفع مستوى المعرفة العام للمجتمع.
- تقديم رؤية عن المستقبل، والاتجاه الذي تسير فيه المجالات المعرفية ومدى تطورها.
- مساعدة الناس على فهم الظواهر الاجتماعية بشكل أوضح.
- المساهمة في إنجاح الأعمال التجارية والمشاريع الاقتصادية والصناعية والزراعية.
- اعتبارها أحد المصادر التي تساهم في ابتكار وتطوير الاختراعات التكنولوجية.

- مساعدة الباحث العلمي على تنمية أساليب ومنهجيات وآليات متطورة لإجراء الدراسات.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في الإسهام في تنمية الرفاهية للمجتمعات.
- 2-2- أهمية البحث العلمي للباحث:**
- تعود الأبحاث بالنفع على الباحثين بعدة أمور، ومنها ما يأتي:
- زيادة الثقافة والمعرفة من خلال جمع البيانات والوثائق المتعددة حول البحث.
- إثبات الحقائق وتفسيرها إن كان للباحث شكوك حول موضوعه، فهو يُثابر لجمع التفاصيل التي تنفي شكوكه، وتثبت الحقيقة العلمية لموضوع البحث.
- إبراز ضرورة الإدراك الصحيح لموضوع البحث والتعامل معه بتعمق.
- معرفة المجال الذي يناسب الباحث، ويُحدّد الحقول العلمية التي يرغب بدخولها في المستقبل.
- القدرة على الإنجاز بشكل فردي أو جماعي.
- معرفة منشأ موضوع البحث وأصله، من خلال العملية التراكمية للمعلومات ينتج بحث موسوعي مليء بالمعلومات.

3- أهداف البحث العلمي:

يهدف البحث العلمي إلى تطوير المعارف الإنسانية، وفهم ظاهرة من الظواهر، ولذلك يلجأ الإنسان إلى البحث العلمي بغرض الفهم والمعرفة، أو بغرض إصلاح الأوضاع المحيطة به، من خلال تناول المشاكل التي يتخبط فيها مجتمعه، ودراستها وتقديم الحلول المناسبة لها، سواء كانت هذه المشاكل فكرية نظرية أم تطبيقية، كما يهدف البحث العلمي إلى تكوين كوادر بحثية مؤهلة لتحقيق الغرضين السابقين، باعتبارهما أهم المجالات التي يمكن للبحث العلمي المساعدة فيها.

ونذكر من أبرز أهداف البحث العلمي ما يلي:

- الوصول إلى حقائق الأشياء والظواهر.
- معرفة سر العلاقات التي تربط بين هذه الظواهر.

- زيادة المعرفة واستمرار التقدم العلمي وتطويره.
- مساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه.
- توسيع المعرفة الإنسانية في الجوانب المختلفة.
- الوصول إلى قوانين علمية موثوقة عن العلاقات بين الظواهر المختلفة.
- ينجم عن البحث العلمي صياغة نظريات تقيس تلك العلاقات مع توضيح الأسباب، كما ينجم عنه تصحيح النظريات السابقة.
- يعد العلم وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق لاكتشاف القوانين التي يعمل بموجبها الكون الذي نعيش فيه.
- الفهم بغض النظر عن الأسلوب، سواء أكان علميا أم فنيا أم عقلانيا.
- ويمكن حصر الأهداف الأساسية فيما يلي:
- الوصول إلى حقائق جديدة: إنَّ استخدام التفكير المنهجي وتحليل الظواهر والمشكلات والسعي لإيجاد حلول محققة لها، مع الاستناد على الحقائق الموثوقة يتيح لنا استنتاج حقائق وتوصيات جديدة.
- الوصف العلمي: إنَّ تحليل ظاهرة ما وتتبع أساسها وتفنيد مسبباتها وتحليل أعراضها للوصول إلى الوصف العلمي الدقيق لها، باكتمال أجزاء البحث العلمي وتحليل المشكلة أو الفرضية ومكوناتها وتداعياتها الظاهرة والمستترة والتوصل لوصف موضوعي يشمل التوجيهات للحلول الأمثل.
- التنبؤ بالمستقبل: وهو التنبؤ المبني على الدليل العلمي والمنهجية الموثقة والخطوات المنطقية المتتالية، كل ذلك سيكفل الوصول إلى معرفة مستقبلية أقرب ما تكون للحقيقة مع البحث العلمي الصحيح.
- تقديم حلول منطقية للمشكلات: يدور موضوع البحث العلمي حول مشكلة مستعصية، يلجأ الباحث لتقنيدها وحلها عن طريق البحث العلمي وطرح الفرضيات والملاحظة والقياس وغيرها، إلا أنه يتمكن أخيرا طرح جملة من الحلول المدعمة بالدلائل العلمية والتجارب الميدانية المؤكدة على جدواها وصلاحيتها.

- الابتكار والتجديد: إذا نظرت إلى الاختراعات والمنتجات عالية الجودة ستجد أنها مصممة وفق معايير مثالية نتجت عن عدد هائل من الأبحاث والتجارب، فاستناد الأبحاث على حقائق ومعلومات وتجارب جديدة سيتيح للباحث الوصول لنتائج مبتكرة وجديدة مبنية على آخر ما آلت له الوقائع والأبحاث.

- المعرفة: فالإنسان لا يتطور مع الجهل ولا ينافس غيره بالركود، ولذلك فإنّ البحث العلمي أداة فعالة لتطوير وتلك هي المعرفة المثبتة بالتجربة مهارات الإنسان ومعارفه، ليكتسب المعرفة العلمية الموثقة والمثبتة ميدانيا العملية والدليل الموثق (دويدري، 2000، ص4-5).

4- مفاهيم حول منهجية البحث العلمي:

لأي علم منهج مناسب، فيمثل الطريقة التي يسلكها الباحث في سبيل التعرف على حقيقة تلك الظواهر، فنتناولها بالدراسة والتحليل. وعرف علم المناهج تطورا كبيرا نتيجة تطور استعمالاته المتزايدة، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته ازدادت أهمية هذا العلم، فنجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

إن أول من استعمل كلمة "علم المناهج" أو "المنهجية" هو الفيلسوف الألماني كانط، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين مذهب المبادئ وعلم المناهج.

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

4-1- العلم:

تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا، للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة (حسين رشوان: 1982، 4). وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة، كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا.

4-1-1- تعريف العلم:

هو إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، فهو اليقين والمعرفة. قاموس أكسفورد 1974: "هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تستخدم طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة" (كامل المغربي، 2002، ص15). هو المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف التعرف على طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة.

يعرفه عبيدات بأنه "جهد إنساني عقلي منظم، وفق منهج محدد في البحث، يشتمل على خطوات وطرائق محددة، ويؤدي إلى معرفة عن الكون والنفوس والمجتمع، يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة وحل مشكلاتها" (حسين رشوان، 1982، ص4).

4-1-2- أهداف العلم:

ومن ثمة تتحدد أهداف العلم في:

- الوصف: وذلك بوصف وحصر صفات الظاهرة موضوع البحث، من خلال جمع الحقائق واستخدام الوسائل والمناهج بهدف تشخيصها والكشف عن مختلف جوانبها، وتحديد العلاقة بين مكوناتها أو بينها وبين الظواهر الأخرى.

- الفهم والتفسير: اعتمادا على كشف العلاقات التي تقوم بين الظواهر المختلفة وعلاقتها ببعضها، وتفسير نتائجها، من خلال محاولة الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المتحكمة في الظاهرة والبحث في الأسباب المؤدية إليها، ومعرفة العلاقة بين المثبرات والاستجابات، والتفسير المعقول للظاهرة المدروسة.

- **التنبؤ:** هو تصور انطباق القانون أو القاعدة في مواقف أخرى غير تلك التي نشأ عنها أساسا، وتعميم النتائج أو القاعدة العامة في مواقف أخرى مشابهة لها، مع إمكانية توقع نتائج الظاهرة عملا بقاعدة أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، والعمل على كشف القوانين التي تساهم في التحكم في الظواهر التي تحيط بالفرد وتؤثر فيه.

- **التحكم:** كنتيجة للعلاقة الناتجة بين الفهم والتنبؤ، تأتي القدرة على التحكم بالسيطرة على الظواهر من خلال المعرفة الدقيقة للأحداث والظواهر، بمحاولة ضبط متغيرات الظاهرة المدروسة بما يحقق أهداف معينة، ما يستدعي ضبط بعض خصائص العالم الخارجي أيضا، حيث تنتج عملية الضبط بعد عدد من الملاحظات المضبوطة التي تسمح بإصدار حكم فيه ودرجة من التعميم (حقي، 1992، 23-25 بتصرف).

4-2- المعرفة:

تتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الزمان والمكان والحضارات، تعني المعرفة في أبسط معانيها تصورا عقليا لإدراك كنه الشيء بعد أن كان غائبا، وتتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية والحضارية والعلمية، أو بعبارة أخرى المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ، بحواسه وفكره.

4-2-1- أنواع المعرفة:

تنقسم المعرفة إلى ثلاثة أقسام:

- **المعرفة الحسية:** تكون بواسطة الملاحظات البسيطة والمباشرة والعفوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، مثل تعاقب الليل والنهار، طلوع الشمس وغروبها، تهاطل الأمطار... الخ، وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين هذه الظواهر الطبيعية وأسبابها.

- **المعرفة الفلسفية:** وهي مجموع المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي، لمعرفة الأسباب،

الاحتميات البعيدة للظواهر، مثل التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الوجود والكون.

- **المعرفة العلمية والتجريبية:** وهي المعرفة التي تتحقق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة، والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء، ووضع الفروض، واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة، القدرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيراً علمياً، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلاً والتحكم فيه.

وهذا النوع الأخير من المعرفة، هو وحده الذي يَكُون العلم. والمعرفة بذلك تكون مشتملة على العلم، وهو جزء من أجزائها (فاخر عاقل، 1982، ص75-79).
فالمعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، ومنه فكل علم معرفة، لكن ليس بالضرورة كل معرفة هي علم. والفرق ما بينهما يكون من خلال الأسلوب والمنهج التفكيرى الذي تم من خلاله تحصيل المعرفة.

4-2-2- خصائص المعرفة العلمية:

- **التراكمية:** تعود المعرفة بجذورها إلى بداية الحضارات الإنسانية، وقد بنيت معارفنا فوق معارف كثيرة أسهمت فيها حضارات إنسانية مختلفة، لأن المعرفة تبنى هرمياً من الأسفل إلى الأعلى، نتيجة تراكم وتطور المعرفة العلمية.

والتراكمية العلمية إما أنها تأتي بالبديل، فتلغي القديم مثل: فيزياء نيوتن التي اعتقد بأنها مطلقة إلى أن جاء انشتاين بنسبته، وبالمثل فإن الكثير من النظريات والمعارف العلمية في مجالات مختلفة، استغنى عنها الإنسان واستبدلها بنظريات ومفاهيم ومعارف خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتسم بالتغير والنسبية.

- **التنظيم:** إن المعرفة العلمية معرفة منظمة تخضع لضوابط وأسس منهجية، لا نستطيع الوصول إليها دون إتباع هذه الأسس والتقيد بها.

كما أن التطور العلمي يقتضي من الباحث التخصص في ميدان علمي محدد، وذلك بحكم التطور العلمي والمعرفي، وتزايد التخصصات وتنوع حقولها. مما يسمح للباحث بالاطلاع على موضوعاته وفهم جزئياته وتقنياته.

- **السببية:** يعرف السبب بأنه مجموع العوامل أو الشروط وكل أنواع الظروف التي متى تحققت ترتب عنها نتيجة مطردة، ونستطيع القول بوجود علاقة سببية بين متغيرين: سبب (علة) ونتيجة (معلول)، عندما تجري تجارب عديدة وبنفس الهدف نتحصل على نفس النتيجة (حسن ملحم: 1993، 60-69).

- **الدقة:** يخضع العلم لمبادئ ومفاهيم متعارف عليها بين ذوي الاختصاص تتضمن مصطلحات ومعاني ومفاهيم دقيقة جدا ومحددة.

ويجب استعمال هذه المصطلحات بدقة وتحديد مدلولها العلمي، لأنها عبارة عن اللغة التي يتداولها المختصون في فرع من فروع المعرفة العلمية. وتقضي الدقة الاستناد إلى معايير دقيقة، والتعبير بدقة عن الموضوعات التي ندرسها.

- **اليقين:** إن المعرفة العلمية لا تفرض نفسها إلا إذا كانت يقينية، أي أن صاحبها تيقن منها عمليا، فأصبح يستطيع إثباتها بأدلة وبراهين وحقائق وأسانيد موضوعية لا تحمل الشك، وهذا ما يعرف باليقين العلمي. فالنتائج التي نتوصل إليها يجب أن تكون مستتبطة من مقدمات ومعطيات موثوق من صحتها.

- **الموضوعية:** إن الباحث ينبغي أن يكون حياديا في بحثه، يتجرد من ذاتيته، وينقل الحقائق والمعطيات كما هي في الواقع، وألا يخفي الحقائق التي لا تتوافق مع وجهة نظره وأحكامه المسبقة (حسن ملحم: 1993، 73).

4-3- المنهج:

ويقصد بالمنهج لغة الطريق أو المسلك. واصطلاحا، عرف المنهج تعريفات مختلفة، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال لمصطلح "منهج" المترجم من مصطلح "méthode" ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه، وعرفه الفيلسوف

"أرسطو" تلميذ أفلاطون - بأنه البحث نفسه؛ وعرف المسلمون المنهج (ابن خلدون وابن تيمية) بأنه عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل.

4-3-1- تعريف المنهج:

ويعرف عبد الرحمان بدوي المنهج بأنه " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة " (البدوي، 2005، ص03).

ويعرف جابر عصفور المنهج بأنه " يهدف إلى الكشف عن الحقيقة من حيث أنه يساعدنا على التحديد الدقيق والصحيح لمختلف المشكلات التي يمكن معالجتها بطريقة علمية ويكفينا من الحصول على البيانات والنتائج بشأنها.

كما يعرف زكي جمال المنهج العلمي بأنه "الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو إلى مجموعة الحقائق في أيِّ موقفٍ من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها للوصول بها إلى ما يطلق عليه اصطلاح النظرية، وهي هدف كل بحث علمي (زكي جمال، 1962، ص8).

4-3-2- خصائص المنهج العلمي:

تتمثل أبرز خصائص المنهج العلمي فيما يلي:

- يعتمد المنهج العلمي على اعتقاد أنّ هناك تفسيراً طبيعياً لكل الظواهر الملاحظة.
- يفترض المنهج العلمي أنّ العالم كون منظم لا توجد فيه نتيجة بلا سبب.
- يرفض المنهج العلمي الاعتماد على مصدر الثقة، ولكنه يعتمد على الفكرة القائلة بأن النتائج لا تعدّ صحيحة إلا إذا دعمها الدليل.

من خلال ذلك يمكن القول إن المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل.

4-4- المنهجية:

إن المنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية *Méthodologie* وهذا المفهوم مركب من كلمتين: *Méthode* وتعني المنهج، و *Logie* وتعني علم، وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج فهي علم المناهج.

إن المنهجية مصطلح علمي يعني الطريق الذي يهتدي الباحث باستخدامه مجموعة من المبادئ والوسائل والأساليب والأدوات والقواعد في مختلف مراحل البحث وذلك للتثبت من صحة المعرفة الأصلية المطروحة على بساط البحث والوصول إلى نتائج وحقائق علمية واضحة، باعتبار أن المنهج هو فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، ومن الناحية العلمية فالمنهجية تعني القدرات الذهنية للباحث في الفهم والتحليل والتفسير للكشف عن الحقيقة العلمية (البدوي، 1987).

المنهجية فرع من فروع علم المعرفة تختص بدراسة المناهج والطرق التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية للأشياء والظواهر. أمّا المنهج فهو مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء أو الظواهر التي يدرسها. إن أول من استعمل كلمة "علم المناهج" أو "المنهجية" هو الفيلسوف الألماني "كانط"، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:

1- مذهب المبادئ: وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

2- علم المناهج: الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم . وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل

حتى يصل إلى نتائج معلومة؛ فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

وبذلك فالمنهجية هي أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في حال اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، ونستعمل مفهوم المنهج في حالة اعتمادنا على منهج علمي واحد.

5- أسس ومقومات البحث العلمي:

يقوم البحث العلمي على عدد من المقومات نذكر من أهمها:

- **تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح:** خاصة في اختيار الموضوع، فماذا يريد الباحث؟ وأي مشكلة أو ظاهرة تم اختيارها؟ وما هو التخصص الدقيق للباحث؟ وماذا يريد وكيف ومتى وإلى أين؟
- **قدرة الباحث على التصور والإبداع:** وإعمال فكره وموهبته، وإلمامه بأدوات البحث المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي.
- **دقة المشاهدة والملاحظة:** للظاهرة محل البحث، وتحديد المقولات حولها، وإعمال الفكر والتأمل، مما يقود إلى بحث المتغيرات المحيطة بالظاهرة، بحيث تكون المحصلة وضع قوانين تتفق مع واقع الملاحظات والمتغيرات.
- **وضع الفروض المفسرة للظاهرة:** ليتم إثباتها والبرهنة عليها، وتوضع كأفكار مجردة وموضوعية ينطلق منها الباحث، بحيث تقوده إلى جمع الحقائق المفسرة للفروض، وبالتالي إجراء التجارب على ضوءها، بعيدا عن تطويعها لما يريد الباحث إثباته والوصول إليه.
- **القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية:** وذلك من مختلف المصادر والمراجع، وغربلتها وتصنيفها وتبويبها وتمحيصها بدقة، ثم تحليلها.
- **إجراء التجارب اللازمة:** بهدف الحصول على نتائج علمية تتفق مع الواقع العملي، وتتطلب التجارب في العلوم الاجتماعية تحليل السبب والمسبب والحجج، واستمرارية متابعة المتغيرات، واختبار الفروض والتأكد من مدى صحتها.

- الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها: وذلك بتمحيصها ومقارنتها وصحة انطباقها على الظواهر والمشكلات المماثلة، إثبات صحة الفرضيات.
- صياغة النظريات: تعتبر النظرية إطار أو بناء فكري متكامل يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق علمي مترابط يتصف بالشمولية، ويرتكز على قواعد منهجية لمعالجة ظاهرة أو مشكلة ما.
- وتمثل النظرية محور القوانين العلمية المهمة بإيضاح وترسيخ نتائج العلاقات بين المتغيرات في ظل تفاعل الظواهر. فيجب أن تكون صياغتها وفق النتائج المتحصل عليها من البحث، بعد اختبار صحتها والتيقن من حقائقها العلمية، وصحتها مستقبلا للظواهر المماثلة (الضامن، 2006، ص18-19) (نجيب غيث، 2000، ص15).

6- خصائص البحث العلمي:

البحث العلمي يقوم أساسا على طلب المعرفة، وتقصيها، والوصول إليها مستنديين في ذلك إلى أساليب ومناهج محددة في تقصينا للحقائق، وبحثنا في المشكلة، وصولا إلى الحل، مما سيسفر على تطوير وتقديم البحث في كل الميادين (فاضلي، 2008، 191).

للبحث العلمي جملة من الخصائص والمميزات، نستطيع استخلاصها من التعريفات السابقة، أهمها الخصائص التالية:

- **البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:** أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين، قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهياة جيدا لذلك، وليست وليدة مصادفات أو أعمال ارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي، عامل الثقة الكاملة في نتائج البحث.

- **البحث العلمي بحث نظري:** لأنه يستخدم النظرية لإقامة وصياغة الفرض، الذي هو بيان صريح يخضع للتجارب والاختبار.

- البحث العلمي بحث تجريبي: لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب والاختبارات على الفروض، والبحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات والتجارب لا يعد بحثاً علمياً. فالبحث العلمي يؤمن ويقترن بالتجارب.
 - البحث العلمي بحث حركي وتجديدي: لأنه ينطوي دائماً على تجديد وإضافات في المعرفة، عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أحدث وأجد.
 - البحث العلمي بحث تفسيري: لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.
 - البحث العلمي بحث عام ومعمم: لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية، إلا إذا كانت بحوثاً معممة وفي متناول أي شخص، مثل الكشوف الطبيعية.
- هذه بعض خصائص البحث العلمي التي تؤدي معرفتها إلى توسيع آفاق معرفة مفهوم البحث العلمي (خفاجة، 2002، ص26) (حسن ملحم، 1993، ص 60-61) (الدويدري، 2002، ص72-73).

7- خصائص ومقومات الباحث:

- يتميز الباحث بعدد من الصفات والخصائص الأساسية، وقد صنفها أغلب الباحثين إلى نوعين: المهارات الأساسية والمهارات المكتسبة. أما بالنسبة للمهارات الأساسية، فهي مواهب شخصية وقدرة بحثية، والمهارات المكتسبة هي الالتزام بأخلاقيات الباحثين.
- ومن أهم الصفات التي يجب أن يتصف بها الباحث هي:
 - أن يكون الباحث محباً للعلم، واسع الاطلاع وعميق التفكير.
 - أن يعترف الباحث بآرائه ويحترم آراء الآخرين.
 - أن يتمتع بالدقة في جمع الأدلة والملاحظات، وألا يتسرع في الوصول إلى قرارات ما لم تدعمها الأدلة الدقيقة الكافية.
 - أن يكون ميالاً إلى التأمل والتحليل، متمتعاً بملكة التخيل حتى يستطيع أن يتصور كيفية سير العمل وينطلق من خلال تصورات الخيالية إلى الواقع.

- الأمانة في نقل آراء الغير وأدلتهم فلا يحذف منها شيئاً أو يحجبها لكونها لا تتفق ورأيه.
- إتقان التقنيات الحديثة، خاصة منها الجالبة للمعرفة بغزارة كبيرة.
- تبني واحترام آراء الآخرين وعدم فرض رأيهم الشخصي، وعليه أن يعزز آراء غيره ويورد أدلتهم (صابر وخفاجة، 2002، ص29).
- يتمتع الباحث العلمي بمجموعة من الخصال المهمة والتي تؤهله لأداء وظيفته البحثية ولعل من أبرزها:
- قدرة الباحث على إنجاز موضوع البحث.
- الإلمام بقواعد العلم واللغة وامتلاك روح المناقشة والتنظيم والتحليل.
- التدريب على طريقة كتابة البحث العلمي والمشاركة في الملتقيات العلمية.
- حب العلم والاطلاع وعمق التفكير وامتلاك ملكة التخيل.
- الدقة واحترام آراء الآخرين وعدم التسرع في اتخاذ القرارات دون امتلاك الأدلة.
- تقبل النقد والأمانة العلمية.
- النزاهة والأخلاق والعزيمة والصبر على مواجهة الصعاب (عبيدات وأبو نصار ومبيضين، 1999، ص19-21) (عبد الفتاح، 1994، ص17-20) (الطاوي، 1992، ص9-14).

8-أنواع البحوث العلمية:

يعدُّ مجالُ البحثِ العلميِّ واسعاً بحيث يغطِّي جميعَ مناحي الحياة وحاجات الإنسان ورغباته، ومن ثَمَّ يكون اختلافُ البحوثِ العلميَّة باختلافِ حقولها وميادينها تنوعاً لها، وعموماً فبالإضافة إلى ذلك تنقسم البحوثُ العلميَّة من حيث جدواها ومنفعتها إلى بحوثٍ ريادةيَّة يتمُّ فيها اكتشاف معرفة جديدة أو تحلُّ بها مشكلة قديمة، وإلى بحوث يتمُّ فيها تجميع المواد العلميَّة والمعارف أو الكشف عنها أو عرضها لغايات المقارنة والتحليل والنقد، وللنوع الأول دور أكبر في توسيع آفاق المعرفة الإنسانيَّة، (غرابية وزملاؤه، 1981م، ص6).

فالبحثُ العلميُّ من حيث ميدانه يشير إلى تنوعه بالبحوث التربويَّة والاجتماعيَّة والجغرافيَّة والتاريخيَّة وغيرها، ومن حيث أهدافه يتنوع بالبحوث الوصفيَّة وبالبحوث التنبؤيَّة

وبحوثٍ تقرير السببية وتقرير الحالة وغيرها، كما يتنوع البحث العلمي من حيث المكان إلى بحوث ميدانية وأخرى مخبرية، ومن حيث طبيعة البيانات إلى بحوث نوعية وأخرى كمية، ومن حيث صيغ التفكير إلى بحوث استنتاجية وأخرى استقرائية، وهي في كل أنواعها السابقة تندرج في قسمين رئيسين: بحوث نظرية بحتة، وبحوث تطبيقية عملية.

بل لا يقف تصنيف البحوث العلمية عند ذلك الحد من التنوع بل إنها تصنف من حيث أساليبها في ثلاثة أنواع رئيسة، (بدر، 1989م، ص 17-23)، هي:

8-1- بحث التنقيب عن الحقائق:

يتضمن هذا النوع من البحوث التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة، فحينما يقوم الباحثُ ببحث تاريخ الإشراف التربوي فهو يجمع الوثائق القديمة والتقارير والخطابات والتعاميم الوزارية وغيرها من المواد وذلك للتعرف على الحقائق المتعلقة بتطور الإشراف التربوي، فإذا لم يكن هذا الباحث ساعياً لإثبات تعميم معين عن الإشراف التربوي فإن عمله بذلك يتضمن بصفة أساسية التنقيب عن الحقائق والحصول عليها.

8-2- بحث التفسير النقدي:

يعتمد هذا النوع من البحوث إلى حد كبير على التدليل المنطقي وذلك للوصول إلى حلول المشكلات، ويخصائص ويستخدم هذا النوع عندما تتعلق المشكلة بالأفكار أكثر من تعلّقها بالحقائق ففي بعض المجالات كالفلسفة والأدب يتناول الباحث الأفكار أكثر ممّا يتناول الحقائق؛ وبالتالي فإنّ البحث في ذلك يمكن أن يحتوي بدرجة كبيرة على التفسير النقدي لهذه الأفكار، ولحدّة النظر والفتنة وللخبرة تأثير في هذا النوع من البحوث؛ لاعتمادها على المنطق والرأي الراجح، وهذا النوع خطوة متقدمة عن مجرد الحصول على الحقائق، وبدون هذا النوع لا يمكن الوصول إلى نتائج ملائمة بالنسبة للمشكلات التي لا تحتوي إلا على قدر ضئيل من الحقائق المحددة.

وفي التفسير النقدي لا بدّ أن تعتمد المناقشة أو تتفق مع الحقائق والمبادئ المعروفة في المجال الذي يقوم الباحثُ بدراسته، وأن تكون الحجج والمناقشات التي يقدمها الباحثُ

واضحةً منطقيّة، وأن تكون الخطوات التي أتبعها في تبرير ما يقوله واضحة، وأن يكون التّديّل العقليّ وهو الأساس المتّبع في هذه الطريقة تدليلاً أميناً وكاملاً حتى يستطيع القارئ متابعة المناقشة وتقبّل النتائج التي يصل إليها الباحث، والخطر الأساسي الذي ينبغي تجنّبه في بحث التفسير النقديّ هو أن تعتمد النتائج على الانطباعات العامّة للباحث وليس على الحجج والمناقشات المنطقيّة المحدّدة.

8-3- البحث الكامل:

هذا النوع من البحوث هو الذي يهدف إلى حلّ المشكلات ووضع التعميمات بعد التّقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلّقة بموضوع البحث (مشكلة البحث) إضافةً إلى تحليل جميع الأدلّة التي يتمّ الحصول عليها وتصنيفها تصنيفاً منطقيّاً فضلاً عن وضع الإطار المناسب اللازم لتأييد النتائج التي يتمّ التوصل إليها، ويلاحظ أنّ هذا النوع من البحوث يستخدم النوعين السابقين بالتّقيب عن الحقائق وبالتّديّل المنطقيّ ولكنّه يعدّ خطوة أبعد من سابقتيها (الدشلي، 2002، ص46).

وحتى يمكن أن تعدّ دراسة معيّنة بحثاً كاملاً يجب أن تتوفر في تلك الدراسة ما يأتي:

- أن تكون هناك مشكلة تتطلّب حلاً.
 - أن يوجد الدليل الذي يحتوي عادةً على الحقائق التي تمّ إثباتها وقد يحتوي هذا الدليل أحياناً على رأي الخبراء (الدراسات السابقة).
 - أن يُحلّل الدليل تحليلاً دقيقاً وأن يصنّف بحيث يُرتّب الدليل في إطار منطقيّ وذلك لاختباره وتطبيقه على المشكلة.
 - أن يُستخدَم العقل والمنطق لترتيب الدليل في حججٍ أو إثباتاتٍ حقيقيّة يمكن أن تؤدي إلى حلّ المشكلة.
 - أن يُحدّد الحلّ وهو الإجابة على السؤال أو المشكلة التي تواجه الباحث.
- وهناك كثيراً من التصنيفات المختلفة، وهذه التصنيفات تستند إلى معايير مختلفة حسب: الطبيعة، الدوافع، النتيجة، وكيفية معالجة الموضوع.

لكن في أغلبها تنقسم إلى:

أ- بحوث أساسية (بحة):

وتسمى أيضا بالبحوث النظرية، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل للحقيقة وتطور المفاهيم النظرية ومحاولة تعميم نتائجها بعض النظر عن فوائد البحث ونتائجه، ويجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملما بالمفاهيم والافتراضات وما تم إجراؤه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة.

ب- البحوث التطبيقية :

ويعرف البحث التطبيقي على أنه ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها محل المشكلات الحالية، وتغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم والإدارة والاقتصاد والتربية والاجتماع، ويهدف البحث التطبيقي إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بعد تحديد المشكلات والتأكد من صحة ودقة مسبباتها ومحاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات، ومثالها أبحاث التسويق التي تجريها الشركات، وأبحاث البنك الدولي حول الدول النامية، وأبحاث منظمة الصحة العالمية واللجان الخاصة بالمرأة والرضا الوظيفي وغيرها .

الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي

لكل علم من العلوم مادة ومنهج وأدوات، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، أما منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر، أما أدواته فهي التقنيات التي تمكنه من التعرف على واقع الظاهرة. فنقول مثلاً: العلوم الطبيعية، ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول بالتحليل الظواهر الطبيعية حال الفيزياء والأحياء وغيرهما، ونقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل.

تختلف مناهج البحث باختلاف موضوع البحث، وحسب قدرات وميول الباحثين، فكل منهج أدواته التي تستخدم في الدراسة والقياس والتحليل، ما يستلزم من الباحث براعة وخبرة معينة.

1- المنهج التاريخي:

يعني علم التاريخ بدراسة الحوادث الماضية من أجل فهم الحاضر ومن ثم التنبؤ بالمستقبل ومن خلال ذلك فإن الباحث في مجال علم التاريخ يقوم بتحليل الأحداث الماضية وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات (عليان، 2000، ص 37).

إذن يمكن القول أن المنهج التاريخي هو ذلك المنهج الذي يقوم على طريقة علمية يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة والحقيقة، ويتبع في ذلك الدراسة التحليلية للظاهرة المدروسة من خلال الإطار الزمني والإطار المكاني، ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية من أجل فهم الظاهرة كما هي في الوقت الحالي.

1-1- خصائص المنهج التاريخي:

يتميز المنهج التاريخي بأنه يسعى إلى سد فجوات الوقائع والأحداث الاجتماعية والسياسية، كما يزودنا بإحساس تاريخي لأن الأحداث التاريخية ليست منعزلة أو المستقلة عن بعضها البعض، وإنما هي مترابطة في سياق زمن محدد.

1-2-2- خطوات المنهج التاريخي:

من أجل دراسة الظاهرة التاريخية يتطلب من الباحث أن يتبع الخطوات التالية: (العساف والوادي، 2011، ص120) (لمياء نفوسي، 2015، ص47) (دالين، ب ت، ص 378).

1-2-1- تحديد الظاهرة محل الدراسة والبحث:

تحديد المشكلة التاريخية هي من أصعب الخطوات إذ يقوم الباحث بحصر المشكلة التاريخية وتحديدتها من خلال تحديد الظاهرة أو الحادثة التاريخية المراد دراستها ويتم هذا التحديد وفق نسقين محددين: البعد المكاني، والمجال الزماني.

1-2-2-1- صياغة الفروض في المادة التاريخية:

يعتمد البحث التاريخي كغيره من مناهج البحث على فرضية أو فرضيات تساعده في تحديد مسار واتجاه البحث وتوجهه إلى جمع المعلومات الضرورية واللازمة للفرضية وبعد فحصها ونقدها يقوم بتعديل فرضية البحث على ضوءها والبناء عليها وبعد ذلك استخلاص الحقائق ووضع النتائج، وعادة ما تتعدد الفروض في الدراسات التاريخية على اعتبار أن معظم أحداث التاريخ لا يمكن تضيقها بشكل موضوعي بسبب واحد وهو أن الأحداث التاريخية معقدة ومتداخلة ويصعب ربطها بسبب واحد.

1-2-3- جمع المعلومات والمصادر التاريخية (جمع المادة التاريخية):

يقوم الباحث بجمع جميع المعلومات والوثائق والشهادات والمواد التاريخية المتعلقة بالمشكلة المحددة سلفاً، وتعد هذه المرحلة أطول وأصعب المراحل في الدراسة التاريخية، وتقسم المادة التاريخية عدة تقسيمات منها: مادة أولية (وهي المادة التاريخية الأصلية كالأثار)، ومادة ثانوية (هي المادة التي استندت أو استعملت المادة الأصلية مثل شهادة تاريخية أو كتاب عن الآثار).

❖ أدوات جمع المعلومات في المنهج التاريخي:

- السجلات والوثائق
- المذكرات والتراجم والرسائل الشخصية

- المقابلات الشخصية لشهود العيان والقنوات الناقلة للحوادث والأخبار
- التقارير الصحفية واستطلاعات الآراء
- الدراسات والكتابات التاريخية والأثرية
- الأساطير والروايات الشعبية
- الآثار والحفريات...

1-2-4- نقد المصادر التاريخية:

على الباحث ألا يكتفي بجمع المعلومات بل لا بد من نقدها وتمحيصها ليتأكد من دقتها وصدق محتواها، وهو يقوم بذلك على مستويين هما:

أ- النقد الخارجي (الظاهري) للمادة التاريخية:

حيث يقوم الباحث بطرح بعض الأسئلة من أجل التأكد من المادة مثل :من هو الكاتب أو المؤلف؟ هل هو من كتب الوثيقة الأصلية؟ هل الوثيقة التي يعتمدها أصيلة أم ثانوية؟ متى ظهرت الوثيقة لأول مرة؟

لكي يتأكد الباحث من أصول الوثيقة أو اكتشاف ما بها من تعديل فإنه يبدأ بالتمحيص الدقيق لمحتواها ولغتها بناء على معايير وأسس معينة هي:

- التأكد من حدوث أي تعديل أو تغير على الوثيقة.
- هل التعديل أو التغير الذي طرأ كان للزيادة أو الحذف من الوثيقة.
- هل المواد المستعملة في كتابة الوثيقة (نوعية الورق، الحبر ... الخ) مناسبة للوقت الذي وجدت فيه.

ب- النقد الداخلي (الباطني) للمادة التاريخية:

- يتم التأكد من محتوى المادة من خلال طرح جملة من الأسئلة هي:
- هل هناك أي تناقض في محتوى الوثيقة وموضوعها؟
- هل قدم المؤلف الحقيقة الكاملة أم حاول تشويهها وتعديلها؟
- لماذا قام المؤلف بكتابة الوثيقة؟
- هل توجد وثيقة أخرى تعود لنفس العصر وتتفق مع الوثيقة في محتواها؟

- هل كتبت الوثيقة على الملاحظة المباشرة أم غير مباشرة؟
- والجدير بالذكر أن عملية النقد الداخلي والخارجي تتم وفق أصول وقواعد هي:
- إهمال الوثيقة لذكر بعض أحداث العصر الذي وجدت فيه ما يعني أن المؤلف يجهل هذه الأحداث لسبب أو لآخر.
- لا يجب التقليل من قيمة المصدر كما لا يجب إعطاؤه أكثر مما يستحق من أهمية.
- يجب الاعتماد على أكثر من مصدر من الحقائق والأحداث ومقارنتها مع بعضها البعض والتأكد من تطابقها.

1-2-5- عملية تركيب وتفسير وكتابة البحث التاريخي:

- إن تقرير البحث التاريخي لا يختلف في مواصفاته عن غيره من تقارير الأبحاث الأخرى فهناك اعتبارات أساسية في كتابة البحث التاريخي منها:
- كتابة الحقائق التاريخية على بطاقات أو مذكرات خاصة بشكل حقائق مرتبة على أساس تسلسلي زمني من الماضي إلى الحاضر.
- دراسة البيانات التاريخية وتحليلها مع التركيز على إظهار العلاقات والنتيجة للحوادث والعوامل المدروسة.
- كتابة تقرير البحث يكون على أساس العناصر التالية: المقدمة التمهيديّة بما فيها الإشكال المطروح، الدراسات السابقة للبحث، أهداف وأسئلة فرضيات البحث، منهجية البحث والأدوات النقدية المناسبة، عرض الحقائق والبراهين والدلائل التاريخية للتحليل والتقدير وإخراج النتائج والتوصيات للمستقبل (عوض صابر، 2002، ص 74-75).
- حيث يلتزم الباحث بعرض المادة التاريخية عرضاً أميناً وموضوعياً بعيداً عن المبالغة والتهويل، وعرض الشخصيات بصدق وإنصاف، والربط الموضوعي بين الأحداث مع الالتزام بالدقة وعدم التحيز.

2- المنهج المقارن:

تحل المقارنة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عموماً محل التجربة، فإذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويصنف العالم الاجتماعي "إيميل دوركايم" المنهج المقارن بأنه "نوع من التجريب غير المباشر" وعموماً، فإن المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر (غنايم، 2004).

ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.

2-1- شروط المقارنة:

- كما يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أوفى وأدق في ميدان المقارنة والتطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة، يجب توافر شروط الحكم بهذه العملية الذهنية:
- يجب أن لا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.
 - أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوءاً أدق وأوفى يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.
 - أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.
 - تجنب المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.
 - أن تكون مقيدة بعاملَي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين.

2-2- أنواع المقارنة:

هناك تقسمين لأنواع المقارنة ، التقسيم الأول يصنفها إلى أربعة أنواع و التقسيم الثاني يصنفها إلى نوعين:

- **التقسيم الأول :**

1- المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.

2- المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها.

3- المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة قد يكون راجع إلى ضعف النشاط الحربي أو الهجرة السكان أو تجمعهم في السجون والمحتشدات.

4- المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف.

- **التقسيم الثاني :**

1- مقارنة اعتيادية: وهي مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف، وغالبا ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين. أمّا الاختلاف فغالبا ما يدور حول شكل الظاهرتين المقارنتين: مثل مقارنة الأنظمة السياسية البرجوازية بعضها بالبعض الآخر.

2- مقارنة مغايرة: وهي مقارنة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أقل من أوجه الاختلاف، فغالبا ما نمس جوهر الظاهرتين المقارنتين، تعتبر مقارنة مغايرة و أنّ التشابه بينهما يمس الاختلاف الجوهر (حميدة وبكر، 2005).

2-3- خطوات المنهج المقارن:

يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة في مجال العلوم الاجتماعية الخطوات

التالية:

- تحديد الظواهر المتجانسة (المتماثلة) وليس الظواهر المتناقضة.

- القيام بجمع المعلومات بواسطة استخدام بعض أدوات البحث العلمي.
- القيام بعملية التحليل والتصنيف للمعلومات ومقارنتها (عبد الجواد بكر، 2003).

3- المنهج الوصفي:

يمكن القول أن المنهج الوصفي هو ذلك الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات معينة، ويقوم خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي بحوزته المتعلقة بالظاهرة المدروسة وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة.

المنهج الوصفي هو الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات معينة، ويقوم خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي بحوزته المتعلقة بالظاهرة المدروسة وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة (بخوش، 1990).

يهتم المنهج الوصفي بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، ويرتبط استخدامه غالباً بدراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، كما يستخدم أحياناً في دراسات العلوم الطبيعية. يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (منسي، 2003).

3-1- أهداف المنهج الوصفي:

تحدد الأهداف الأساسية للمنهج الوصفي في النقاط التالية:

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة للظاهرة المدروسة.
- تحديد المشكلات الموجودة.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.
- إجراء مقارنات مع الظواهر الأخرى.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر.

- تحديد أفضل السبل والأدوات والآلات والمعدات للرصد، من مختلف الجوانب، وذلك لتجنب المفاجآت.
- هدفه الأساسي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل وذلك من خلال وصف الحاضر (عبد المعطي، 1997، ص141) (ناصر، 1997، ص28).
- كما يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث الخصائص، الأشكال، وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك، فيهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث بعكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي، ويرتبط استخدامه غالباً بدراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، أين يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

3-2- خطوات المنهج الوصفي:

- إذن من خلال ذلك نلاحظ أن هناك خطوات للمنهج الوصفي هي:
 - تحديد الظاهرة محل الدراسة والبحث.
 - القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها.
 - وضع الفرضيات
 - اختيار عينة الدراسة
 - القيام باختيار أدوات البحث التي سيعتمدها الباحث في دراسته
 - الوصول إلى نتائج
 - القيام بتحليل النتائج وتفسيرها والوصول إلى تعميمات (المغربي، 2007) (دويدري، 2000، ص183).

3-3- أنواع المنهج الوصفي:

تنقسم المناهج الوصفية إلى أنواع هي:

3-3-1- منهج الدراسات المسحية:

يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج استعمالاً في البحوث الوصفية، واستناداً إلى هذا المنهج فإن الباحث يقوم بعملية دراسة شاملة لموضوع دراسته وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، وتحليل الوضع الراهن لها في بيئة محددة ووقت محدد.

ويقوم أسلوب المسح أو الدراسات المسحية على جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد، ومن بين المجالات التي تحتاج إلى المنهج المسحي: دراسات المسح المدرسي، دراسات المسح الاجتماعي، دراسات الرأي العام، دراسات تحليل العمل، دراسات تحليل المضمون (الرشيدي، 2000).

3-3-1-1- أهداف الدراسات المسحية:

وتتمثل الأهداف الأساسية لأسلوب المسح أو الدراسات المسحية في:

- وصف الوضع القائم للظاهرة.
- مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة.
- تحديد الوسائل والاجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم (عدنان، 2008، ص78).

3-3-1-2- مجالات الدراسات المسحية:

ومن بين المجالات التي تحتاج إلى المنهج المسحي:

- دراسات المسح المدرسي: وتتعلق بدراسة المشكلات المرتبطة بالميدان التربوي، من أجل تخطيط السياسة التعليمية على نحو أفضل.
- دراسات المسح الاجتماعي: تهتم بالقضايا الاجتماعية مثل: (الأسرة، الهجرة، السكان ... الخ).

- دراسات الرأي العام: تتلخص في دراسة آراء ومشاعر المجتمع اتجاه الأفكار والمعتقدات السائدة في وقت معين بقصد توجيه أو تصحيح السياسات الانتخابية أو التخطيط أو الاقتصاد.
- دراسات تحليل العمل: تهتم بوصف المهام والمسؤوليات المرتبطة بعمل أو حرفة أو وظيفة فنية أو إدارية معينة.
- دراسات تحليل المضمون: تهتم بدراسة الوثائق والسجلات والتشريعات المكتوبة أو المدونة التي تصف ظاهرة معينة، وتواجه هذه الدراسات صعوبة اختيار العينة بسبب الحصول على بعض الوثائق الهامة والسرية.

3-3-2- منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات.

يتميز هذا المنهج بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعاً، بهدف جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقتها بالبيئة وتحليل نتائجها للوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

يقوم المنهج على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري. ويهدف المنهج إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة (العكس، 1995، ص128).

3-2-1- خصائص منهج دراسة الحالة:

- يمكن تحديد خصائص منهج دراسة الحالة بما يلي:
- يمكن أن تكون الحالة (فردا أو جماعة أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا).
 - طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على الوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من دراسة إحدى الحالات، بينما تكون حالة قائمة بحد ذاتها في دراسة أخرى.
 - يقوم المنهج على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري.
 - يهدف المنهج إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.

3-2-2- خطوات دراسة الحالة:

- يتضمن أسلوب دراسة الحالة مجموعة من الخطوات بعد تحديد المشكلة وهي:
- **تحديد أهداف الدراسة:** تتطلب هذه الخطوة تحديد موضوع الدراسة وتحديد وحدة الدراسة وخصائصها، وذلك باختيار الحالات التي تمثل المشكلة المدروسة، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات نموذجية أو عينات عشوائية، كما يجب أن تكون العينة كافية، وأن يقتصر الباحث على حالات قليلة ودقيقة، وذلك من أجل الدقة والشمول.
 - **جمع المعلومات وتدقيقها:** يتم جمعها على ضوء فرضية أولية، وبعد أن تجمع لابد من التأكد من صحتها وصدقها، ثم بعد ذلك يتم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها. أما أدوات جمع المعلومات في دراسة الحالة هي: الملاحظة المتعمقة، المقابلات الشخصية، الوثائق والسجلات المختلفة.
 - **وضع الفرضيات أو التشخيص الأولي لعوامل المشكلة:** وهذه الفرضيات تأتي نتيجة التشخيص الأولي للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة.

- اقتراح نوع التدخل أو العلاج: يجب أن يفكر الباحث في نوع المعالجة أو التدخل في ضوء شدة الحالة وقسوتها على ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج.
- المتابعة والاستمرار: وهو أن يراقب الباحث استجابة الفرد للعلاج ما ينتج عنه من التعديل أو الاستمرارية.
- النتائج والتوصيات: وهو إبراز النتائج التي تم التوصل إليها وأهميتها، وإمكانية الاستفادة منها في دراسات أخرى.

3-3-2-3- إيجابيات وسلبيات منهج دراسة الحالة:

تتمثل الإيجابيات في:

- توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة.
- يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة وبالتالي إمكانية إجراء دراسات أخرى.
- يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة.
- أما فيما يخص السلبيات فتتمثل في:
- صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا ما كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.
- تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية (عسافين، ب ت، ص 104-106).

3-3-3- منهج دراسات النمو والتطور:

- وتهتم هذه الدراسات بالتغيرات التي تحدث كوظيفة للزمن، ومن الممكن أن تكون دراسات النمو كمية أو كمية، والنمو يدرس بطريقتين هما الطريقة الطولية والطريقة المستعرضة.

- الطريقة الطولية لدراسة النمو: في هذه الطريقة يحاول الباحث أن يتتبع مجموعة من الأطفال خلال نموهم، أي أنه يدرس الأطفال في أعمار زمنية مختلفة ويحاول أن يحدد أنماط نموهم الضرورية في الجوانب التي يتناولها بالملاحظة والقياس.
- الطريقة المستعرضة لدراسة النمو: في هذه الطريقة يقوم الباحث بإتمام دراسته دون أن ينتظر الأفراد حتى يكبروا، أي أنه لا بد من أن يكرر ملاحظة ودراسة نفس المجموعة من الأفراد ويقوم بملاحظة مجموعات مختلفة، وكل مجموعة مستقلة من مستوى عمري معين ثم يدرس البيانات المتجمعة من هذه المجموعات للتوصل إلى الأنماط العامة للنمو في كل جانب من جوانبه (أبو حطب، 1991) (منسي، 2003).

3-4- المنهج التجريبي:

يتمثل مضمون المنهج التجريبي في الاعتماد على الملاحظة والتجربة، وهو لذلك يعتبر منهج استقرائي اختباري مع تدخل العقل بسلسلة من عملية الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج عدد محدد من الحالات إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع، وذلك إلى ما لانهاية.

3-4-1- تعريف المنهج التجريبي:

يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيهما بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها مرات عديدة، وفي كل مرة يركز على دراسة وملاحظة أثر عامل أو متغير معين ويفترض ثبات العوامل الأخرى (الجيلالي، 2007).

هو تغيير متعمد في الشروط المحددة لظاهرة من الظواهر وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذه الظاهرة أو استخدام التجربة في إثبات صحة الفروض (الصادق، 2014).

إذا كان هناك موقفان متشابهان وأدخلنا عاملاً جديداً على أي منهما فإن الفرق بين الموقفين يرجع لإدخال هذا العامل الجديد، وإذا كان هناك موقفان متشابهان وحذفنا من أحدهما عاملاً من العوامل المكونة له فإن الفرق بين الموقفين يرجع لحذف هذا العامل.

3-4-2- أسس وشروط المنهج التجريبي:

يجب مراعاة الشروط التالية في التصميم التجريبي لأي دراسة:

- ضبط كل العوامل والمؤثرات الأخرى ما عدا العامل التجريبي.
- الدقة في تسجيل التغيرات التي تحدث نتيجة لاستخدام المتغير التجريبي.
- عدم التحيز لمتغير دون الآخر .
- العمل على تسجيل التغيرات وتقديرها كميّاً باستخدام المقياس المناسب.
- تصميم الإجراءات التجريبية بحيث يمكن التمييز بين التغيرات التي ترجع للعامل التجريبي من تلك التي لا ترجع له.
- تكرار التجربة ما أمكن ذلك للتأكد من صحة النتائج (ملحم، 2006).

3-4-3- خطوات المنهج التجريبي:

تتلخص خطوات البحث التجريبي في النقاط التالية:

3-4-3-1- الملاحظة والمشاهدة:

ويعرف أحمد بدر التجربة بأنها "ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكمة، يقوم بها الباحث لاختبار الفرض للحصول على العلاقات السببية " (أحمد بدر، 1977، ص258). وتتم من خلال تتبع ورصد الظاهرة موضوع البحث، ويجب أن تكون الملاحظة محققة للشروط التالية:

- يجب أن تكون الملاحظة كاملة.
- يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة.
- يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة.
- يجب أن يكون العالم الباحث مؤهلاً وقادراً على الملاحظة.

3-4-3-2- وضع فروض لتفسير الظاهرة:

حيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير وبيان الروابط بين الظاهرة وغيرها، فيضع فروض تفسر الظاهرة.

وهي تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر " (أحمد بدر، 2002، ص22).

ويجب أن تكون الفرضية كالتالي:

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية.
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.
- يجب أن تكون شاملة و مترابطة.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة (أحمد بدر، 1977، ص88).

3-4-3-3- التجريب:

وهنا يقوم الباحث باختبار صحة الفرض الذي وضعه لتفسير الظاهرة، ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- **تصميم واختبار التجربة:** هي مجموعة الإجراءات المنظمة والمقصودة التي سيتدخل من خلالها الباحث في إعادة تشكيل واقع الحدث أو الظاهرة وبالتالي الوصول إلى نتائج تثبت الفروض أو تنفيها، وتصميم التجربة يتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة.
- **إجراء التجربة وتنفيذها:** في حالة تطبيق المنهج التجريبي لابد من تحديد نوعين من المتغيرات بشكل دقيق وهما:
- **المتغير المستقل (العامل التجريبي):** هو العامل الذي يريد الباحث قياس مدى تأثيره في الظاهرة المدروسة.

- **المتغير التابع:** وهذا المتغير هو نتاج تأثير العامل المستقل في الظاهرة.

- يتم استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها

- لتفسير الظواهر والوقائع علميا، واثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة
 - إجراء عملية التجريب وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علميا ويقينيا، تتحول
 - إلى قواعد ثابتة وعامة، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتنبأ بالوقائع والظواهر.
- 3-4-3-4- تقنين النتائج:**

ويتم ذلك من خلال جمع وتحليل وتفسير النتائج بما يسمح بصياغة قانون كلي يوضح العلاقات بين المتغيرات (الصادق، 2014) (ملحم، 2007).

3-4-4- المنهج شبه التجريبي:

- هو المنهج الذي يقوم في الأساس على دراسة الظواهر الإنسانية كما هي دون تغيير.
 - وهو دراسة العلاقة بين متغيرين على ما هما عليه في الواقع دون التحكم في المتغيرات.
 - يعتبر المنهج شبه تجريبي إذا ما توفرت إحدى هذه الحالات:
- **عدم الضبط والتحكم في المتغيرات:**

يتميز المنهج التجريبي بالقدرة على التحكم في متغير مستقل واحد على الأقل وضبطه تماما، عند الرغبة في معرفة أثره على متغير تابع، بحيث يكون أي تغيير يحدث هو نتيجة لدخول المتغير المستقل. وهذا الضبط قد يحقق نتائج دقيقة في المنهج التجريبي إلا أن ذلك يتطلب بيئة مخبرية مغلقة لا تتأثر بأي متغيرات أو عوامل مضبوطة. وهذا لا يتوفر في المنهج شبه التجريبي فهناك العديد من المتغيرات التي يستطيع الباحث التحكم فيها وضبطها، بينما هناك أخرى لا يستطيع ضبطها أو التحكم فيها.

- عدم استخدام العينة العشوائية:

يستخدم المنهج التجريبي العينات العشوائية وذلك بالنسبة لمفردات التجربة قبل تقسيمها إلى مجموعات، كما يشترط أن يتم توزيع مفردات العينة بشكل عشوائي تماما بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة. في حين أن ذلك ليس شرطا في المنهج شبه التجريبي.

- قصور في الصدق الداخلي والخارجي للبحث:

يقصد بالصدق الدرجة التي يحقق فيها الاختبار الأهداف التي وضع من أجلها، أي أن الاختبار يعد صادقاً عندما يقيس ما ينبغي قياسه فعلاً. ويعرف الصدق الخارجي للبحث بأنه درجة تمكن الباحث من تعميم نتائج بحثه خارج عينة دراسته وفي مواقف تجريبية مماثلة، أما الصدق الداخلي للبحث فيعني أن يعزى التغير في المتغير التابع إلى المتغير المستقل، وليس إلى متغيرات أو عوامل دخيلة قبل أو أثناء التجربة بصرف النظر عن مصدر هذه العوامل.

يهتم المنهج التجريبي بدرجة كبيرة بالصدق الداخلي الذي أشرنا إليه بينما يهتم المنهج شبه التجريبي على الصدق الخارجي المتمثل في قدرة الباحث على تعميم نتائج بحثه خارج عينة التجربة وفي موقف مماثل. وبعبارة أخرى فإن الصدق الخارجي يبرز من خلال إمكانية تعميم نتائج التجربة على مجموعات أخرى وفي بيئات أخرى، أي تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الثالث: أدوات البحث العلمي

وهي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث. وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة، هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله، كما أن براعة الباحث وعبقريته تلعب دوراً هاماً في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي. ومن أهم أدوات البحث نجد:

1- الاستبيان:

الاستبيان هو أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب، ويستخدم لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين، ولجمع حقائق هم على علم بها؛ ولهذا يستخدم بشكل رئيس في مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي العام وميول الأفراد، وإذا كان الأفراد الذين يرغب الباحث في الحصول على بيانات بشأنهم في أماكن متباعدة فإن أداة الاستبيان تمكنه من الوصول إليهم جميعاً بوقت محدود وبتكاليف معقولة. فهو أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث وهو عبارة عن استمارة تحوي مجموعة من الأسئلة يوجهها الباحث إلى الأفراد المعنيين في البحث (عينة البحث). (يتم الإجابة تحريراً). ويعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات استخداماً في مجالات العلوم الإنسانية.

1-1- أنواع الاستبيان:

قد تتخذ الاستبيانات عدة أشكال وتصنف لعدة أنواع، وبحسب الإجابات المتوقعة على طبيعة أسئلة الاستبيان، هناك ثلاثة أنواع هي:

- **الاستبيان المغلق:** وهو الاستبيان الذي يطلب من أفراد العينة اختيار الإجابة المناسبة من مجموعة من الإجابات، وهو الأكثر استخداماً. مثلاً: (نعم، لا)، أو عدة إجابات أي اختيار بديل من عدة بدائل مثلاً (مناسب، مقبول، غير مناسب). ومن مزايا الاستبيان المغلق: سهولة تصنيف الإجابات وجدولتها، يحفز المستجيب على تعبئة الاستمارة نظراً لسهولة

الإجابة وعدم احتياجه إلى وقت طويل لتعبئتها (جهد وتفكير)، يقلل من الوقوع في الخطأ عند تفسير المعلومات.

- **الاستبيان المفتوح**: وهو الاستبيان الذي يترك الحرية لأفراد العينة للتعبير عن آرائهم فيما يخص موضوع البحث. لكن قد يغفل بعض من المستجيبين عن ذكر بعض الحقائق في إجاباتهم، كما أن الحصول على معلومات قد يصعب تصنيفها إلى مجموعات محددة قبل جمعها، وتوجد صعوبة بالنسبة للباحث في تصنيف الإجابات وجدولتها.

- **الاستبيان المختلط (المغلق + المفتوح)**: وهو الاستبيان الذي يشمل النوعين السابقين (الاستبيان المغلق والاستبيان المفتوح) وهو أكثر الأنواع شيوعاً (استخداماً). ومن مزياته تلافي عيوب الاستبيان المغلق والمفتوح (بدر، 1989، ص 271).

1-2- شروط الاستبيان الجيد:

حتى يعتبر الاستبيان جيداً من حيث التصميم والبناء والمحتوى، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- ألا يكون الاستبيان طويلاً
- تجنب الأسئلة المحرجة، مثل إجراء عمليات حسابية - ألفاظ - شخصية.
- أن يتم مراعاة عامل التشويق في الأسئلة.
- ارتباط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث وأهداف البحث.
- أن تصاغ أسئلة الاستبيان بعبارات واضحة وبسيطة ودقيقة.
- وضع الأسئلة الحساسة في نهاية الاستبيان (الدخل - المستوى التعليمي - العمر .. الخ).
- أن يحتوي السؤال الواحد على فكرة واحدة فقط (تجنب الأسئلة المزدوجة).
- وجود تعليمات خاصة بكل سؤال وتوضيح محتوى السؤال.
- مراجعة قائمة الاستبيان بعد الطباعة لتأكد من عدم وجود أخطاء.

- عرض قائمة الاستبيان على أشخاص لهم خبرة بموضوع البحث للتأكد من ملائمة الاستبيان لعينة أفراد البحث ووضوح الأسئلة. وهذا يسمى "مصادقية قائمة الاستبيان" Content Validity.
- وضع خطاب مع قائمة الاستبيان لتوضيح هدف الدراسة والمستفيد منها وحث أفراد العينة على التجاوب وتقديم الشكر لهم مقدماً.

1-3- مزايا الاستبيان:

- ومن الملاحظ أنّ أداة الاستبيان منتشرة في الدراسات التطبيقية وذلك لأسباب منها:
 - أنّها أفضل طريقة للحصول على معلومات وحقائق جديدة لا توفرها مصادر أخرى.
 - أنّها تتميز بالسهولة والسرعة في توزيعها بالبريد على مساحة جغرافية واسعة.
 - أنّها توفر الوقت والتكاليف.
 - أنّها تعطي للمستجيب حرية الإدلاء بأية معلومات يريدها، (الصنيع، 1404هـ، ص36).

1-4- عيوب الاستبيان:

- عادة ما يؤخذ على الاستبيان بعض النقاط السلبية نذكر من بينها:
 - عدم توفر مستوى الجدية لدى بعض أفراد العينة فيتم الإجابة بتسرع وعدم الاهتمام.
 - قد يتم تقديم معلومات غير دقيقة أو صحيحة.
 - انخفاض معدل الاستجابة (قوائم الاستبيان المرجعة) عادة 20% - 25% وخاصة إذا كانت عن طريق البريد.
 - قد تكون الانفعالات من المعلومات المهمة في موضوع الدراسة، وبالاستبيان لا يتمكّن الباحث من ملاحظة وتسجيل ردود فعل المستجيبين لفقدان الاتصال الشخصي معهم.
 - لا يمكن استخدام الاستبيان في مجتمع لا يجيد معظم أفراد القراءة والكتابة.
 - لا يمكن التوسّع في أسئلة الاستبيان خوفاً من ملل المبحوث أو المتعاون مع الباحث حتى ولو احتاجت الدراسة إلى ذلك.

2- المقابلة:

تعدّ المقابلة من أهمّ الطّرق التقليديّة لدراسة الشّخصية وتقديرها ، أكثرها شيوعاً واستعمالاً ، وأعظمها وزناً وتقديراً . بيد أنّ الدّراسات التجريبيّة في هذا الميدان ، قد انتهت إلى أنّها طريقة تفشل في إعطاء بيانات ثابتة وصادقة ، عن الإستعدادات والاتّجاهات وغير ذلك من صفات الفرد.

2-1- تعريف المقابلة:

يعرّفها الدكتور محمد عثمان نجاتي سنة 1964م بأنّها "مناقشة بين فردين أو أكثر، وتبادل الآراء ووجهات النّظر في مواضيع معيّنة، والهدف الرّئيسي هو الذي يحدّد المواضيع التي تدور حولها المناقشة" (نجاتي، 1964، ص198).

وهي المنهج الأكثر انتشاراً في قياس الشّخصية، وذلك راجع إلى أنّها تمكّن الباحث من: تناول موضوعات عديدة بالمناقشة، ملاحظة ردود أفعال المفحوص، واستكشاف حقائق لم يسبق ذكرها؛ وذلك من خلال تهيئة الطّروف التي تشجّع المفحوص على التّعبير بكلّ صراحة وصدق.

هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو البنود التي يقوم الباحث بإعدادها مسبقاً ثم بتوجيه هذه الأسئلة إلى الشخص موضوع البحث ومن ثم يسجل الإجابات. تعتبر المقابلة استبياناً شفويّاً.

2-2- أنواع المقابلة:

هناك عدّة أنواع من المقابلات، نذكر من أهمّها:

2-2-1- تصنيف المقابلة حسب الأسلوب:

❖ **المقابلة الموجهة:** يميّز هذا النوع من المقابلات بالآتي :

- **التّخطيط للمقابلة:** فيحدّد الإطار العامّ للمناقشة، والخطوط الرّئيسيّة التي يجب أن يتصرّف القائم بالمقابلة على هداها، وكذلك الهدف المطلوب ونوع المعلومات المراد الحصول عليها.

- **عدم تحديد الأسئلة:** حيث يترك للقائم بالمقابلة حرية توجيه الأسئلة التي يراها في حدود الإطار العام المرسوم للمقابلة، ولا شك أن ترك بعض الحرية للقائم بالمقابلة في اختيار نوع الأسئلة المستخدمة، يجعله أكثر مرونة وسهولة، حسب ظروف المفحوص وحالته المعنوية وقت المقابلة.

فتتطلب بذلك مقابلين على درجة كبيرة من المهارة والخبرة في هذا المجال، الشيء الذي يزيد من مصداقية وثقة عملية المقابلة.

❖ المقابلة غير الموجهة:

هي المقابلة غير المخططة التي لا تجري على أساس منظم، أين يترك فيها الحرية الكاملة للقائم بالمقابلة، ليجمع ما يراه ضرورياً من المعلومات ويوجه ما يراه مناسباً من الأسئلة. وهي غير محددة، تأتي شيئاً فشيئاً خلال إجراء المقابلة، ما يعطي للمفحوص حرية كبيرة في الموضوعات التي يريد التحدث فيها، إلا أنه غالباً ما يبتعد القائم بالمقابلة كما المفحوص عن الهدف الذي وضعت المقابلة من أجله.

2-2-2- تصنيف أنواع المقابلة وفقاً لهدفها (غرضها):

- مقابلة مسحية (Survey): لغرض جمع المعلومات (مثلاً استطلاع رأي المستهلكين).
- مقابلة تشخيصية (Diagnostic) تشخيص المشكلة: لغرض تفهم مشكلة، وأسباب حدوثها وأبعادها الحالية ومدى خطورتها (دراسة أسباب تضرر المستخدمين لنظام معين).
- المقابلة العلاجية (Therapeutic): لغرض فهم المستجيب لنفسه بشكل أفضل وتهدف إلى القضاء على أسباب المشكلة (تقديم العون).

2-3- مزايا المقابلة وعيوبها:

- يتوقف نجاح المقابلة على رغبة المستجيب ومدى تعاونه في إعطاء المعلومات.
- تأثرها بالحالات النفسية للمستجيب والباحث.
- تميز المستجيب لنفسه وحرصه على الظهور، الحل هو أن يقوم الباحث بالإشارة إلى رغبته في التأكد من ذلك من خلال المصادر.

3- الملاحظة:

هي سلوك يعتمد على حواس السمع والبصر في التركيز على الظواهر أو الأحداث المختلفة بهدف تفسيرها ومعرفة أسبابها وكيفية الوصول إلى القوانين التي تحكمها.

3-1- تعريف الملاحظة:

يشير لفظ الملاحظة لغويا إلى النظر إلى الشيء الملاحظ بمؤخر العينين دلالة على التدقيق، فهي المعاينة المباشرة للشيء أو مشاهدته على النحو الذي هو عليه ويقال كذلك لاحظه أي رآه وعلى ذلك تعني الملاحظة المشاهدة.

فكل منا يهتدي في سلوكه اليومي بما يلاحظ من ظواهر في حياته، فالطفل في نشأته الاجتماعية يتعلم ملاحظة ومشاهدة ما يدور حوله من أحداث وما يبدو على وجوه المحيطين من تعبيرات ورئيس العمل يلاحظ ويشاهد سلوك مرؤوسيه، ومنذ أقدم العصور انشغل الكتاب والشعراء بوصف ما يشاهدونه (رشوان، 2006، ص136).

الملاحظة اصطلاحا:

تعني الاهتمام أو الانتباه إلى الشيء أو حدث أو ظاهرة بشكل منظم عن طريق الحواس حيث نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه، والملاحظة العلمية تعني الانتباه للظواهر والحوادث بقصد تفسيرها واكتشاف أسبابها والوصول إلى القوانين التي تحكمها (عطوي، 2007، ص 120).

وتعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في الدراسات الوصفية وتكمن أهمية تلك الأداة في جمع البيانات المتعلقة في كثير من أنماط السلوك التي لا يمكن دراستها إلا بواسطة تلك الأداة (عبد الهادي، 2006، ص 55).

تعد الملاحظة من بين التقنيات المستعملة خاصة في الدراسة الميدانية لأنها الأداة التي تجعل الباحث أكثر اتصالا بالبحوث، والملاحظة العلمية تمثل طريقة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة وفق قواعد محددة للكشف عن تفاصيل الظواهر ولمعرفة العلاقات التي تربط بين عناصرها وتعتمد الملاحظة على قيام الباحث بملاحظة ظاهرة من الظواهر في

ميدان البحث أو الحقل أو المختبر، وتسجيل ملاحظاته وتجميعها أو الاستعانة بالآلات السمعية البصرية (حامد، 2008، ص 127).

3-2- أنواع الملاحظة:

يمكن تمييز نوعين من الملاحظات هما:

3-2-1- الملاحظة البسيطة:

تطلق على الملاحظات السريعة التي يقوم بها الإنسان في حياته العادية، وترتبط بالنظر والاستماع لموقف محدد دون المشاركة الفعلية فيه، كملاحظة أداء أشخاص لمهمة معينة أو عند اجتماع معين وما شابه ذلك. وهي ملاحظة عرضية لا تهدف إلى الكشف عن حقائق وهي تأتي دون ضبط علمي أو اتخاذ إجراءات معينة أو استخدام أجهزة أو أدوات قياس دقيقة لتحديد أبعاد أو سمات الظاهرة المدروسة، وتتضمن صوراً مبسطة من المشاهدة والاستماع، ويقوم الباحث فيها بملاحظة الظواهر والأحداث كما تحدث تلقائياً في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، وهذا النوع من الملاحظة مفيد في الدراسات الاستطلاعية التي تهدف إلى جمع بيانات أولية عن الظواهر والأحداث تمهيداً لدراساتها دراسة متعمقة ومضبوطة في المستقبل (الهادي، 1990).

والملاحظة البسيطة تتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

❖ الملاحظة دون مشاركة:

هي التي يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة، وهي التي يلعب فيها الباحث دون المتفرج أو المشاهد بالنسبة للظاهرة موضوع الدراسة، فالباحث يكون بعيداً عن الظاهرة موضوع البحث قدر الإمكان كأن يقوم الباحث بمشاهدة نشاط جماعة من الأفراد باستخدام الفيديو أو يستمع إلى أحاديثهم من وراء ستار. وتمتاز هذه الملاحظة بالموضوعية لعدم تأثر الباحث بالظاهرة الملاحظة، ولكن يعاب عليها أنها تجعل من الصعب على الباحث أن يتفهم حقيقة الموقف أو أن يدرك

الموضوع من كافة جوانبه، لأنه لا يستطيع أن يقرأ المعاني التي تتضمنها تصرفاتهم وحركاتهم وتعابير وجوههم.

❖ ملاحظة المشاركة:

يقوم الباحث من خلال هذه الطريقة بالاشتراك المباشر في إطار عملية الملاحظة في وقت معين أو في موقف معين من أحداث ومواقف الملاحظة، وهي الملاحظة التي يقوم فيها الباحث بدور العضو المشارك في حياة الجماعة التي ينوي ملاحظتها، ويعيش معهم ويشاركهم في كافة نشاطاتهم ومشاعرهم. ومن ضروريات نجاح هذا النوع من الملاحظة أن لا يكشف الباحث عن نفسه حتى يظل سلوك عينة الدراسة طبيعياً وعضوياً ودون أي تكلف أو ارتياب (عطوي، 2007).

ومن مميزات هذا النوع من الملاحظة أنها تسمح للباحث بملاحظة السلوك بصورة أكثر عفوية، وأن يتفهم سلوك الأفراد بشكل أدق وأن يقرأ المعاني التي ترتسم على وجوه الأفراد، وأن يناقش موضوعات حساسة لا يجراً الباحث الغريب عن الجماعة أن يطرحها. ويوجه إلى هذا النوع من الملاحظة بعض الانتقادات من أهمها احتمال التحيز في البيانات المجموعة نتيجة اندماج الباحث فيها، وكذلك تعرض الباحث إلى مخاطر عديدة إذا انكشف أمره من قبل الجماعة بالإضافة إلى المهارات التي تتطلبها كالقدرة على الدخول في الجماعة دون إثارة شكوك أو مخاوف.

وتحتاج الملاحظة البسيطة إلى:

- تقرير نوع التفسير الذي يرتبط بالملاحظة بصورة تحقق أهداف الدراسة.
- حسن اختيار الطريقة المناسبة لتكوين العلاقات بين أجزاء الملاحظة أو بينها وبين غيرها من الملاحظات الأخرى.
- الابتعاد عن التحيز لأي عنصر من عناصر الملاحظة (عبد الهادي، 1990، ص 145-146).

3-2-2- الملاحظة العلمية أو المنظمة:

يعتبر هذا النوع امتدادا طبيعيا للملاحظة البسيطة إذ يصمم طبقا لخطة موضوعية ويستخدم الكثير من الأدوات والإجراءات التجريبية، وتهدف الملاحظة العلمية إلى تحقيق فرض علمي محدد، كما توجه للكشف عن تفاصيل الظواهر والعلاقات التي تتواجد بينها بطريقة ضمنية غير ظاهرة أو بينها وبين الظواهر الأخرى.

وتختلف الملاحظة العلمية عن الملاحظة البسيطة في الدقة وتوقع الهدف المراد تحقيقه، كما تخضع لضوابط معينة تحقق ثباتها وصدقها أي أن العقل البشري يقوم فيها بنصيب كبير في ملاحظة الظواهر وتفسيرها، وبذلك لا تقتصر الملاحظة العلمية على مجرد الحواس كما هو الحال في الملاحظة البسيطة، بل يجب المشاركة الفعلية لجمع أكبر قدر من البيانات اللازمة للدراسة.

بذلك تخضع الملاحظة العلمية للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للملاحظ أو بالنسبة لعناصر الملاحظة، أو بالنسبة للموقف الذي تجرى فيه، كما تنحصر الملاحظة العلمية على مجالات محددة سلفا.

وينتشر استخدام الملاحظة العلمية في الدراسات الميدانية أو دراسات الحالات التي تقتض فروضا سببية، ويمكن أن يتناول فحوى الملاحظات العلمية باستخدام الأسلوب الإحصائي ومن أمثلة الملاحظات العلمية دراسة ظاهرة معينة أو سلوك معين أو قرار ما. ويمكن تقسيم أنواع الملاحظة حسب ما يلي: (عبد الهادي، 1990، ص146-147)

❖ الملاحظة المباشرة وغير المباشرة:

1- الملاحظة المباشرة: وتتم حين يقوم الباحث بملاحظة سلوك معين من خلال اتصاله مباشرة بالأشخاص أو الأشياء التي يدرسها مثل ملاحظة الطلبة في الواقف الصفية أو ساحة المدرسة (عطوي، 2007، ص121-123).

2- الملاحظة غير المباشرة: وتتم حين يتصل الباحث بالسجلات والتقارير والمذكرات التي أعدها الآخرون مثل الاطلاع على سجلات الطلبة التراكمية وما تحويه من بيانات تحصيلية واجتماعية.

*** الملاحظة المفتوحة والملاحظة المقيدة:**

- 1- الملاحظة المفتوحة: وتعني بجميع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع معين.
- 2- الملاحظة المقيدة: وتكون مقيدة بمجال أو موقف معين ومقيدة بينود أو فقرات معينة تخص هذا المجال أو الموقف مثل: ملاحظة الأطفال في مواقف اللعب أو أثناء تفاعلهم الاجتماعي.

*** الملاحظة الداخلية والخارجية:**

- 1- الملاحظة الداخلية: هي ملاحظة الشخص نفسه لنفسه وهي ذاتية وليست موضوعية ولا يستطيع الأطفال الصغار القيام بها.
- 2- الملاحظة الخارجية: ويكون هدفها تتبع سلوك شخص معين من قبل أشخاص آخرين (أي غير الشخص الذي تتم ملاحظته) (عطوي، 2007، ص 123).

3-3- أدوات الملاحظة:

يمكن للباحث أن يستخدم أكثر من أداة لجمع المعلومات بالملاحظة، نذكر من أهم هذه الأدوات:

- **قوائم الشطب:** هي عبارة عن قائمة مكونة من فقرات ذات صلة بالسمة أو الخاصية المقاسة، وكل فقرة تتضمن سلوكا بسيطا يخضع لتقدير ثنائي مثل (نعم/لا)، (أوافق/أعارض).. الخ، وقد تكون الفقرات في القائمة مرتبة منطقيا أو عشوائيا وذلك حسب السمة المقاسة.
- **سلالم (مقاييس) التقدير:** تخضع كل فقرة لتدريج من عدة فئات أو مستويات مثل (دائما، أحيانا، غالبا، نادرا، مطلقا) ويوضع تقدير الفرد تحت الفئة التي تنطبق عليه.
- **السجلات اليومية:** تعد السجلات واليوميات في بعض الأحيان مصادر جاهزة للمعلومات مثل الإحصاءات المتوافرة عن الأفراد في ملفات المؤسسة التي ينتسبون إليها، ودور الباحث هنا لا يتعدى نقل المعلومات الجاهزة وإعادة تبويبها بالشكل الذي يحدده.

- **مقاييس العلاقات الاجتماعية (السوسيومترية):** تستخدم هذه المقاييس في تقييم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، حيث يطلب من كل فرد في مجموعة معينة أن يختار عددا من الرفاق في تلك المجموعة أو ملاحظة الأفراد الذين يتكرر التعامل معهم في نشاطات معينة، وفي ضوء تكرار اختيار كل فرد من قبل الآخرين والتعرف على خصائصه يمكن رسم الخطط للبرامج المتعلقة بتلك المجموعة (جودت عزت عطوي، 2007).

3-4- عوامل وشروط إجراء الملاحظة:

3-4-1- إجراءات الملاحظة:

تتلخص إجراءات الملاحظة في النقاط التالية:

- **تحديد السلوك الذي سوف يلاحظ وتحديد أبعاده:** وهي تحديد المعلومات المطلوبة بالضبط وكذلك تجهيز الأدوات اللازمة للتسجيل وتحديد الزمان والمكان الذي تتم الملاحظة.
- **إعداد دليل الملاحظة:** ويفيد في تحديد عينات السلوك التي تلاحظ، ويحتوي على معلومات عن الأسرة والحالة الجسمية والصحة العامة والقدرات العقلية والتحصيل الدراسي وسمات الشخصية ومميزات السلوك الاجتماعي والانحراف النفسي (عطوي، 2007).
- **اختيار عينات سلوكية ممثلة للملاحظة:** يجب اختيار عينات متنوعة ومتعددة وشاملة وممثلة لأكثر عدد من مواقف الحياة المختلفة في أوقات مختلفة وفي مناسبات مختلفة، وفي مواقف فردية وأخرى جماعية.. الخ. حيث تعطي صورة متكاملة وواضحة لسلوك المفحوص مع مراعاة انتقاء السلوك ذي الدلالة و الذي يؤدي إلى إعطاء صورة أوضح لشخصية المفحوص.
- **إعداد بطاقة الملاحظة:** ليسجل عليها الباحث ملاحظاته، وبذلك يختصر الباحث وقت التسجيل ليفرغ نفسه إلى متابعة الملاحظة.
- **عملية الملاحظة:** وتجرى حيث يتم ملاحظة مفحوص واحد في الوقت الواحد، وفي حالة ملاحظة سلوك الجماعة يستحسن استخدام الأفلام والشرائط التسجيلية.

- التأكد من صدق ملاحظته: عن طريق إعادة الملاحظة أكثر من مرة وعلى فترات متباعدة وإجراء مقارنة مع باحث آخر في نفس المجال.
- التسجيل: تسجيل الملاحظة وفيها طريقتان: الأولى التسجيل الزمني للحوادث وترتيبها من زمن وقوعها، والثانية تنظيم المادة الملحوظة في موضوعات أو فئات معينة.
- التفسير: استخلاص نتائج الملاحظة والتوصيات هي من أهم خطوات الملاحظة، يقوم الباحث باستخلاص النتائج التي تؤكد صدق الفروض أو عدم صدقها.

3-5- مزايا وعيوب الملاحظة:

* مزايا الملاحظة :

تمكن الملاحظة من تسجيل الظواهر فور حدوثها ، دون الاعتماد على رغبة من تتم ملاحظته في إعطاء البيانات المطلوبة ، كما أنها تتميز بقلّة تحيز الملاحظ و الشخص محل الملاحظة لأنه لا يعلم انه تحت الرقابة .

* عيوب الملاحظة :

و من عيوب هذه الطريقة أنها تركز على الأحداث قصيرة الأجل ، حيث يصعب ملاحظة التغيرات طويلة الأجل ، كما أنها تحتاج إلى قدرة عالية من الملاحظة والمتابعة وهو أمر صعب تحقيقه، بالإضافة إلى أنها أكثر تكلفة من الاستقصاء خاصة إذا كانت الملاحظة آلية، مع احتمال تغيير الشخص الملاحظ سلوكه إذا شعر انه مراقب وأنها أسلوب بطيء وغير دقيق في غالب الأحيان .

4- الاختبار:

ينظر البعض إلى الاختبارات على أنها الوسيلة الموضوعية للاختيار على أساس الجدارة والصلاحية دون التأثر بالنواحي الشخصية والاجتماعية والبعد عن التحيز والمحاباة للشخصية، كما أنها تفتح باب المنافسة الحرة أمام المترشحين لشغل المناصب الشاغرة بالمؤسسة. وبذلك تحقق عمليات الاختيار أهدافها في تحديد أفضل المتقدمين في ضوء

متطلبات واحتياجات الوظيفة ، إلا أن أغلب المؤسسات تنسى أن تأخذ بعين الاعتبار حدود استخدام هذه الاختبارات في مجال الاختيار المهني .

فحيث يتوقف دور الاختبارات النفسية، يبدأ عمل المختص النفسي بالتعبير عن النتيجة رقمياً. إلا أنه لا يمكن أن يؤخذ الاختبار على أنه أداة قياس بالمعنى الدقيق، فالأرقام المستنتجة للمميزات ليست سوى تقريبيّة، لا يمكنها أن تطمح إلى الدقة في التحديد والمثاليّة، فخلاصاتها ليست سوى تجريداً للشخصية العامّة للفرد المفحوص.

4-1- تعريف الاختبار :

تعرف الاختبارات النفسية على أنها "عملية قياس أو وصف كمّي لقدرات الأشخاص مقارنة مع أشخاص في نفس الوضعية" (MARTORY AND CROZET, P49) . فهي بذلك وضعية مصغرة أو أداء لمهمة ما في ظروف جدّ محدّدة ، والهدف هنا هو اكتشاف الخصائص والمميزات الفردية من خلال استجابات المترشّح للوضعية المصطنعة التي تتطلب مهارة وقدرة للقيام بها ، ولتوضيح ذلك يمكننا ذكر بعض أهمّ التعاريف ، ونجد :

حسب N. Sillamy (1980) "الاختبار يعني تجربة مقننة في معالجته للمعطيات ، بحيث يقدّم معلومات حول القدرات الفكرية ، المعارف ، والوظائف الحسية-الحركية للمترشّح" (SILLAMY, P261). فالاختبار إذن هو امتحان منظم ، يعتمد عليه النفسانيون لقياس عينة من السلوك للمقارنة بين الأشخاص ، بهدف تصنيفهم حسب قدراتهم ، صفاتهم وسماتهم... .

أمّا A. Binet فيعرف الاختبار على أنه "موقفاً تجريبياً يحيي الظروف لإحداث ميزات معينة للسلوك بمقارنته إحصائياً بسلوك الأفراد الآخرين الذين يخضعون لنفس الموقف التجريبي السابق" (فرج عبد القادر طه، 1986، ص193). وهو يصنّف الأفراد تصنيفاً رقمياً ووصفياً ، أي أنّ الاختبار عينة من السلوك المراد قياسها بهدف مقارنة وتصنيف الأفراد .

وتضمّ منهجية الاختبارات **04** نقاط أساسية:

- وضعية تجريبية مقننة: أدوات الاستجواب، تعليمات إجراء محدّدة لاتّجاه الفاحص، الوقت المعطى، وقواعد إعطاء الإجابات.
- تسجيل إجابات المفحوص: المكتوبة، الشفهية، المرسومة، وذلك في ظروف مقننة.
- تقييم إحصائي: لأداء الفرد بالنسبة لمجموعة ضابطة، والتي تسمح بإعداد تعبير متكوّن من ترتيب الفرد بالنسبة للمجتمع المدروس.
- الملمح: والمتكوّن من تركيب تخطيطي للأداءات المعيارية المحصّلة من نفس الفرد في اختبارات مختلفة (C.GUILLEVIC, P 22).

4-2- أنواع الاختبارات:

- لقد عرفت الاختبارات النفسية تطوّراً وتنوّعاً ملحوظاً في الميدان الصّناعي، أين أصبحت تقيس أبعاداً مختلفة من الشّخصية، لذا نجد عدّة تصنيفات نذكر من أهمّها:
- **حسب الغرض من الاختبار:** وتستخدم الاختبارات النفسية لغرضين هما :
 - التنبؤ بنجاح الفرد في المستقبل.
 - معرفة مستوى تحصيل الفرد وكفاءته في عمل قد تلقى فيه تكويناً.
 - **حسب طبيعة الاستجابة:** وهناك نوعين من الاختبارات:
 - اختبارات لفظية: وتكون الإجابة شفهية أو كتابية.
 - اختبارات الأداء: ويقوم الفرد بتجميع بعض الأجزاء الميكانيكية، أو تركيب مكعبات، أو ترتيب صور... .
 - **حسب طريقة التطبيق:** ويمكن أو نفرّق بين:
 - اختبارات فردية: وتطبّق على فرد واحد ، مثل اختبار Binet للذكاء.
 - اختبارات جماعية: وتطبّق على مجموعة كبيرة من الأفراد في وقت واحد.

➤ **حسب زمن الاختبار:** وهو يقسم إلى :

- اختبارات السرعة: أين الفرد يجيب على الأسئلة في فترة محدّدة من الزمن، وتعطى الدرجة على أساس عدد الأسئلة التي أجاب عليها الفرد.
- اختبارات القوة: وهي لا تتطلب من الفرد زمناً محدّداً، بل يعطي له الزمن الكافي للإجابة على جميع الأسئلة التي تتدرّج من السهولة إلى الصعوبة.

➤ **حسب طبيعة السلوك:** وهو ما يمثل مجال دراستنا، حيث تقسم الاختبارات إلى أربعة: اختبارات القدرات، اختبارات الميول، اختبارات التحصيل، اختبارات الشخصية (C. Levy, P132).

ولقد شهدت السنوات الأخيرة، ارتفاعاً في استخدام الاختبارات بطريقة خيالية، إلا أنها أكثر تكراراً في بعض المجالات من غيرها، وهي نوعين: الاختبارات القياسية، والاختبارات التحليلية .

4-2-1- الاختبارات القياسية :

فكرة الاختبارات القياسية هي "إعادة بناء مصغّر لمهمة ما، تتضمن العوامل الأساسية للمنصب"، وتتميز ب :

- القدرة على التنبؤ العالية نوعاً ما.
- تقبل حسن من طرف المؤسسة والمترشحين معاً.
- كما تأخذ بعين الاعتبار الإطار الكلي للمنصب كما القدرات الإنسانية الأساسية.

❖ أنواع الاختبارات القياسية :

ويوجد عدد كبير من التجارب المهنية واختبارات الوضعية، نصنّفها في 05 خمسة مجموعات (C. Levy Leboyer, P176)

- 1- مهام ذات طبيعة نفسية-حركية، والتي تستدعي المهارة في الأشياء، مثل: الكتابة بالآلة الرافنة، استخدام ماكينة خياطة، تجميع القطع في المصانع .. .
- 2- اختبارات للمعارف، والتي تختبر معرفة المترشح بمجال معيّن مرتبط بالمنصب.

- 3- تجارب التّكوين، أين تدرّس للمتّرشّحين مهامّ من نفس طبيعة تلك الموجودة بالمنصب، ويتمّ تقييمهم بعدها حسب قدرتهم على إنجازها.
- 4- اتّخاذ قرارات جماعيّة، أين على مجموعة من المتّرشّحين أن يجدوا الحلّ لمجموعة مشاكل مقترحة عليهم، أو القيام بمهمّة بشكل جماعي .
- 5- أخيراً مراكز التقييم، وتستخدم غالباً لوظائف الإطارات أو لإنجاز مبيان الكفاءات، وهي مكوّنة من برنامج لاختبارات مختلفة أين تلعب اختبارات الوضعيّة دوراً هاماً.

4-2-2- الاختبارات التحليلية :

وتهدف لتحليل الأداءات في العمل من خلال صفات إنسانيّة أساسيّة مثل: الذكاء، المهارة اليدويّة، الحسّ الاجتماعي.. وغيرها؛ وهذه القدرات يتمّ قياسها بعد ذلك من خلال السلوكات التي ليس من الصّور أن تكون على علاقة مع الوضعيّة المهنيّة.

لا يوجد فرق متباين بين الاختبارات التحليلية والاختبارات القياسيّة، فبعض المؤلّفين يتحدّث عن خطّ مستمر يذهب من الاختبارات القياسيّة التي تقيس القدرات الخاصّة والثابتة، إلى الاختبارات التحليلية التي تقيس القدرات العامّة والغامضة، وذلك مع تداخل بعض الأقسام بين الاثنين.

ومن أهمّ الاختبارات النفسيّة، نذكر الأكثر استخداماً في مجال الصّناعة:

❖ اختبارات القدرات والاستعدادات:

الاستعداد هو مدى ما يستطيع الفرد أن يصل إليه من الكفاية في مجال معيّن، والقدرة هي ما يستطيع الفرد أدائه في الوقت الحالي؛ لذا نجد بعض علماء النفس يطلقون على الأدوات التي تقيس هذه النواحي العقليّة تارة اختبار الاستعداد العقلي، وتارة أخرى اختبار القدرة العقليّة.

وتستعمل الاختبارات لقياس القدرات التي يتّسم بها الفرد، وهي 06 أنواع :

- 1- **اختبارات القدرات العقليّة:** وتقيس مجموعة من القدرات العقليّة كالقدرة اللفظية، القدرة على التصرّح البصري، القدرة العدديّة، سرعة الإدراك، القدرة الكتابيّة، القدرة على التذكّر.

- 2- اختبارات القدرة الميكانيكية: وتقيس قدرة الفرد على القيام بمختلف أنواع الأعمال الميكانيكية كعمليات الحل والتّركيب، استخدام الأدوات والأجهزة، وعمليات الصيانة.
- 3- اختبارات القدرة المكانية والإدراكية: تتطلب أغلب الأعمال الميكانيكية عوامل مكانية وإدراكية، فيحتاج الشخص إلى التّوجيه المكاني في عمله، وتوضيح الأشياء الثلاثة الأبعاد على قطعة من الورق ذات بعدين. ما يتطلب قدرة مكانية سواء أكانت توجيهاً مكانياً أم تصوّراً مكانياً، وهي مطلوبة في عدّة أعمال، وكثيراً ما يستخدم عامل السرعة الإدراكية في التنبؤ بالكفاءة في العمل.
- 4- اختبارات القدرة الحسية-الحركية: وتقيس مجموعة من القدرات المتعلقة بالمهارة اليدوية والتأزر العضلي، كتأزر العين واليدين والرجلين، والتأزر الحسي وكلّ الحركات المتناسقة التي تتطلب السرعة والدقة، وتستخدم غالباً في الأعمال البسيطة التي تتطلب مجموعة محدّدة من المهارات الحركية، ويتمّ تصميمها حيث تماثل الآلة الحقيقية الموجودة في المنصب.
- 5- اختبارات القدرة البصرية: وتقيس قدرة الفرد على التّمييز بين المسافات أو بين الألوان.
- 6- اختبارات القدرة الخاصة: وتقيس بعض القدرات كالقدرة الكتابية، القدرة الفنية والجمالية، القدرة الموسيقية والإيقاعية، القدرة على الانتباه وردود الأفعال.. .

❖ اختبارات الذكاء:

تعتبر اختبارات الذكاء الأكثر استخداماً، وكثيراً ما اختلف الباحثين حول مفهوم الذكاء، وبالتالي حول العناصر الواجب قياسها واتخاذها كمؤشرات على وجود أو عدم وجود درجة عالية من الذكاء.

واخترنا تعريف F.N.Freeman كونه يقسم الذكاء إلى 04 أنواع :

- تكيف الفرد وتوافقه مع البيئة بنجاح مع ما يستجدّ في الحياة من علاقات .
- القدرة على التعلّم ، والقدرة على اكتساب الخبرة والإستفادة منها .
- القدرة على التّفكير المجرّد ، إلّا أنّها لا تظهر في المستوى الحسي .

- القدرة الكلية لدى الفرد على التصرف الهادف والتفكير المنطقي والتعامل المجدي مع البيئة (نجاتي، 1964، ص131).

فيتعدد تعريف الذكاء باختلاف العناصر التي يهدف لقياسها، فهي أدوات لملاحظة الفرد وتحليل مستوى أدائه الراهن، ما يساعد على تقدير إمكانياته وقدرته على التوافق مع مقتضيات حياته ومجتمعه .

ولاشك أن هناك اختلافاً كبيراً في درجة الذكاء بين فرد وآخر، وأن كل عمل أو وظيفة يتطلب درجة معينة من الذكاء، فكما ارتفع مستوى الوظيفة في الهياكل التنظيمية، كلما كبرت درجة الذكاء المطلوبة. لكن تبقى غير كافية للحكم على صلاحية الفرد، إذ يتوقف نجاح الفرد في عمله على عدة عوامل أخرى؛ أضف إلى ذلك أن نتيجة الاختبار السيئة لا تعني حتماً غياب المتقدم للوظيفة، بل قد يرجع السبب إلى اضطراب ذهني أو عصبي وقت الاختبار.

❖ اختبارات التحصيل:

وتقيس هذه الاختبارات مستوى التحصيل، الاستعدادات، والمهارات المكتسبة لدى المترشح لتعيينه في العمل أو لتوجيهه، كاختبارات التحصيل المدرسي واختبارات الحرف. وتكون غالباً: لفظية أو غير لفظية، شفوية أو كتابية، القيام ببعض المهام لمعرفة مهارته وكفاءته، أو نموذجاً مصغراً للعمل نفسه. تستخدم هذه الاختبارات في عدة مجالات: كالتعليم، التكوين المهني، وترقية العمال إلى وظائف أعلى، أو تشخيص نواحي الضعف والنقص فيهم. كما تعتبر وسيلة للحكم على صلاحية المدرب، صلاحية طرق التدريب، أو المقارنة بين المدربين.

❖ اختبارات الميول:

يعرف الميل عادة ، بأنه ميل الفرد إلى تركيز انتباهه في نشاط معين، موضوع معين، أو شخص معين؛ وأن يجذب هذا الأمر اهتمامه، يحبه، ويجد إشباعاً فيه. وتهتم اختبارات الميول المهنية، بدراسة درجة شدة الميل إزاء مهنة معينة والتنبؤ عن دوام هذا الميل. والهدف منها هو قياس مدى رغبة المتقدم للوظيفة في العمل الذي سيسند إليه، ميله،

حبّه، وولائه لأدائه. على أساس أنّ الفرد الذي يميل إلى عمل معيّن يستطيع أن يحصل على المعلومات الخاصّة به بسرعة، كما أنّه يفضّله على غيره، ويؤدّي التحاقه به إلى ارتياحه نفسياً وتخصيص معظم جهده للتقدّم فيه.

❖ اختبارات قياس الاتجاهات:

يهتمّ الأخصائي النفسي في قياسه للاتجاهات، باستعدادات الفرد الانفعالية إزاء الأفكار العامّة والآراء المعبرة عن تعقيد الاتصال البشري في الصناعة. حيث تهدف هذه الاختبارات إلى قياس الاتجاه العقلي لدى الفرد وموقفه في بعض القضايا العامّة، والأشخاص المحيطين به، ونظم العمل.. وغيرها. وذلك لمعرفة الدرجة التي يمكن بها أن يتكيف الشخص مع ظروف العمل المحيطة به في المستقبل مثل: الاتجاه إزاء النقابات، الاتجاه إزاء نظام الأجور، والاتجاه إزاء الظروف العامّة للعمل.

❖ اختبارات الشخصية :

تحاول اختبارات الشخصية قياس عدّة سمات ودوافع وخصائص انفعالية في مجال الصناعة، كما مدى توافر خصائص شخصية معينة تحتاج إليها الوظيفة في الفرد المترشح لها، ودراسة شخصية المترشح للوظيفة من ناحية: أخلاقه، طباعه، قدرته على القيادة، درجة حساسيته، شجاعته، وتحكمه في أعصابه.

ولقد أظهرت دراسات W.A.Hunt و E.D.Brewer، في الشركات الأمريكية أنّ عوامل الشخصية تعتبر جدّ فعّالة في التنبؤ بالسلوكات المهنية والنجاح في المنصب، وذلك بإثبات أنّ نسبة 80% من المشاكل التي تتعرض إليها المؤسسة راجعة لاضطرابات شخصية يشترك منها العمّال (عطية محمود هنا، 1973، ص123).

لكن تجسّدت الصّعوبات في عدم معرفة ماهية هذه المميّزات بالضبط، وكونها غير ملموسة ممّا يصعب قياسها بدقّة، كما صّعوبة معرفة نوع الشخصية اللاّزمة لكلّ عمل وكلّ مهنة، ومن أهمّ الاختبارات الشخصية نذكر:

1- اختبارات القوائم (الاستبيانات) :

تستعمل اختبارات القوائم بكثرة، لذا يجب مراعاتها في عملية الاختيار، ونجد من أهمها استبيان الشخصية ذو الاستعمال المهني سنة 1988م لـ: Saville Holdsworth، ويمكن أن يكون الاختبار الوحيد للشخصية المعدّ بصفة خاصة للصناعة، وهي سلسلة منظّمة من الاستبيانات، يختار منها الفاحص الاختبار الذي يعطي مستوى التفصيل اللازم. حسب الدراسات البعدية، يظهر بأنّ متوسط الصدق للسلم في اختبار الشخصية لشخصية معزولة يقدر بحوالي 0.16، لكن هذا العدد غير معبر، فهو يمثل متوسط كلّ السّلام لكلّ المناصب. فبعض مظاهر الشخصية لا تتلاءم مع بعض المناصب، وبذلك يصبح السؤال الحقيقي: ما هو صدق تركيبة السّلام الموافقة للمنصب؟ وحسب نفس الدّراسات، كان المعامل المحصّل في أوّل تقدير هو 0.45.

2- الاختبارات الموقفيّة :

من السّهل اختبار معلومات شخص ما، لكن المعرفة قد لا تتماشى مع سلوكه الفعليّ. لذا جاءت الاختبارات الموقفيّة، والتي تهدف إلى تهيئة مواقف فعلية وأعمال يؤدّيها المفحوص، فتبرز ما لديه من سمات يراد قياسها دون أن يعرف الغرض من الاختبار. ومن هذه الاختبارات نذكر، اختبار H.Hartshorne et M.A.May عام 1928م لقياس سمة التّعاون لدى الأطفال الأمريكيّين. أين وجد الباحثان أنّ الارتباط بين المعلومات الأخلاقيّة والدّكاء يقدر بحوالي 0.70، بينما ارتباطه بنتائج الاختبارات الأخلاقيّة الموقفيّة تقدّر فقط بـ 0.25. وهناك اختبارات موقفيّة مماثلة لقياس سمات الأمانة والعدوان والمثابرة والقابليّة للإيحاء والتهوّر، ومن ذلك نجد أنّ التّعيين في معظم الوظائف يكون على أساس الاختبار لمدة معينة، يثبت بعدها الموظّف إذا أظهر الكفاءة المطلوبة. وفي هذه الطّرق يحاول الباحث أن ينظّم موقفاً أو مواقف عمليّة تبدو فيها ردود أفعال النّاس، وتظهر كيفيّة تصرفهم بطريقة عمليّة، ومن خلال ذلك يمكن قياس سمات مثل:

التعاون، القيادة، الأمانة، الاتزان الانفعالي، حسن التصرف وغير ذلك من السمات (عيسوي، 1990، 277).

3- الاختبارات الإسقاطية :

يعرّف A.Freud معنى الإسقاط أنّه "ميل الفرد إلى أن ينسب عيوبه وأخطائه ورغباته المستكربة والمكبوتة التي لا يشعر بوجودها ، إلى غيره من الناس والأشياء"، فهو منهج يفترض أنّ الآخرين يشعرون كما نشعر، يفكرون كما نفكر، ويسلكون كما نسلك نحن إذا وجدوا في نفس الظروف، أي أنّه يقوم على إسقاط حالاتنا الشعورية على الغير.

وتتضمّن الطّرق الإسقاطية في الغالب مثيرات غير محدّدة تعطي للمفحوص، فيضفي عليها من عنده معاني وتفسيرات وتأويلات هي في الواقع مشاعره وانفعالاته هو. وعلى ذلك فلا تكون الاستجابة صواباً أو خطأ، وإنّما المهمّ معناها ومدلولها بالنسبة لنا، ومدى تعبيرها عن المفحوص. وبحكم كونها غير محدودة فإنّها تعطي للمفحوص الحرية المطلقة في تفسيرها، وإسقاط ما في نفسه من مشاعر وانفعالات ودوافع ورغبات. فيكشف عن نفسه وعن خبراته، عمّا يرغب فيه وما لا يرغب، عن مشكلاته وطرق تفكيره، وهذا انطلاقاً من مبدأ عامّ جدّاً هو "الفرد يكشف عن نفسه في كلّ سلوكه بدرجة أكبر أو أقلّ، ولكن أغلبه يكون في اللحظات التي يكون فيها أقلّ شعوراً بنفسه" (عيسوي، 1990، 278).

ويمكن تقسيم الطّرق الإسقاطية إلى 03 طرق، هي :

➤ **طرق التعبير الحركي:** في هذه الطّريقة يعبر المفحوص عن نواحي معيّنة من شخصيته بالأسلوب الذي يؤدي به أعمالاً توافقية، وتتضمّن هذه الطّريقة التحليل الخطّي، مشية الفرد، وأسلوب التعبير اللفظي، والصّوت وغير ذلك من نشاط حركي، حيث لا يعتمد التفسير على الغرض الذي يؤديه السلوك ولكن على مثل هذه الأبعاد، كالسرعة، والمدى، والشدة.

➤ **الطّرق الإدراكية البنائية:** وهي طريقة تسمح للفرد أن ينظّم المجال الإدراكي لمنبه مبهم وغير محدّد البناء، ومن هذا التّنظيم تشتقّ النواحي التي تتركّب منها الشخصية. وتستخدم هذه الاختبارات للحكم على الشخصية في جملتها بطريقة مباشرة، ويرى بعض علماء النفس

بأنها وسيلة ذات قيمة في الكشف عن الجوانب الخفية اللاشعورية من الشخصية، ومن أهمها نجد: اختبار بقع الحبر لرورشاخ، طريقة التتفون Tautophone أو الصوت المبهم.

➤ **الطرق الإنشائية الديناميكية:** وتستلزم هذه الطريقة، بدلاً من النشاط الحركي أو الإدراكي، درجة معقدة وعالية من الوظائف العقلية كما تبدو في الإنتاج التخيلي أو الأعمال الفنية، ومن ثمة أطلق عليها لفظ إنشائي، وتفسر لتكشف عن مضمون الموضوعات، والدوافع، والحوافز، والحاجات الأساسية لسلوك الفرد، ومن ثمة فهي ديناميكية، ونجد من أهمها: اختبار تفهم الموضوع (T.A.T)، طريقة تداعي الكلمات، وطريقة التداعي عن طريق الصور.

4-3- خصائص أداة البحث الجيدة:

إن جودة أدوات جمع البيانات مهمة جداً، لأن النتائج التي يتوصل إليها الباحث مبنية على معلومات وبيانات يكون قد حصل عليها باستخدام هذه الأدوات. وعليه، يستخدم الباحثون مجموعة من الإجراءات للتأكد من أن المعلومات والبيانات التي جمعوها والنتائج التي حصلوا عليها صادقة وثابتة.

عند اختيار اختبارات نفسية لاستخدامها لغرض علمي أو عملي، يجب أن تتوفر فيها عدد من الخصائص. فالاختبارات يجب أن تكون أدوات دقيقة وفعالة، وهذا ما يتطلب توفر المعايير اللازمة لذلك، والتي سنتناولها بالشرح والتوضيح فيما يلي:

4-3-1- الصدق:

حسب الجمعية النفسية الأمريكية (1954)، يقصد بالصدق: "كون الاختبار يقيس فعلاً ما يريد قياسه". فحين نقول أن الاختبار صادق فإننا نعني أنه يقيس ما وضع لقياسه، ولا يقيس شيئاً آخر مختلف؛ وقياس الوظيفة في مستوى معين وليس في مستوى آخر. وبالتالي فالصدق مرهون بخصائص المجتمع المدروس وثقافته (S.Lievens and M.Cliquet, P42).

ونجد في معيار الصدق عدّة أنواع ، نذكر من أهمّها :

- **الصدق الظاهري:** ويشير إلى ما إذا كان الاختبار يبدو مناسباً للهدف الذي وضع من أجله، ومعنى هذا أن تكون محتويات الاختبار مناسبة للخاصية التي تقيسها.

- **صدق المحتوى:** ويعتمد على مدى تمثيل الاختبار للمواقف والجوانب التي يقيسها، ولذلك تحلّل مواد الاختبار وبنوده تحليلاً منطقيّاً لتحديد الجوانب التي تمثّلها، ونسبة كلّ منها إلى الاختبار ككلّ؛ ثمّ يدرس مجال السلوك المطلوب قياسه دراسة مسحية لتحديد جوانبه وأهميّة كلّ جانب، وعوامله ووزن كلّ عامل بالنسبة للمجال ككلّ؛ ثمّ يطابق بين الاختبار والمجال الذي يقيسه.

- **الصدق التلازمي:** ويبين مدى ارتباط الدرجة على الاختبار بمقاييس الأداء الرّاهن أو بمركز الفرد حالياً؛ أي أنّه مقياس للتطابق بين نتائج الاختبار والحالة الرّاهنة للأفراد (تصنيفهم). وهو نوع من الصدق التجريبي، يتمّ تقديره من خلال درجة التقارب بين نتائج الاختبار ونتائج وضعيّات أخرى مزامنة تشكّل المعيار. فالاختلاف مع الصدق التنبؤي يتمثّل في المدّة التي يتمّ الحصول فيها على معطيات المعيار.

- **الصدق التنبؤي:** يشير إلى صدق الاختبار عندما يرتبط بمحك للأداء أو النّجاح في وقت لاحق لإجراء الاختبار، على أن يكون هذا المحكّ مستقلاً عن الاختبار، وأن تمضي فترة كافية بعد إجراء هذا الاختبار. ثمّ نحصل على تقديرات تبين مدى نجاحهم في عملهم اعتماداً على مقياس موضوعي مستقلّ، فإذا ارتبطت هذه الدّرجات أو التّقديرات مع ما حصلوا عليه من درجات على الاختبار الذي طبّق عليهم منذ فترة زمنية طويلة، كان الاختبار صادقاً تنبؤياً، وإلاّ فإنّه غير صادق.

- **صدق المفهوم:** كمحاولة لحلّ مشكلة إثبات صدق الإختبارات المستخدمة في بناء النّظرية النّفسيّة، ظهر ما يدعى بصدق المفهوم. وغالباً ما يكون الدّليل المستخدم في تحديد صدق المفهوم بالنسبة لاختبار معيّن، مشتقّ من الارتباط بين درجات مستمدّة من الاختبار ودرجات من اختبارات متشابهة أو اختبارات يتّصل بعضها ببعض وفقاً لنظرية معيّنة (الصحن، ، ص216) (أبو قحف، ، 224).

4-3-2- الثبات:

يكون الاختبار ثابتاً عندما يكون قادراً على الحصول على نتائج متشابهة عند تطبيق الاختبار عدّة مرّات على نفس الأفراد وتحت نفس الشّروط، وبالتالي يتعلّق الثّبات بدقّة القياس وذلك بغضّ النظر عمّا يقاس. وبالتالي يشير ثبات الاختبار إلى تشابه الدّرجات التي يحصل عليها نفس الأفراد في المرّات المختلفة (أبو قحف، ، ص 221).

ويقاس الثّبات بحساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الاختبار، أمّا بالنّسبة للدّقة في القياس فنحاول هنا أن نعطي أهمّ طرق تقييم الثّبات، ونذكر منها:

- طريقة إعادة تطبيق الاختبار (اختبار - إعادة الاختبار):

وهنا يطبّق نفس الاختبار على نفس الأفراد مرّتين، ويحسب معامل الارتباط بين الدّرجات في كلّ مرة. لكن تنتقد هذه الطّريقة بكون الأفراد يتذكّرون الأسئلة وإجاباتها من المرّة الأولى، فتتأثّر درجاتهم بذلك. ولذا يفضّل أن تطول الفترة الفاصلة بين التّطبيقين، وهي غالباً لا تقلّ عن أسبوع في الاختبارات الطّويلة والتي تقيس وظائف معقّدة، ولا تزيد عن شهر في الاختبارات القصيرة والتي تقيس الوظائف البسيطة. ولكن قد تتأثّر الدّرجات في المرّة الثّانية بعوامل لا تتصل بالاختبار نفسه، كالنّضج والخبرة. هذا فضلاً عن أنّ موقف الإختبار موقف تعليمي يستفيد منه المفحوصين، ممّا ينقص من توتّرهم ويؤثّر في أدائهم.

- طريقة الصّورتين المتكافئتين:

يفترض لاتباع هذه الطّريقة أن يكون لدينا صورتان متكافئتان من الاختبار الواحد، بمعنى أن يكون التّكافؤ في: تمثيل المتغيّرات السلوكية المقاسة (الوظائف)، عدد مكّونات الوظيفة، نسب العناصر التي تقيس المكّونات، مستوى صعوبتها وطريقة صياغتها، الطّول وطريقة التّطبيق والتّصحيح والزّمن المخصّص للإجابة ..، ثمّ تطبّق الصّورتان على نفس المجموعة، وبعدها يتمّ حساب معامل الارتباط بين مجموعتي الدّرجات. ولكي يكون معامل الثّبات صحيحاً، يجب أن تمرّ فترة زمنيّة كافية بين إجراء الصّورتين، وذلك لإضعاف آثار التّدكّر والتّدريب.

- طريقة التجزئة النصفية:

وهنا يطبق الاختبار كله ثم يصحح ويعطى كل فرد درجتين، واحدة عن جميع الأسئلة الفردية في الاختبار، ودرجة أخرى عن جميع الأسئلة الزوجية، ثم نحسب معامل الارتباط بين مجموعتي الدرجات الخاصة بنصفي الاختبار. والفكرة هنا أن المفحوص يوزع جهده ووقته في هذين النصفين بنفس المعدل، ويستخدم وظائفه العقلية بنفس الدرجة ولن يتحقق هذا لو قسم الاختبار إلى نصفين، فسيؤثر التعب والملل في القسم الأخير أكثر مما يؤثر في القسم الأول.

4-3-3- الموضوعية:

يكون الاختبار موضوعياً من خلال النتائج المتشابهة التي يحصل عليها فاحصان أو أكثر، فعندما يصحح فاحصان الاختبار-أين يكونا قد تلقيا تكويناً في طريقة التصحيح- يجب أن يتوصلا إلى نفس النتيجة وذلك حتى إذا صحح نفس الفاحص الاختبار بعد فاصل زمني معين، يجب أن يكون حكمه مماثلاً؛ فيجب:

- عدم اختلاف المصححين في تقدير الإجابات عن أسئلة الاختبار
- وجوب أن يكون هناك تفسير واحد للسؤال

ويمكن الإشارة إلى أن الموضوعية في ميدان الاختبارات تكون سهلة الحصول فيما يخص النتائج القصوى، أين الإجابات الصحيحة أو الخاطئة هي فقط الممكنة.

4-3-4- التقنين:

يكون الاختبار مقنناً عندما يتم تقديم الاختبار بنفس الطريقة، وتحت نفس الشروط بالنسبة لكل المفحوصين؛ ويستلزم تقنين الاختبار وضع خطوط موحدة لتطبيقه على جميع الأفراد، أين يتطلب توفر طريقة موحدة لتصحيح الإجابات وتقديرها.

فالتقنين إذن ما هو إلا نوع من اتباع المنهج العلمي، بتوفير شروط واحدة ومضبوطة بالنسبة لجميع الأفراد، بحيث لا يكون هناك إلا عامل متغير واحد في موقف الاختبار هو

المفحوص. فيرجع بذلك الاختلاف إلى قدرة الشخصين أو تحصيلهما ..، وليس إلى الاختبار.

4-3-5- المعايير:

لا يكون للدرجة الخام التي يحصل عليها الفرد في إحدى الاختبارات دلالة في حد ذاتها، بل تحتاج إلى معيار يكسبها معنى تفهم في إطاره، ويفضل أن تتميز هذه الوحدات أو المعايير بما يلي:

➤ أن يكون للدرجة الواحدة من إختبار إلى آخر، معنى موحداً يمكن به مقارنة الدرجات التي يحصل عليها الأفراد في الاختبارات المختلفة.

➤ أن تكون المعايير متساوية، بحيث أن العدد المعين من المعايير وليكن 05 درجات على جزء من الاختبار، يدل على نفس الشيء الذي تعنيه 05 درجات على جزء آخر من نفس الاختبار.

➤ وجود نقطة صفر حقيقية أو صفر مطلق، تعبر عن انعدام الصفة التي نقيسها، بحيث نستطيع أن نقول بأن درجة ما ضعف درجة أخرى.

وثمة طريقتان عامتان لتفسير درجة الشخص في الاختبار ، وهما :

- بمقارنته بسلسلة متدرجة من المجموعات التي يمكن أن ينتمي إليها، وفي العادة تمثل كل مجموعة صفًا دراسيًا خاصًا، أو عمرًا زمنيًا معينًا.

- تحديد وضعه في جماعته، وذلك على أساس النسبة المئوية للأفراد الذين يتفوق عليهم، أو على أساس متوسط الجماعة وانحرافها المعياري.

وبذلك نجد 04 معايير أساسية لتفسير درجة الفرد، وهي: معايير العمر، العمر العقلي ونسبة الذكاء، المعايير المئوية، والمعايير المئينية. وغالباً ما تحتاج إلى عدد من الجداول الخاصة بفئات مختلفة، إذا كان علينا أن نستخدم الاختبار مع أعمار أو مستويات تعليمية أو مهن مختلفة (جابر، 2012، ص53).

4-3-6- جودة الأسئلة:

يحاول واضع الاختبار أن يختار أسئلة تعطي نتائج ثابتة وصادقة، ولذلك يتوجب الإمام بمبادئ وضع الأسئلة وانتقائها، ومن أهمها:

- السؤال الجيد يكون غير غامض، وله تفسير واحد.
- أن يكون السؤال مميزاً، أي أن نسبة من يجيبون عنه إجابة صحيحة من المجموعة ذات المستوى المرتفع، أكبر بكثير من نسبة من يفعلون ذلك من المجموعة الضعيفة .
- السؤال الجيد يكون ذو صعوبة ملائمة للمجموعة موضع الاختبار، وأفضل الاختبارات لقياس جميع المستويات داخل المجموعة، هي تلك التي يكون متوسط صعوبة السؤال فيها 50%. وبالتالي تقلل من الأسئلة الصعبة جداً التي لا يجيب عنها أحد، لأنها لا تكشف عن الفروق الفردية بدرجة كافية، كما الأسئلة السهلة جداً التي لا تفيد سوى في رفع الروح المعنوية للفرد (جابر، 2012، ص61).

المبحث الرابع: خطوات البحث العلمي

يمرّ البحث العلمي الكامل الناجح بخطواتٍ أساسيةٍ وجوهريّةٍ، وهذه الخطوات يعالجها الباحثون تقريباً بالتسلسل المتعارف عليه، ويختلف الزمن والجهد المبذولان لكلّ خطوة من تلك الخطوات، كما يختلفان للخطوة الواحدة من بحثٍ إلى آخر، (الصنيع، 1404هـ، ص4)، وتتداخل وتتشابك خطوات البحث العلميّ الكامل بحيث لا يمكن تقسيم البحث إلى مراحل زمنيّة منفصلة تنتهي مرحلةً لتبدأً مرحلةً تاليةً، فإجراء البحوث العلميّة عملٌ له أول وله آخر، وما بينهما توجد خطوات ومراحل ينبغي أن يقطعها الباحثُ بدقّةٍ ومهارةٍ، ومهارةُ الباحث تعتمد أساساً على استعداده وعلى تدريبه في هذا المجال، (بارسونز، 1996م، ص3).

تقوم خطوات البحث العلمي من حيث هي عملية إجرائية تقود الباحث من نقطة بداية إلى نقطة نهاية لا يمكن له التوقف دون الوصول إليه في تدرج منطقي وترتيب منتظم. والتي تعبّر عن منهجية علمية قابلة للاستخدام بغض النظر عن الميدان المعرفي الذي تكون فيه، وعموماً لا بدّ من أن يُبرَزَ الباحثُ تلك الخطوات بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ بحيث يستطيع قارئ بحثه معرفة كافّة الخطوات التي مرّ بها من البداية حتى النهاية؛ وهذا من شأنه أن يساعد القارئ في التعرف على أبعاد البحث وتقويمه بشكلٍ موضوعيٍّ ويتيح لباحثين آخرين إجراء دراسات موازية لمقارنة النتائج، (غرايبة وزملاؤه، 1981م، ص ص19-29).

ويمكن سردها فيما يلي:

1- الشعورُ بمشكلة البحث:

يعدُّ الشعورُ والإحساسُ بمشكلة البحث نقطة البداية في البحث العلميّ، والإحساسُ بالمشكلة مرتبطٌ باستعمال الفكرة والتفكير لإيجاد الحلول المناسبة بصورة موضوعيّة علميّة، فهو إذن محكٌّ للفكر ولإثارة التفكير بصورةٍ مستمرةٍ ومنتظمةٍ ما دامت المشكلة قائمةً وبحاجةٍ إلى حلٍّ، (القاضي، 1404هـ، ص48)، وتتبع مشكلة البحث من شعور الباحث بحيرة وغموض تجاه موضوع معيّن، ومن الضروريّ التمييز بين مشكلة البحث ومشكلات الحياة العاديّة، فمشكلةُ البحث هي موضوع الدراسة، أو هي كما عرّفها القاضي (1404هـ) كلُّ ما

للموسط التربويِّ بعناصره المتعدّدة وأشكال التفاعل بين هذه العناصر مصدرٌ غنيٌّ لكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات مبنية على أساسٍ قويٍّ وموثوق من المعرفة.

❖ القراءة الناقدة التحليلية:

إنَّ القراءة الناقدة لما تحتويه الكتب والدوريات وغيرها من المراجع من أفكار ونظريات قد تثير في ذهن الباحث عدّة تساؤلاتٍ حول صدق هذه الأفكار، وتلك التساؤلات تدفعه إلى الرغبة في التحقق من تلك الأفكار أو النظريات؛ فإنّه يقوم بدراسة أو بحث حول فكرةٍ أو نظريةٍ يشكُّ في صحتها.

❖ الدراسات والبحوث السابقة:

حيث أنّ البحوث والدراسات العلمية متشابكةٌ ويكمل بعضها البعض الآخر؛ ومن هنا قد يبدأ أحد الباحثين دراسته من حيث انتهت دراسةٌ لغيره، وكثيراً ما نجد في خاتمات الدراسات إشارات إلى ميادين تستحقُّ الدراسة والبحث ولم يتمكّن صاحبُ الدراسة من القيام بها لضيق الوقت أو لعدم توفّر الإمكانيات أو أنّها تخرج به عن موضوع دراسته الذي حدّده في فصولها الإجرائية، فلنّت النظر إلى ضرورة إجراء دراساتٍ متممة، هذا قد يكون منبعاً لمشكلات بحثيةٍ لباحثين آخرين.

❖ آراء الخبراء والمختصين:

فالباحث يرجع إلى من هو أعلمُ منه في مجاله مستشيراً ومستعيناً بخبرته، فالمشرف على دراسته الذي يكون في بادئ الأمر مرشداً، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من الخبراء في ميادينهم ومجالاتهم وبخاصة أولئك الذين جرّبوا البحث ومارسوه في إطار المنهج العلميِّ وبصروا بخطواته ومراحله ومناهجه وأدواته (معوض والخضير، 1992، ص15) (عامر مصباح، 2006، ص29).

2- تحديد مشكلة البحث:

إن تحديد الإشكالية يعتبر من أهم المراحل لإنجاز بحث علمي، فتحديدها بصفة دقيقة وواضحة بشكل يجعلها قابلة للبحث والدراسة هو أولى الخطوات التي تقود الباحث إلى الخطوات اللاحقة، فاختيار موضوع الدراسة واختيار المشكلة التي تتوافر فيها الخصائص اللازمة لإجراء الدراسة ليس أمراً سهلاً وبالأخص بالنسبة للباحث المبتدئ (الطالب)، إذ يتطلب مجهوداً علمياً مضمناً وقد تستغرق وقتاً طويلاً وتكثيفاً للجهد العقلي والفكري والتفكير العلمي المنطقي بشتى أنواعه ومستوياته، وفي الأغلب يصل الباحث إلى مشكلة قد تكون واسعة في مجالها ويصعب دراستها وبحثها ومعالجتها.

يتم تحديد مشكلة البحث - موضوع الدراسة - بشكل واضح ودقيق يجب أن يتم قبل الانتقال إلى مراحل البحث الأخرى، وهذا أمر مهم لأن تحديد مشكلة البحث هو البداية البحثية الحقيقية، وعليه تترتب جودة وأهميّة واستيفاء البيانات التي سيجمعها الباحث ومنها سيتوصل إلى نتائج دراسته التي تتأثر أهميتها بذلك، وهذا يتطلب منه دراسة واعية وافية لجميع جوانبها ومن مصادر مختلفة.

علماً أن تحديد مشكلة البحث بشكل واضح ودقيق على الرغم من أهميّة ذلك قد لا يكون ممكناً في بعض الأحيان، فقد يبدأ الباحث دراسته وليس في ذهنه سوى فكرة عامّة أو شعور غامض بوجود مشكلة ما تستحقّ البحث والاستقصاء وبالتالي فإنّه لا حرج من إعادة صياغة المشكلة بتقدّم سير البحث ومرور الزمن، ولكنّ هذا غالباً ما يكلف وقتاً وجهداً (غرايبة وزملاؤه: 1981، 21).

إذا كانت مشكلة البحث مركّبة فعلى الباحث أن يقوم بتحليلها وردها إلى عدّة مشكلات بسيطة تمثّل كلّ منها مشكلة فرعيّة يساهم حلّها في حلّ جزء من المشكلة الرئيسة، (الخشت، 1409هـ، ص21).

2-1- صياغة الإشكالية:

إن صياغة المشكلة في عبارات واضحة ومفهومة ومحددة تعبر عن مضمون المشكلة ومجالها، وتوجه الباحث إلى العناية المباشرة بمشكلته، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها وترشد الباحث إلى مصادر المعلومات المتعلقة بمشكلته التي تتطلب من الباحث اختيار الألفاظ والمصطلحات لعبارة المشكلة أو الأسئلة التي تطرحها للبحث بصورة تعبر عن مضمون المشكلة بدقة بحيث لا تكون موسعة متعددة الجوانب كثيرة التفاصيل أو ضيقة محددة للغاية ويصعب فهم المقصود منها بدقة ووضوح.

تتطوي صياغة الإشكالية على أهمية بالغة على اعتبار أنها المرحلة التي يعبر فيها الباحث عما يدور في خلد، ويحدد فيها بدقة ما يريد بحثه، وعلى هذا الأساس يتحدث العديد من علماء المنهجية عن شروط صياغة الإشكالية وضوابطها، وتصاغ المشكلة بأحد الأسلوبين التاليين:

1- الصيغة التقريرية أو اللفظية: وتكون بالتعبير عن المشكلة بجملة خبرية مثل:

- علاقة الذكاء بالتحصيل الدراسي عند طلبة المرحلة الأساسية.

- كيفية مساعدة المعلمين على الاهتمام بالنمو المهني المستمر...

2- الصيغة الاستفهامية أو صيغة السؤال: وتتم صياغة المشكلات بهذه الصيغة على النحو

التالي:

- ما أثر الذكاء على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الأساسية؟

- ما هي أنماط الميول المهنية عند طلبة المرحلة الثانوية الأكاديمية؟

إن صياغة المشكلة في صورة سؤال تبرر بوضوح العلاقة بين المتغيرين الأساسيين في الدراسة. وهذه الصياغة تعني أن جواب السؤال هو الغرض من البحث العلمي، ولذلك تساعدنا هذه الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي للبحث.

ومن شروط الاختيار الجيد للمشكلة: الاطلاع الواسع ومراجعة البحوث السابقة في مجال تخصصه، الخبرة الشخصية والملاحظات الميدانية، الرغبة في الوصول إلى قانون أو نظرية علمية تحكم ظواهر معينة (عامر مصباح، 2006، ص30).

2-2- معايير اختيار المشكلة:

إن اختيار المشكلة البحثية يخضع لمجموعتين من العوامل، هي مجموعة العوامل الداخلية أو الشخصية وتتمثل في اهتمامات الباحث، كفاءة الباحث، مصادر الباحث من مال ووقت، ومجموعة العوامل الخارجية وهي قابلية المشكلة للبحث، الجدوى، أهمية المشكلة ومدى إلحاحها، أصالة المشكلة وجدتها، الوسائل المتوفرة والأشخاص المشاركين في البحث، كما أن الإشكالية تتطور وتتضح مع تقدم مراحل البحث حيث يمكن اعتبار الإشكالية الأولى مجرد إشكالية مبدئية، فهي تكتسب الوضوح والدقة لتساهم في ضبط خطة الدراسة النهائية، وتجنب الدخول في حلقات مفرغة وتوجهات غير مجدية.

ويخضع اختيار الإشكالية ووضعها لجملة من المعايير ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أن تضيف جديداً إلى المعرفة (نتائج البحث تكون في الجانب النظري أو التطبيقي) (هدف البحث هو هدف علمي أو هدف تطبيقي علمي).
- حداثة البحث: جوانب جديدة (إعادة تطبيق دراسة من زاوية أخرى).
- القابلية للدراسة أو البحث: تكوين فرضيات (عدم كونها في عالم الخيال).
- أن تكون مشكلة البحث أصيلة وذات قيمة علمية: شيقة (لا تكون في موضوع تافه لا يستحق الدراسة أو قتل بحثاً).
- أن تكون في حدود إمكانيات الباحث. أي مراعاة مثلث التكلفة (الوقت - المال - الجهد) بالإضافة إلى الكفاءة والتخصص.
- ألا يختار الباحث مشكلة يدرسها وهي في نفس الوقت تدرس من قبل باحث آخر (الأولوية كحق أدبي). (سعيد يوسف البستاني، 2014، ص 72) (منذر الضامن، 2007، ص68).

3- عنوان البحث:

يشير العنوان إلى موضوع البحث ومجاله، ويكون عنوان البحث المقترح في مخطط البحث، هو نفس عنوان البحث عند الانتهاء من إجراءاته، حيث غالبا ما يراعى في صياغة العنوان ما يلي:

- أن يكون محددا ومتضمنا أهم عناصر البحث.
- أن يكتب بعبارة مختصرة ولغة سهلة.
- أن يبدأ بالكلمات المحورية مثل: مشكلات التحصيل عند طلبة المرحلة الثانوية في الجزائر. ومحور العنوان هنا هو مشكلات التحصيل.
- أن يعبر عن جميع التغيرات المستقلة والتابعة.
- يفضل ألا يزيد عدد كلمات العنوان عن خمسة عشرة كلمة (أبو سليمان، 2005، ص54).

3-1- صياغة عنوان البحث:

تخضع عملية صياغة عنوان البحث لاعتبارات عديدة يجب أن يلتزم بها الباحث. وتنقسم هذه الاعتبارات إلى قسمين:

❖ القسم الموضوعي: ويتمثل في الجوانب الآتية:

- يلزم أن يأتي العنوان معبرا عن مضمون البحث ومحتواه دون زيادة أو نقصان.
- يفضل أن يكون العنوان مبينا لنوع المنهج وطبيعة الأدوات المستخدمة فيه.
- يجدر أن يبرز العنوان أهمية الموضوع.
- يعكس العنوان بشكل مكثف إشكالية البحث.

❖ القسم الشكلي: ويقصد به التركيب اللغوي للعنوان، ويلزم أن يكون:

- محددا، مركزا، بعيدا عن أي شكل من أشكال التعميم أو التطويل.
- واضحا، خاليا من الغموض.
- مباشرا يسهل فهمه، إلا إذا كان موضوع البحث قد بلغ من الابتكار حدا لا يمكن التعبير عنه بدقة إلا بنحت مصطلح أو تركيب لغوي جديد يتضمنه العنوان. وفي هذه الحالة يلزم

إضافة عنوان فرعي تحت العنوان الرئيسي بهدف توضيح مقصد الباحث ومضمون البحث. وينبغي أن تتوافر في العنوان الفرعي الشروط الواجب توافرها في العنوان الرئيسي (أحمد بدر، 1990، ص 190).

4- تحديد أهمية البحث:

لها عدة مسميات مثل: مبررات إجراء البحث - خلفيات الدراسة وهي تعني القيمة الحقيقية المرجوة من البحث. بعد وضع الأهداف تتضح أهمية البحث. والسؤال المطلوب الإجابة عليه لماذا هذا البحث مهم؟

- ما هي الأسباب التي أدت إلى دراسته لهذه المشكلة.
- ماذا تحقق هذه الدراسة - الآفاق المتعددة (للباحث أو للآخرين) يوصى بدراسة جوانب أخرى من هذا البحث.
- النتائج المتوقعة وفوائدها (الإضافات العلمية).
- العائد على المنظمات محل الدراسة والمنظمات العاملة في نفس القطاع والمجتمع بوجه عام.
- الإحصاءات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث. الإشارة إلى التوصيات التي وردت في بحوث سابقة التي تنص على أهمية دراسة هذا الموضوع.
- تضمين بعض الأدلة المنقولة لذوي الصلة بموضوع البحث سواء كانوا علماء أم مستفيدين.

5- تحديد أهداف البحث:

الهدف من البحث يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث ببحثه، ويمكن أن تشمل أهداف البحث بيان بالاستخدامات الممكنة لنتائجه وشرح قيمة هذا البحث، وعموماً لا يمكن أن تدلّ أهداف البحث على تحديد مشكلته (موضوعه)، فالباحث عادة وبعد أن يحدّد أسئلة بحثه ينتقل خطوةً إلى ترجمتها بصياغتها على شكل أهدافٍ يوضّحها تحت

عنوان بارز، فالباحث حين يختار لبحثه موضوعاً معيناً (مشكلة بحثية) يهدف في النهاية إلى إثبات قضية معينة أو نفيها أو استخلاص نتائج محددة، وتحديد الأهداف هو مفتاح النجاح في البحوث.

قد يشعر الباحث أثناء البحث بالإحباط أو الارتباك، وقد لا يدري إن كانت الحقائق التي جمعها ملائمة أو كافية، ولا يسعفه في مثل هذه المواقف إلا الأهداف المحددة، فتحديد الأهداف ذو صلة قوية بتحديد مشكلة البحث، وهو لاحق لا سابق لتحديدها، والباحث الذي يجيد تحديد وحصر موضوعه أكثر قدرة على صياغة أهداف بحثه، وما تحديدها أهداف البحث إلا تحديدها لمحاورة التي سيتناولها الباحث من خلالها.

الأهداف مشتقة من المشكلة حيث يسعى الباحث إلى قياس الواقع الذي تظهر فيه والذي يعاني منها سواء كانت هذه المعاناة ملموسة أو غير ملموسة. والأهداف تعد الأساس والمعيار في مساهمة البحث لحل المشكلة. لوضع أهداف الدراسة في صورة إجرائية يجب توفر الشروط التالية في الأهداف:

- أن تكون واضحة ومحددة.
- إمكانية قياسها.
- وثيقة الصلة في ارتباطها بمشكلة البحث (الموافقة).
- أن تكون واقعية أي قابلة للتحقيق.
- أن تكون في ضوء الوقت والجهد المخصصين للبحث .

6- تحديد فرضيات البحث:

طالما وجدت إشكالية بحث حقيقية فلا بد أن يكون هناك عدد كبير من "الفروض" لحلها، فإبداع الفروض فعل غريزي من أفعال العقل الإنساني. اطرح أسئلة، ستحصل دائماً على أجوبة. وأطرح مشكلات، ستجد غالباً دون عناء كميات هائلة من الحلول. فعلى الباحث أن يذكر في خطته مجموعة الفروض التي يظن أنها ستحل الإشكالية وستجيب عن الأسئلة المطروحة.

6-1- تعريف الفروض:

- يجب على الباحث في ضوء المنهج العلمي أن يقوم بوضع الفرضية أو الفرضيات التي يعتقد بأنها تؤدي إلى تفسير مشكلة دراسته، ويمكن تعريف الفرضية بأنها:
- تفسير مؤقت أو محتمل يوضح العوامل أو الأحداث أو الظروف التي يحاول الباحث أن يفهمها (دالين، 1969، ص22).
 - تفسير مؤقت لوقائع معينة لا يزال بمعزل عن اختبار الوقائع، حتى إذا ما اختبر بالوقائع أصبح من بعد إما فرضاً زائفاً يجب أن يُعدّل عنه إلى غيره، وإما قانوناً يفسّر مجرى الظواهر (بدوي، 1977، ص145).
 - تفسير مقترح للمشكلة موضوع الدراسة، (غرايبة وزملاؤه، 1981م، ص22).
 - تخمين واستنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتاً لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، وتكون هذه الفرضية كمرشد له في الدراسة التي يقوم بها، (بدر، 1989م، ص71).
 - إجابة محتملة لأحد أسئلة الدراسة يتم وضعها موضع الاختبار، وذلك كما عرّفها عودة وملكاوي، (1992م، ص43).

6-2- مكونات الفرضية:

الفرضية عادة تشتمل على متغيرين أساسيين: المتغير المستقل والمتغير التابع (والمتغير التابع هو المتأثر بالمتغير المستقل)، والمتغير المستقل لفرضية في بحث معين قد يكون متغير تابع في بحث آخر حسب طبيعة البحث والغرض منه، إضافة إلى إمكانية استخدام متغيرات أخرى من خلال دورها كمتغيرات وسيطة أو معدلة في العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

6-3- أنواع الفرضيات:

هناك 03 أنواع من الفروض، هي:

- الفرض الموجه: الذي يحدد علاقة إيجابية أو سلبية بين متغيرين. مثل: توجد علاقة إيجابية بين التدخين ومرض السرطان.
- الفرض الغير موجه: الذي يحدد وجود علاقة بين متغيرين بدون تحديد اتجاهها. مثل: توجد علاقة بين التدخين ومرض السرطان.
- الفرض الصفري: الذي يعنى عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والتابع. مثل: لا توجد علاقة بين التدخين ومرض السرطان (أحمد جمال ظاهر، 1983، ص66).

6-4- أهمية الفروض:

يمكن إبراز أهمية الفروض في البحث العلمي فيما يلي:

- تزيد من قدرة الباحث على فهم المشكلة أو الظاهرة المدروسة من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات والعناصر المختلفة المكونة لهذه المشكلة أو الظاهرة.
- ترشد الباحث في جمع البيانات ذات الصلة بالموضوع أو المشكلة.
- تساعد الفروض على تحديد الأساليب والإجراءات وطرق البحث المناسبة لاختبار الحل المقترح للمشكلة.
- تساهم الفروض في تقديم تفسيرات للأحداث والظروف والظواهر وتمدنا بالأسباب المسؤولة عن هذه الأحداث والظواهر وهكذا تتصهر الحقيقة والخيال بفن ومهارة في فروض تزود الإنسان بأكثر الأدوات نفعا في استكشاف المجهول وتفسيره.
- تساعد الفروض على تنظيم وتقديم النتائج بطريقة ذات معنى، فالفرض هو تفسير أولي لظاهرة معينة، وهو يحتفظ بطابع التخمين حتى توجد الحقائق المناسبة التي تؤيده، وإذا كانت نتيجة اختبار الفرض لا تؤيده يرفض ولا يعتمد في حل المشكلة.
- إن تفسير الفروض يمكن أن يستثير تكوين عدد من الفروض الأخرى، وهذه الفروض يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات جديدة، ومن ثم على اكتشاف معرفة أكثر.

6-5- صياغة الفروض:

يمكن أن تصاغ الفروض بطريقتين هما:

▪ **طريقة الإثبات:** تعرف هنا بالفرضيات المباشرة وتصاغ على شكل يؤكد وجود علاقة سالبة أو موجبة بين متغيرين أو أكثر وقد تكون هذه العلاقة متجهة عندما يملك الباحث أسبابا محددة يتوقع من خلالها العلاقة بين متغيرين مثل "الفرضية"، يكون مستوى القلق عند الطلبة الذين يملكون درجات ذكاء عالية أعلى من مستوى القلق عند الطلبة الذين يملكون درجات ذكاء منخفضة.

▪ **طريقة النفي:** تعرف الفرضيات في هذه الحالة بالفرضيات الصفرية وتصاغ بأسلوب ينفي وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر. إن الباحث هنا ينفي وجود الفرق لأنه ليس لديه علم بوجود هذه الفرق. ولا يستطيع التحدث عنها منذ بداية بحثه، ولكنه يعطي نفسه الحق في متابعة البحث. والفرض الصفري أكثر سهولة لأنه أكثر تحديدا وبالتالي يمكن قياسه والتحقق من صدقه.

6-6- اختبار الفروض:

تبقى الفرضية مجرد تخمين وتكهن على أن يتوصل الباحث إلى أدلة حية تؤيد صحة أو عدم صحة الفرضية. ولكي يتم التأكد من ذلك في أي دراسة فإنه يمكن إتباع أساليب وطرق عديدة أهمها:

▪ **طريقة الحذف:**

في هذه الطريقة لابد للباحث من حصر جميع العوامل والأسباب ذات العلاقة بالمشكلة أو الظاهرة، ثم يبدأ باختبار هذه العوامل والأسباب عاملا عاملا، وكل عامل يثبت عدم تأثيره في المشكلة أو الظاهرة أو ضعف وانعدام دوره يتم حذفه، إلى أن يتم التوصل إلى العوامل ذات التأثير الكبير في المشكلة. وهذه الطريقة تعتبر أبسط طرق اختبار الفرضيات.

■ استنباط المترتبات:

يمكن التحقق من صحة بعض الفروض بسرعة وبطريقة مباشرة مثل معرفة الشخص الذي قرع جرس الباب، فبمجرد فتح الباب نستطيع أن نتأكد من صحة تخميننا للشخص الذي قرع الجرس، أما البعض الآخر وخاصة التفسيرات العلمية، فيمكن اختبارها بطريقة غير مباشرة. ويتم اختبار الفرضيات هنا عن طريق معرفة القضايا التي تترتب على فرض ما.

■ طريقة التلازم النسبي:

وهي إحدى الطرق الاستقرائية لإثبات أو نفي وجود علاقة سببية بين ظاهرتين، حيث يقوم الباحث بالمقارنة بين ظاهرتين وتحديد التغيرات التي تطرأ عليها بشكل مستمر من أجل التأكد من وجود علاقة بينهما. كمثال على ذلك:

- انخفاض معدل المواليد عند المشتغلين في قطاع الصناعة.
- ارتفاع معدل المواليد كلما انخفض مستوى معدل دخل الأسرة.

■ إختبار الفروض بطرق إحصائية:

وتتطلب هذه الطريقة من الباحث استخدام أدوات واختبارات ومقاييس واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضياته.

إن فحص الفروض واختبارها يهدف إلى إمكان قبول هذه الفروض أو رفضها، فالفروض تعتبر مقبولة إذا استطاع الباحث أن يجد دليلاً واقعياً ملموساً يتفق مع جميع المترتبات على هذه الفروض. أما إذا وجد الباحث أدلة تعارض هذا الفرض وتثبت عدم صحته، فإنه مضطر لأن يعلن عن عدم صحة هذا الفرض، وبالتالي يجب أن يتخلى عنه، وليستطيع الباحث أن يتمسك بفروض خاطئة حتى ولو كانت هذه الفروض مغرية (عبد الرحمان بدوي، 1977، ص 153-155).

6-7- خصائص الفرضيات الجيدة:

- هناك عدد من الخصائص يجب أن تتصف بها الفرضيات الجيدة، وهي:
- معقولة الفرضيات: أي أن تكون منسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة وان لا تكون خيالية أو مستحيلة أو متناقضة معها.
 - الدقة والتحديد: صياغة الفروض بشكل دقيق ومحدد وقابل للاختبار والقياس، والتحقق من صحتها.
 - قدرة الفرضية على تفسير الظاهرة المدروسة، وتقدم الفرضية تفسير شامل للموقف وتعميم شامل لحل المشكلة.
 - الواقعية: من حيث إمكانية التطبيق والتنفيذ، إي تكون الفرضية منسجمة مع الحقائق والنتائج السابقة للبحوث.
 - البساطة: بمعنى الوضوح والابتعاد عن التعقيدات في صياغة الفروض واستخدام ألفاظ سهلة وغير غامضة.
 - الموضوعية: أن تكون بعيدة عن احتمالات التحيز الشخصي للباحث.
 - أن تحدد وبشكل واضح، العلاقة بين المتغيرات.
 - أن يكون عددها محدودا، وصياغتها بشكل جيد ومحدد، وذلك بالابتعاد عن العموميات (أحمد بدر، 1992، ص 101-102).

7- تحديد الإطار النظري للبحث:

تعدُّ النظريَّات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ممَّا يجب اطلّاع الباحث عليها وفحصها بتطبيقها فيما يتَّصل بموضوعه، أو إثبات عدم صلاحيتها في ذلك في مدخلاتها ومخرجاتها، وأن يسلك في ذلك المنهج العلمي، ويجب ألا ينسى الباحث أنَّ الدوريَّات العلميَّة تعدُّ من أهمِّ مصادر المعلومات والبيانات الجاهزة ولا سيما الدوريَّات المتخصِّصة منها والتي لها علاقة بموضوع بحثه، وتخصِّص المكتبات العامَّة عادة قسماً خاصاً بالدوريَّات، وأهمُّ ميزة للدوريَّات أنَّها تقدِّم للباحث أحدث ما كتب حول موضوعه، وأنَّها تلقي الأضواء على الجوانب التي تعدُّ

مثارَ جدلٍ بين الباحثين بمختلف حقول التخصص، وتلك الجوانب تعدُّ مشكلاتٍ جديرة بإجراء أبحاث بشأنها.

اتضح من الخطوات السابقة أن إعدادها وتطبيقها يتطلب خلفية معرفية بمشكلة الدراسة ومجالها، حتى تستمد منها المعلومات اللازمة التي يتكون منها بناء تلك الخطوات. ويشير الإطار النظري أو المفاهيمي إلى اختيار نظرية معينة أو مجموعة من المفاهيم أو القوانين التي يتم من خلالها صياغة وحل المشكلة.

وتأتي أهمية توضيح الإطار النظري للبحث من مبدأ تراكم المعرفة، حيث أن المشكلات البحثية لا تكون مبتورة الصلة وإنما امتداد لما سبقها من تقدم علمي، ما يجعل للبحث أثرا بارزا في البناء المعرفي.

ويذكر ساندرز Sanders 03 أسباب رئيسية تؤكد أهمية تحديد الإطار النظري بصورة واضحة فقال:

- بما أن المشكلة انعكاس لإطارها النظري، فيكون فهمها وترابطها أفضل عندما يتم توضيحه.
- تحديد الإطار النظري يبيّن أثر البحث في الإضافة إلى المعرفة.
- تحديد الإطار النظري يساعد على تحديد أهداف قيمة البحث (غرايبة وزملاؤه، 1981م، ص32).

8- تحديد حدود البحث:

قد يتعذر وضع حدود فاصلة بشكل قطعي للمشكلات البحثية في العلوم السلوكية، حيث قد تكون المشكلة الواحدة ذات امتداد وارتباط لمشكلات أخرى، ما يجعل من الباحث يتردد كثيرا في وضعها وتحديدها. وحتى يقطع الباحث الشك باليقين، يجب تحديد الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: وهي الجوانب والمتغيرات التي يتضمنها البحث.
- الحدود الزمانية: وهي المدة التاريخية التي يغطيها البحث.

- الحدود المكانية: وهي المجال المكاني الجغرافي الذي تم فيه إجراء البحث. موضحا الأسباب التي دفعت به إلى وضعها، والتي ترجع بالضرورة إلى طبيعة المشكلة المدروسة، حتى يتضح مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة وتطبيقها.

9- تصميم الخطوات الإجرائية للبحث:

وتتناول الكيفية التي سوف يتبعها الباحث في بحثه، وذلك من خلال تحديد خطوات إجرائية غالبا تتمثل فيما يلي:

9-1- منهج البحث المتبع:

يقصد بذلك أن يحدّد الباحث الطريقة التي سوف يسلكها في معالجة موضوع بحثه لإيجاد حلول لمشكلة بحثه، وتسمّى تلك الطريقة بالمنهج، ولا بدّ من الإشارة في الجانب النظريّ والإجرائيّ من الدراسة إلى المنهج أو المناهج التي يرى الباحث أنّها الأصحّ لدراسته، فلا يكفي أن يختارها ويسير في دراسته وفقها دون أن يشير إليها، لذلك يجب عند كتابة منهج البحث أن يراعي الباحث ما يلي:

- أن يكون منهج البحث منظّمًا بحيث يتيح لباحث آخر أن يقوم بنفس البحث أو يعيد التجارب ذاتها التي قام عليها منهج البحث.

- أن يوضّح الباحث للقارئ ما قام به من إجراءات وأعمال ونشاطات ليجيب عن التساؤلات التي أثارها المشكلة موضوع البحث.

والمقصود هنا أن يحدّد الباحث بدقّة وموضوعيّة المشكلة التي قام بدراستها وأن يحدّد الأساليب والطرق والنشاطات التي اتّبعها لإيجاد حلول لها بحيث لا يترك لبساً أو غموضاً في أيّ من جوانبها؛ وهذا يتطلّب معرفة الإجراءات التي عملها وقام بها قبل إنجازه بحثه أو دراسته، وهي:

- تخطيط كامل لما سيقوم به وما يلزمه من أدوات ووقت وجهد.

- تنفيذ المخطّط بدقّة بحسب تنظيمه مع ذكر ما يطرأ عليه من تعديلات بالزيادة أو بالحذف في حين حدوثها.

- تقويم خطوات التنفيذ بصور مستمرة وشاملة حتى يتعرّف الباحث على ما يتطلب تعديلاً دونما أيّ تأخير أو ضياع للوقت أو الجهد.

وعلى هذا فعليه ألاّ يحذف الباحث أيّة تفاصيل مهما كانت غير مهمّة أو غير لازمة من وجهة نظره، لأنّ حذفها ربّما أثر على عدم إمكانية باحث آخر بإعادة عمل البحث؛ وهذا يعدّ من المآخذ التي تؤخذ على البحث وعلى الباحث، (القاضي، 1404هـ، ص52)، فقد أشار إلى ذلك أندرسون Anderson (1971) بقوله: إنّ ممّا يدلّ على أن أفضل الاختبارات التي تستعمل لتقويم أيّ بحث بصورة عامّة والمنهج المستخدم فيه بصورة خاصّة هو الاختبار الذي يجيب على السؤال الذي يتساءل عن استطاعة باحث آخر أن يكرّر عمل البحث الذي قام به الباحث الأوّل مستعيناً بالمخطّط الذي وضعه الباحث الأوّل وما وصفه من طرق اتّبعتها في تطبيقه أم لا، (pp.138-139).

ومن هنا تظهر أهميّة الاهتمام بمنهج البحث المتبع من قبل الباحث إذ لا بدّ من شرحه الكيفيّة التي يطبّق بها منهج دراسته فيصف أموراً، منها الآتي:

- تعميم نتائج بحثه.
 - المنطق الذي على أساسه يربط بين المادة التجريبيّة والقضايا النظرية.
 - أفراد التجربة أو مفردات مجتمع البحث.
 - العينة في نوعها ونسبتها وأساليب اختيارها وضبطها.
 - وسائل القياس المستخدمة في البحث.
 - أدوات البحث الأخرى.
 - الأجهزة المستخدمة في البحث (محمود، 1972م، ص71).
- وعموماً إنّ وصف تلك الأمور يساعد الباحثين الآخرين على تتبّع طريق الباحث الأوّل وتفهم ما يرمي إليه وما يتحقّق لديه من نتائج وما صادفه من عقبات ومشكلات وكيفية تذليلها من قبله، (القاضي، 1404هـ، ص53).
- عموماً تشتمل خطة البحث على المنهج البحثي الذي وقع اختيار الباحث عليه (تجريبي، وصفي، تاريخي، مسحي...) وذلك حسب الهدف من الدراسة.

9-2- تحديد المجتمع الأصلي للبحث:

ويقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات عن كلِّ مفردة داخلية في نطاق بحثه دون ترك أيِّ منها، ففي دراسة وظيفة المدرسة الثانوية في بيئتها الخارجية وفي مجتمعها المحيط بها في قطاعٍ تعليميٍّ ما فإنه يجب على الباحث أن يحصل على بياناته ومعلوماته عن كلِّ مدرسةٍ ثانويةٍ في هذا القطاع دون استثناء، وتعدُّ دراسة مجتمع البحث ككلِّ من الأمور النادرة في البحوث العلمية نظراً للصعوبات الجمة التي يتعرَّض لها الباحث في الوصول إلى كلِّ مفردة من مفردات المجتمع الأصلي وللتكاليف الباهظة التي تترتب على ذلك.

المجتمع الأصلي هو جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث والذين يكونون مشكلة البحث، ويمكن تعميم نتائج الدراسة عليهم، وذلك مهما كانت طبيعتهم (أفراد، جماعات، مؤسسات، مجتمعات..)، طبقاً للحدود الموضوعية للبحث.

لماذا يلجأ الباحث لتحديد المجتمع الأصلي؟

- تبرير الاقتصار على العينة بدلا من تطبيقه على المجتمع ككل، ذلك لأن الأصل في البحث هو التطبيق على كل مفردة من مفردات المجتمع.
- معرفة مدى قابلية نتائج البحث للتعميم.
- تأكيد تمثيل العينة لمجتمع البحث، فيجب أن يتحقق تناسب العينة مع مجتمع الدراسة من حيث العدد والخصائص..)

9-3- اختيار عينة البحث:

هي مجموعة من الأفراد أو المفردات من المجتمع الأصلي يشترط فيها أن تظهر فيها جميع خصائص المجتمع الأصلي. العينة هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة اختياريها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي. إذن العينة هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين، أي ذلك الجزء من مجتمع البحث والذي سيرتكز حوله البحث.

9-3-1- مبررات استخدام أسلوب المعاينة

يتعذر إجراء العديد من البحوث دون الاعتماد على أسلوب المعاينة وذلك لتمتع هذا الأخير ببعض الخصائص غير المتوفرة في طريقة الحصر الشامل لمفردات المجتمع المستهدف دراسته، ومن أهم مبررات الاعتماد على أسلوب المعاينة ما يلي:

- حالات استهلاك مفردات العينة نتيجة الاختبارات.
- حالة ارتفاع تكلفة المفردة الواحدة في المعاينة.
- استخدام أسلوب المعاينة لاعتبارات الوقت.
- تحقيق أسلوب المعاينة درجة اكبر من الدقة.
- توافر فرص اكبر للتصحيح و التطوير (الصحف، 2002، ص142-145).
- حتى تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة يتوجب توفرها على شروط معينة هي:
- تجانس الصفات والخصائص بين أفراد العينة وأفراد المجتمع.
- عدم التحيز في الاختيار بتطبيق طريقة موضوعية.
- تناسب عدد أفراد العينة مع عدد أفراد المجتمع.

9-3-2- طرق اختيار العينة:

لا يمكن أن يخلو من اختيار عينة الدراسة، فبدون خطة محددة لاختيار العينة حجماً ونوعاً فإن البيانات التي سيتم جمعها تصبح عديمة الجدوى، إن العملية التي تسمح لنا بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة نسميها بـ "المعاينة" ويلجأ الباحث لذلك للأسباب التالية:

- دراسة المجتمع الأصلي كله تتطلب وقت وجهد ومال كثير.
- لا حاجة لدراسة المجتمع الأصلي كله طالما أن العينة تحقق أهداف البحث.
- ويمر اختيار العينة بالمراحل التالية:
- تحديد المجتمع الأصلي للدراسة.

- تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة وإعداد قائمة بأسماء جميع الأفراد.

- اختيار عينة ممثلة تظهر فيها جميع خصائص المجتمع الأصلي.

في هذا المجال يوجد نوعين كبيرين من المعاينة:

9-3-2-1- المعاينة الاحتمالية:

هي تلك المعاينة التي تعتمد على نظرية الاحتمالات، وهي النظرية التي تسمح بحساب الممكن، أي احتمال وقوع حدث، وتكون المعاينة احتمالية عندما يكون لكل عنصر من مجتمع البحث الأصلي حظ محدد ومعروف مسبقا ليكون من بين لعناصر المكونة للعينة، غير أنه يجب أن تكون لدينا قائمة تشمل كل عناصر مجتمع البحث المراد دراسته.

هناك ثلاثة أنواع من المعاينات الاحتمالية هي:

❖ العينة العشوائية البسيطة:

هي العينة التي يتم اختيار مفرداتها عشوائيا يستخدمها الباحث عندما يكون أفراد

المجتمع الأصلي معروفين للباحث ومتساويين في الصفة المقاسة.

ويجب أن تتوافر فيها الخصائص التالية :

- احتمال متساوي لكل مفردات المجتمع للظهور ضمن مفردات العينة .
- عدم تقسيم مجتمع الدراسة إلى أي نوع من الطبقات أو الفئات .
- الاختيار يتم لوحدة فردية أي مفردة واحدة عند كل مرة سحب من المجتمع .
- اختيار المفردة الأولى من العينة بصورة عشوائية .
- يتم إضافة رقم ثابت إلى المفردة الأولى التي سبق اختيارها عشوائيا .

❖ العينة العشوائية الطبقة:

ويتم اختيارها من خلال المراحل التالية:

- يتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقا لخصائص معينة .
- يتم تحديد الوزن النسبي لكل طبقة من مجموع طبقات مجتمع الدراسة .
- تراعى الأوزان النسبية لطبقات عند تحديد نصيب كل طبقة من مجموع مفردات العينة .
- يتم سحب مفردات العينة من كل طبقة بصورة عشوائية (السيد، 1991، ص249).

❖ العينة العشوائية المنتظمة:

في هذا النوع من العينات يتم ترك مسافة منتظمة بين كل رقم فرد والرقم الذي يليه، إلا أن هذا النوع من العينات في العلوم الاجتماعية يعاب عليه أنه لا يمثل المجتمع الأصلي تمثيل تام. هذه القائمة نطلق عليها اسم " قاعدة مجتمع البحث " ومن خلال هذه القائمة سيتم سحب العينة.

❖ العينة العشوائية متعددة المراحل (عنقودية):

وتتصف بالخصائص التالية :

- تقسيم مجتمع الدراسة إلى تقسيمات رئيسية وفق معيار مناسب يترتب عليه تقسيم المجتمع إلى فئات أو تقسيمات معينة .
- يلي ذلك إجراء تقسيمات فرعية أخرى على مراحل متتابعة وفق معايير مناسبة مع كل مرحلة .
- يتوقف عدد مراحل تقسيمات مجتمع الدراسة على أهداف الدراسة و خصائص مجتمع الدراسة و مكوناته الرئيسية و الفرعية .
- الاختيارات في جميع مراحل تقسيم مجتمع تتم بصورة عشوائية .

9-3-2-2- المعايير غير الاحتمالية:

فنقصدها أن احتمال اختيار عنصر من مجتمع بحث ما غير معروف، بحيث أنه من المستحيل أن نعرف أن لكل عنصر من البداية حظ مساو أم لا لأن ينتقى ضمن العينة. إن المعايير غير الاحتمالية لا تقوم على الصدفة فهي تتصف بأن عناصر مجتمع البحث فيها لا تعطي نفسها بالظهور في العينة، ومن ثم لا يمكن تحديد نسبة احتمال ظهور كل عنصر في العينة بشكل مسبق.

إن الانتقاء غير الاحتمالي يكون ناتج عن " صدفة مجهولة " حيث أن اختيار عنصر ما ليكون من ضمن العينة غير معروف وغير محدد مسبقاً، كل عنصر له الحظ في

أن يكون من ضمن العينة لكن أي حظ؟ إن هذه الإمكانية تبقى مجهولة لأن عدم الانطلاق من قاعدة مجتمع البحث لا يسمح بقياس احتمال اختيار عنصر ما. في هذه الحالة يتدخل الباحث في اختيار العينة ويحدد شروطاً للاختيار ومن أنواعها:

❖ العينة العرضية:

هي العينات التي يكون معيار اختيارها الوحيد هو سهولة حصول الباحث على مفردات العينة، وهي كثيرة الاستعمال في البحوث الاستطلاعية التي تهدف إلى الحصول على بعض المعلومات الأولية التي لا تتصف بالدقة الكاملة لكنها تتميز بالسرعة للحصول عليها وقلّة تكلفة الحصول عليها أيضا (الصحن، 2002، ص 155).

في هذه الحالة يختار الباحث الأفراد الذين يقابلهم بالصدفة. إلا أنه يعاب على هذا النوع أن العينة لا يمكن أن تمثل المجتمع الأصلي وبالتالي لا يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.

❖ العينة الحصصية:

هي تلك العينات التي يتم اختيارها عن عمد قصد إظهار تلك الخصائص ذات الأهمية للباحث، وينبغي أن يتوافر في العينة الحصصية الشروط التالية:

- أن تكون الخصائص الخاصة بالمجتمع والتي تؤثر على موضوع البحث متوافرة في العينة.

- أن تكون هذه الخصائص من الممكن استخدامها في تقسيم المجتمع إلى مجموعات مثل: الدخل، السن.. .

- أن تكون هذه الخصائص مؤثرة تأثيرا ملحوظا على الموضوع محل البحث والدراسة.

- أن يكون عدد هذه العوامل محدودا حتى لا توجد مجموعات كثيرة يصعب التعامل معها.

مما سبق يتضح أن هذا النوع من العينات الهادفة لأن الباحث يتخذ مجموعة من الخطوات بهدف جعل العينة مشابهة في خصائصها خصائص المجتمع المستهدف (السيد، 1991، ص 250).

يقوم الباحث بتقسيم المجتمع إلى طبقات ثم يختار من كل طبقة اختيارياً عدداً يتناسب مع عدد الأفراد في هذه الطبقة، وهذا النوع من العينات يختلف عن العينة العشوائية الطبقية في أن الباحث في العينة العشوائية الطبقية لا يختار الأفراد كما يريد بينما في العينة الحصصية يقوم بالاختيار بإرادته ودون التقيد بأي شروط، ولذلك فإن هذه العينة لا تكون ممثلة لمجتمعها الأصلي تمثيلاً دقيقاً.

❖ العينة المقصودة:

هي العينات التي يتم اختيارها حسب بعض الأهداف المحددة في ذهن الفرد الذي يقوم باختيار العينة، وقد لا تمثل العينة المجتمع الكلي للدراسة ولذا ينبغي أن يتوخى الباحث بعض الحذر في تفسيره لنتائج العينة.

في هذه الحالة يختار الباحث العينة اختياراً حراً على أساس أنها تحقق هدف البحث الذي يقوم بإجرائه مثل عينة كبار السن أو المراهقين أو الأطفال (السيد، 1991، ص 250).

9-3-3- المفاضلة بين العينات العشوائية وغير العشوائية:

إن عملية المفاضلة بين العينات العشوائية و غير العشوائية تقوم على مجموعة من الاعتبارات أهمها :

- أ - اعتبارات تتعلق بالمعلومات المطلوبة من حيث نوعها و دقتها و حجمها و مصادرها.
 - ب - اعتبارات تتعلق بتكاليف البحث أو الدراسة من حيث قيمتها و أزمنة و مصادر إنفاقها.
- و تتمثل فعالية قرار المفاضلة بين أنواع العينات على قدرة متخذ القرار تحقيق التوازن بين أعلى مستوى دقة ممكنة في المعلومات و اقل تكلفة ممكنة لتوفير هذه المعلومات.
- و لكي يستطيع متخذ القرار تحقيق هذا التوازن عليه معالجة الجوانب المتعلقة بالقضايا التالية:

- 1 - المعلومات المطلوبة.
- 2 - حدود الأخطاء المسموح بها في نتائج الدراسة.
- 3 - الأخطاء المسموح بها نتيجة اختيار العينة.
- 4 - إمكانية التحديد الدقيق لمجتمع الدراسة.

- 5 - مقدار التكاليف المرتبطة بالأخطاء الناتجة عن العينة أو الدراسة.
- 6 - إمكانية الصياغة الدقيقة لخصائص مجتمع الدراسة.
- 7 - درجة التباين أو التماثل في خصائص المجتمع و علاقة ذلك بالخصائص المستهدف التركيز عليها في الدراسة.
- 8 - مدى توافر إطار سليم و متكامل لمفردات المجتمع، و مستوى حداثة الإطار و ملاءمته للخصائص المستهدفة (أبو قحف، 1990، ص 251).

9-4- جمع بيانات ومعلومات البحث:

- وهي مرحلة يتم فيها التجميع الفعلي للبيانات والمعلومات اللازمة للبحث بواسطة أداة جمع البيانات التي اختارها الباحث من بين الأدوات المختلفة حسبما تقتضيه طبيعة المشكلة المدروسة، ويحددها مصدر المعلومات، ويتطلبها منهج البحث المتبع في دراستها.
- يختار الباحث الوسيلة التي تساعد على جمع المعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها. وقد تجمع المعلومات بواسطة واحدة أو أكثر من الأدوات، فقد تتضمن تسجيل الملاحظات أو إجراء المقابلات أو جمعها بأداة الاستبيان أو الملاحظات أو الاختبارات، إضافة إلى البيانات والمعلومات التي تجمع من الوثائق والتقارير والدراسات السابقة أو غير ذلك، والتي تم جمعها سابقاً من أجل تحديد مشكلة الدراسة وبمسح الدراسات السابقة، وفي ذلك كله يجب على الباحث الآتي:
- أن يحدد المعلومات التي تتطلبها إجابة أسئلة البحث واختبار فروضه.
 - أن يحدد مصادر المعلومات: هل هي وثائق وسجلات، أشخاص، مباني وأثار، كتب وتراجم.. أو مزيج بينها.
 - أن تتناسب الأداة مع طبيعة المشكلة.
 - إجراء دراسة تجريبية أولية للتأكد من صلاحية الأداة (صدق، ثبات، تمييز، موضوعية، تقنين).

9-5- تحليل المعلومات واستنباط النتائج:

يعدُّ تحليل البيانات وتفسيرها خطوةً موصَّلةً إلى النتائج، فالباحث ينتقل بعد إتمامه تجهيز البيانات وتصنيفها إلى مرحلة تحليلها وتفسيرها واختبار فرضياتها لاستخلاص النتائج منها وتقدير إمكانية تعميمها؛ أي أنَّ الباحث لكي يصل إلى ذلك يحتاج إلى تحليل بياناته، وقد كان تحليل المعلومات والبيانات حتى وقت قريب يقتصر على التحليل الفلسفي والمنطقي والمقارنة البسيطة، ولكنَّ الاتجاه في الوقت المعاصر هو الاعتماد على الطرق الإحصائية والأساليب الكمية؛ فهي تساعد الباحث على تحليل بيانات دراسته ووصفها وصفاً أكثر دقة، وتساعد على حساب الدقة النسبية للقياسات المستخدمة، (الصنيع، 1404هـ، ص87).

9-5-1- أنواع تحليل المعلومات:

ويكون التحليل عادة نوعان:

- تحليل نقدي إنشائي (كيفي):

ويعطي الباحث من خلاله رأياً مستتباً من المصادر المجمع لديه، ومدعوماً بالأدلة والشواهد، محاولاً الربط بين الحقائق واستنتاج العلاقات.

- تحليل إحصائي رقمي (كمي):

كأن يجمع الباحث معلوماته في جداول ثم يحل الأرقام عن طريق الطرق الإحصائية، لتوفير أدلة رقمية دالة على الظاهرة المدروسة.

تعدُّ مرحلة التحليل من أهمِّ مراحل البحث العلمي وأخترها، وعليها تتوقف التفسيرات والنتائج؛ ولهذا يجب على الباحث أن يوليها أكبر قسطٍ من العناية والاهتمام، وأن يكون حذراً ويقظاً وإلاً أصبحت نتائجه وتفسيراته مشكوكاً فيها؛ وهذا ممَّا يقلل من قيمة دراسته، وفي هذه المرحلة من مراحل البحث يفكر الباحث في أمورٍ مهمَّة يرتكز عليها نجاح بحثه، وهي: المنهج ونوع البحث والأداة والمسلك، والمسلك هو الطريقة التي يسلكها الباحث حين يقترب أو يعالج موضوع البحث؛ أي من أي زاوية يبدأ وبماذا يبدأ وبماذا ينتهي، (الفرّاء، 1983، ص128).

9-5-2- خطوات تحليل المعلومات:

فتحليل المعلومات هو استخراج الأدلة والمؤشرات العلمية الكمية والكيفية التي تبرهن على إجابة أسئلة البحث وتؤكد بذلك قبول فروضه أو رفضها، وحتى يتسنى ذلك يجب المرور بثلاث خطوات أساسية هي:

- تهيئة المعلومات للتحليل:

هي عملية تحويل البيانات من شكلها الخام إلى شكل تسهل معه التعامل التحليلي الكمي والكيفي. وذلك من خلال مراجعتها للتأكد من صحتها وسلامتها، ثم تبويبها من خلال تصنيفها وترميزها، ومن ثمة تفريغها في بطاقات تفريغ مع مراعاة الدقة والأمانة.

- تحليل المعلومات:

هنا يتم التحليل بطريق مختلفة: كيفية (تصنيف الحقائق والمؤشرات ومحاولة استخراج العلاقة والبرهنة العلمية)، وكمية (المعالجة الرقمية بتطبيق الأساليب الإحصائية من خلال تنظيمها وتبسيطها وعرضها في جداول وأشكال.. ومن ثمة وصفها بشكل يبين تمركزها وتشتتها وارتباطها ببعضها).

- اختبار الفروض:

وذلك من خلال اختبار فروض الدراسة علميا مبرهنا عليها بأدلة إحصائية تمكن الباحث من: مدى تمثيل العينة للمجتمع، قياس الفروق، تطبيق اختبارات الدلالة.. من أجل اتخاذ القرار بقبول أو عدم قبول فروض الدراسة.

9-6- تفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

إنّ نتائج الدراسة هي خلاصة ما توصل إليه الباحث من بيانات وما أجرى عليها من اختباراتٍ نتيجة للفرضيات التي افترضها والتي صمّم الدراسة لاختبارها ومعرفة مدى صحتها من عدمه، وعلى الباحث أن يقدّم في دراسته النتائج التي انتهت إليها بغضّ النظر عن رضاه عنها أو عدمه، وسواء أكانت تتفق مع توقّعاته أو تختلف عنها، فالنتيجة نتيجة إن كانت إيجابية أو سلبية، والفائدة منها موجودة على أية حال، فإن كانت إيجابية فقد أجابت

عن تساؤلات الدراسة بنجاح، وإن كانت سلبيةً فقد تساعد في إعادة صياغة المنهج الذي يُنظر به إلى تلك الظاهرة المدروسة أو المشكلة المطلوب حلّها، فتتنظيم النتائج يتيح للباحث وللقارئ الاستفادة منها على شكلها الذي توصل إليه الباحث؛ لذا تتطلّب كتابتها من الباحث أن تنظّم على شكل مفهوم لا لبس فيه ولا إيهام مراعيًا التوضيح في المعنى والمبنى قدر الإمكان، (القاضي، 1404هـ، ص54).

بعد تنظيم النتائج على شكل مفهوم واضح يأتي دور مناقشتها وتقييمها، والمناقشة والتقييم تتطلّب من الباحث مراعات التجميع والتأليف بين كل أجزاء البحث بشكل موضوعي مبني على الأدلة الكمية والكيفية التي توصل إليها الباحث خلال مراحل البحث السابقة. ضمن ما تتطلّبه منه الأمور الآتية:

- تفهّمه للنتائج بغضّ النظر عمّا إذا كانت تتوافق مع هواه أو لا تتوافق.
- ترتيبه النتائج بصورة تظهر تناسقها وتماسكها وترابطها مع الدراسات والاختبارات التي أدّت إليها، فعدم ذلك يثير الشكّ في كفيّة وصوله إليها.
- النظر في مدى تأييد نتائج دراسته التي توصل إليها لفرضياته التي وضعها، وذلك في أدلّة تأييدها أو رفضها، وبالتالي ماذا تعني هذه النتائج بالنسبة لدراسته وفرضياته حتى يتمكّن من مناقشتها وتقييمها.
- مناقشته لنتائج دراسته وتقييمها ضمن حدود الدراسة التي قام بها، فتلك النتائج لا يمكن تعميمها قبل مناقشتها وتقييمها.
- الإجابة عن أسئلة دراسته، تلك الأسئلة التي حدّدها الباحث في الإطار الإجرائي لدراسته عند تحديد مشكلتها.
- تقييم دراسته في ضوء أهدافها الموضّحة في إطارها الإجرائي، ويكون ذلك بإيضاح المتحقّق من أهدافها وبيان عوامله، وغير المتحقّق من أهدافها وبيان أسباب إعاقته.
- إدراكه أنّ قيمة دراسته تقاس بمقدار ما تثيره لدى قرائها من أسئلة غير تلك الأسئلة التي أجابت عنها، وتكمن تلك الخصوبة والقيمة في مساهمتها في تطوير المعرفة ونموّها ودفعها في مجالات جديدة لتسهم في اكتشاف آفاق جديدة.

وتعبّر خطوة مناقشة النتائج على القدرة الإبداعية للباحث ومهارته في ربط النتائج التي توصل إليها بالحالة الفكرية الراهنة لموضوع البحث وتقييم مدى الإسهام الذي حققته دراسته في هذا المجال وطبيعة الجهد البحثي الذي يلزم بذله لمواصلة تطوير المعرفة فيه، كما أنّ قدرة الباحث على مناقشة النتائج بطريق جيّدة هي تعبير عن النمو الذي حصل عليه الباحث نتيجة للجهد الذي قام به أثناء إجراء هذا البحث، وتتضمّن مناقشة النتائج نظرة تحليلية ناقدة لنتائج الدراسة في ضوء تصميمها ومحدّداتها وفي ضوء نتائج الدراسة والبحوث والدراسات السابقة وفي ضوء الإطار النظري الذي تقع الدراسة فيه.

10- خاتمة البحث:

تأتي الخاتمة في النهاية لكي تقدم للقارئ بشكل مكثف نتائج البحث، وما أسفر عنه من جديد في ميدان المعرفة، وطبيعة الحلول التي قدمها للإشكالية الأساسية والإشكاليات الفرعية، بل وما يثيره البحث من إشكاليات جديدة وأسئلة غير مسبوقه، فأهمية البحث لا تتوقف فقط على تقديم الحلول، وغنما على إثارة الأسئلة، وفتح آفاق جديدة لبحوث قادمة. والباحث المتمكن النزيه هو الذي يعي جوانب القصور التي قد تكون في بحثه، وبالتالي يقوم في الخاتمة بنوع من "النقد الذاتي"، ليس الهدف منه أن يبين للآخرين تواضعه! وإنما توكيد وعيه بموضوعه وما يتضمنه من مشاكل.

10-1- مميزات الخاتمة:

تتميز الخاتمة عن بقية أجزاء البحث العلمي، بأنها حصيلة البحث بأكمله، إذ أنها تجسد للنتائج النهائية التي توصل إليها الباحث من خلال استقصاءاته ودراسته للموضوع. والخاتمة مرتبطة -إلى حد ما- بالمقدمة في أول البحث، لأن الكاتب يحاول أن يجيب على بعض الفرضيات والتساؤلات التي تطرح في المقدمة. وفي العادة تستخدم الخاتمة لإبراز أهم النتائج التي استخلصها الكاتب من بحثه. ولهذا: فهي ليست بالضرورة ترديدا وتكرارا لما جاء في المتن، وإنما تستعمل لربط عناصر الموضوع بعضها ببعض، واستخلاص النتائج من البحث.

10-2- الفرق بين الخاتمة والخلاصة:

من مميزات الخاتمة نلاحظ أن الخاتمة مختلفة عن الخلاصة، التي هي عبارة عن تلخيص حرفي للدراسة. والخلاصة تستعمل لأغراض أخرى، غير أغراض الخاتمة، فهي مطلوبة من المجلات، ومراكز جمع الرسائل الجامعية التي تقوم بتخصيص صفحات محددة، للتعريف بالمقالات أو الرسائل التي تتجمع لديها، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة مصغرة عن فحوى الدراسة، والجوانب التي تعالجها الدراسة أو البحث.

10-3- توصيات الباحث ومقترحاته:

ويصل الباحث والبحث بعد ذلك إلى خطوة أخيرة، فالباحث في ضوء الخبرة التي اكتسبها أثناء مراحل البحث فيما يتعلّق بموضوع الدراسة وتصميمها وإجراءاتها يستطيع أكثر من غيره التوصية بالحلّ أو الحلول التطبيقية لمشكلة دراسته أي بتحديد الجوانب النفعيّة في مجالها، كما يستطيع تقديم مقترحاته بشأن استكمال دراسة جوانب الموضوع التي لم تستهدفها دراسته، وبشأن دراسات أخرى يتمّ فيها تجنّب عوامل الضعف والقصور التي أمكن تمييزها، وتطوير أدوات أكثر دقّة وإجراءات أكثر تحديداً واشتمال هذه الدراسات على قطاعات أخرى من مجتمع الدراسة.

وهكذا ينتهي البحث بنتيجة تعزّز الطبيعة الحركية المتنامية للمعرفة العلمية، وتؤكد حاجة الإنسان إلى مواصلة البحث ودوام السعي نحو المعرفة، وبعض الباحثين يفرد لعرض النتائج ومناقشتها ولتوصياته ومقترحاته فصلاً يعنونه بخاتمة الدراسة يستهلّه بخلاصة تتناول الدراسة كلّها بإطارها الإجرائي والنظري وتحليل بياناتها.

11- كتابة تقرير البحث:

يحتاج الباحث في النهاية إلى كتابة وتنظيم بحثه، في شكل يعكس كل جوانبه وأقسامه وهذه الكتابة لها أهميتها على النحو التالي:

- إعطاء صورة تقريبية للبحث في شكله النهائي.
- أن يدرك الباحث ما هو ناقصا وما هو فائض ويعمل على إعادة التوازن إلى البحث.

- أن يرى الباحث ما يجب أن يستقيض فيه وما يجب عليه إيجازه.
- أن يدرك الباحث ما يمكن اقتباسه من نصوص ومواد مأخوذة من مصادر أخرى وما يجب أن يصيغه بأسلوبه.
- تحديد الترتيب أو التقسيم الأولى للبحث.
- وكتابة البحث يجب أن تكون بلغة سليمة من حيث الإملاء والنحو والصرف، واختيار الألفاظ المعبرة على المعنى المقصود. وإعطاء عناية كبيرة لصياغة الأفكار بدقة وذلك بانتقاء كلمات ومصطلحات دقيقة وواضحة لفظاً ومعنى، واعتماد الأسلوب العلمي الخبري والتقريرى وتجنب المبالغة واستعمال الجمل الطويلة ويجب المحافظة على الأمانة العلمية.

12- التوثيق والتهميش:

لقد أصبحت الاقتباس والتهميش من أهم الأمور التي تجب مراعاتها في البحوث والدراسات الحديثة، وتعبّر عن مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية، وهذه الهوامش يراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة، فهو يقدمها للقارئ وكأنها يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوقه من أفكار، واضعاً تحت بصره جميع مصادره، ليراجع فيها إن شاء.

المادة العلمية وكيفية توظيفها في البحوث العلمية تعني إثبات مصادر المعلومات إرجاعها إلى أصحابها هي من إجراءات احترام الأمانة العلمية، والاعتراف بجهد الآخرين وحقوقهم العلمية، لذا لا بد من تثبيت المراجع التي يعود إليها الباحث داخل النص، لأن ذلك يحدد المصدر للقارئ ويجعلهم قادرين على تحديد موقع مرجع المعلومات في قائمة المراجع في نهاية البحث.

12-1- الاقتباس:

هو أحد وسائل جمع البيانات والمعلومات للمادة العلمية بحيث بدوّن الباحث العناصر والموضوعات ذات العلاقة ببحثه، وذلك إما بالنقل الحرفي أو بالاختصار أو بالفكرة.

ولا يمكن لأي باحث مهما كانت قدرته العلمية وخبرته المعرفية إلا الرجوع والاستفادة من المصادر والمراجع العلمية المختلفة للاقتباس منها النصوص أو الأفكار، كما أن شخصية الباحث تظهر من خلال آرائه وتسلسل أفكاره وأسلوب عرضه المادة العلمية، زيادة على طريقة اقتباسه، ونلاحظ من الباحثين من يرى أن الاقتباس يجري شروط البحث العلمي ويوافق متطلباته، وأن منهم من يرى أن الاقتباس ما هو إلا عملية تكرار واستنتاج وتجميع مواد علمية، وعلى أن كل الفريقين يتفقان على أن الاقتباس المناسب بالحجم المعقول في المكان المناسب أمر يعد من مهارة الباحث أو الكاتب.

فالاستشهاد المرجعي هو التوثيق العلمي للمصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في دراسته وتضمن متن البحث وهوامشه، بياناتها والاقتباسات منها، ويجب مراعاة حداثة المراجع، وأن تكون المراجع مرتبطة بالبحث وتمثل الدوريات دورا كبيرا في تقييم المراجع، لأن الاعتماد على الكتب غير كاف للتعرف على الجديد. (عطوي، 2009، ص 244).

12-2- المصادر والمراجع:

تعتبر قائمة المصادر والمراجع السند الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي. وهي بلا شك من أول الأشياء التي يطلع عليها القارئ مع الفهرست والمقدمة، ولذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأول عنده، وبالإضافة إلى أن قائمة المصادر والمراجع هي إحدى الوسائل التي يتحقق بها القارئ من مدى جدية البحث والدراسة، فإنها تمكنه أيضا من أن يعرف مجالات التوسع في الموضوع إذا أراد ذلك.

إن البحث الأصيل هو البحث الذي يعتمد فيه الباحث على المصادر الأساسية، ثم على المراجع الثانوية، وأن الاستشهاد بالمصادر الأساسية، يختلف في قيمته اختلافا تاما عن الاستشهاد بالمصادر الثانوية.

يتم جمع المادة العلمية النظرية التي تكوّن الإطار النظري للبحث من مصادر عديدة ومتنوعة:

- مصادر أولية: مثل الوثائق الرسمية، المذكرات والتقارير والبحوث ووثائق الهيئات الرسمية، والمراسلات والسجلات الشخصية والإحصاءات والأرشيف..

- مصادر ثانوية: تفسر أو تقيم المصادر الأولية، أين تتمثل وظيفتها في إعادة عرض المعلومات الواردة في المصادر الأولية.

تمثل عملية جمع المادة العلمية في مجال البحوث الميدانية أهمية كبيرة للحصول على معلومات وبيانات عميقة خاصة بالظاهرة أو بمشكلة البحث، ولذلك ينبغي أن تكون لدى الباحث قدرة على تحديد أدوات البحث العلمي التي تصلح أكثر من غيرها للحصول على هذه المعلومات والبيانات.

يبقى أن نحدد ماذا نضع في قائمة المصادر والمراجع:

- كل المصادر والمراجع التي عاد عليها الباحث وتم الإحالة عليها فعلا في هوامش البحث - إن كتابة الهوامش، تعبر عن الموضوعية والروح العلمية، لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به، فإنه يثبت بذلك الأمانة العلمية والتفريق بين أفكاره والأفكار التي أخذها عن غيره. ثم عن ذلك يساعد باحثا آخر على التعرف والإلمام بالمصدر المشار إليه، والاعتماد عليه في أبحاث أخرى (الخشت، 1997، ص 115).
- كل الدراسات التي استفاد منها الباحث ولكنه لم يشر إليها في الهوامش.
- ويجدر بكل باحث أمين أن يذكر المصادر والمراجع التي استفاد منها استفادة حقيقية، وأن يتجنب أسلوب التضليل الذي يستخدمه بعض الباحثين، حيث يذكر أسماء مصادر أو مراجع لم يستفيدوا منها، بل ولم يطلعوا عليها، إيهاما للقارئ بأنهم واسعوا الإطلاع.

12-3- ترتيب قائمة المراجع:

توجد طرق متعددة لكيفية تنظيم قائمة المصادر والمراجع لكن يجب أولا أن نفرق بين المصدر والمرجع، مثلا إذا كان موضوع البحث يتعلق بشخصية من الشخصيات، فإن المصادر تكون هي مؤلفات هذه الشخصية، أما المراجع فتكون هي مجموعة الدراسات التي كتبها آخرون عن هذه الشخصية. هذه الطرق هي:

- طريقة الترتيب الألفبائي حسب أسماء المؤلفين.
- تقسيم القائمة قسمين: أحدهما - يحتوي على المصادر حسب الترتيب الأبجدي لأسماء مؤلفيها، وثانيهما - يحتوي على المراجع حسب الترتيب الألفبائي لأسماء مؤلفيها أيضا.
- طريقة تصنيف المصادر والمراجع حسب الموضوعات التي تعالجها، وترتيبها داخل كل تصنيف وفقا للترتيب الألفبائي.
- طريقة الترتيب حسب:
 - نوع المصدر أو المرجع، وهذه الطريقة لها أساليب متعددة كالآتي: الكتب، الدوريات، متنوعات.
 - وفقا للأسلوب الآتي: المستندات العامة، الكتب، الدوريات، التقارير، الأبحاث غير المنشورة، مصادر أخرى.
- وإذا كانت المراجع أو المصادر بعدة لغات، فينبغي ذكر كل مجموعة بشكل مستقل عن المجموعة الأخرى، فمثلا:
 - المصادر والمراجع باللغة العربية.
 - المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية.
 - المصادر والمراجع باللغة الفرنسية...

12-4- كتابة الفهرس:

يقوم الفهرس بدور المرشد الجغرافي لقارئ البحث، إذ يساعده على تكوين رؤية مبدئية شاملة عن محتواه، ويعطي فرصة الوصول من أقرب طريق إلى الموضوع الذي يهمله، وكلما كان الفهرس شاملا مستوعبا دقيقا واضحا، كان أفضل وأوقع عند القارئ. ويشمل ترتيب عناوين البحث وما يحتوي عليه من فصول وفروع ومباحث ومطالب حيث يوضع كل عنوان رئيسي أو فرعي ويقابله رقم الصفحات التي ورد فيها، أما عن المكان الذي ينبغي أن نضع فيه الفهرس: هل عند مطلع الدراسة أم في آخرها؟، كلا الموضوعين جائز ومعتمد، وإن كان

من الأفضل من الناحية العملية وضعه في نهاية البحث، والمر كله لا يتجاوز نطاق التعود (عطوي، 2009، ص 246).

إن مدى مراعاة ضوابط الاقتباس والتهميش هو الذي يصنع لنا الفرق بين البحث العلمي الموثق والأمين، وبين غيره من المحاولات التي تفتقر إلى الأمانة والضبط، وهو الذي يحفظ للبحث العلمي قيمته ويعطي المصداقية لنتائجه، كما أنه يكشف لنا عمّا قدمه كل باحث من جديد في مجال البحث، فيعطي كل ذي حق حقه، ويحفظ الجميل لمن كان لهم فضل سبق. وهذا لا يتحقق إلا إذا اتسم الباحث بالأمانة العلمية وأحسن استعمال الاقتباس، ووثق ما يقتبسه بتهميش دقيق وواضح.

المبحث الرابع: صعوبات البحث العلمي وأخلاقياته

البعض البحث العلمي على أنه: محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق، ومن ثمة عرضها عرضاً متكاملًا بذكاء وإدراك، ولذلك يعد البحث وسيلة وليس غاية بحد ذاته، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، والتعرف عليها وعلى العوامل التي أدت إلى وقوعها، ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل، أو علاج المشكلة.

1- صعوبات البحث العلمي:

عرف إن المنهج العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في العلوم الطبيعية، خاصة من حيث الدقة، وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة المشاكل والظواهر في الميدانين، وبسبب الصعوبات والعقبات.

1-1-1- الصعوبات التي يلاقيها الباحث العلمي:

تتلخص صعوبات الباحث العلمي في جملة من العوائق والمشاكل أهمها:

1-1-1- تعقيدات الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتغيرها:

من المسلم به أن الظاهرة الإنسانية والاجتماعية غير ثابتة ومستقرة ما دامت تتصل بالإنسان⁽⁵⁾، كون أن هذا الأخير أحواله تتغير من حالة لأخرى ومن زمان لآخر وكذلك المكان الذي يعيش فيه، لذلك من المنطقي أن تتعقد هذه الظواهر ما دامت غير مستقرة على حال، كما أن تشابهاً سوف يؤدي إلى صعوبة تحديد الموقف من هذه الظواهر، والحكم عليها. كما أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية تتغير بشكل سريع نسبياً، فالثبات نسبي، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماماً.

إذن يمكن القول أن تعقيد الظواهر الإنسانية والاجتماعية يعود إلى الإنسان في حد ذاته، فهو محور العلوم والدراسات الاجتماعية، وهو أكثر الكائنات تعقيداً كفرد أو كعضو في الجماعة، فالسلوك الإنساني يتأثر بعوامل عدة مزاجية ونفسية لدرجة تترك الباحث الاجتماعي.

1-1-2- فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية:

بالرغم من أننا نستطيع أن نصدر بعض التعميمات عن الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني، فإن الظواهر لها شخصيتها المنفردة وغير المتكررة، ولا نستطيع أن نسرف في تجريد العوامل المشتركة في عدد من الأحداث الاجتماعية، لكي نصوغ تعميما أو قانونا عاما، ولكن هذا لا يعني الاختلاف في كل المجالات.

1-1-3- التحيزات والميولات الشخصية:

يصعب دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيدا عن الأهواء والعواطف الشخصية، فالظواهر الاجتماعية أكثر حساسية من الطبيعة، لأنها تهتم بالإنسان كعضو متفاعل في جماعة، وبما أن الإنسان مخلوق غرضي يعمل على الوصول إلى أهداف معينة، ويملك المقدرة على الاختيار، مما يساعده على أن يعدل من سلوكه، فإن مادة العلوم الاجتماعية والإنسانية تتأثر كثيرا بإرادة الإنسان وقراراته.

1-1-4- عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية:

حيث نلاحظ الفرق في استخدام المفاهيم في العلوم الاجتماعية والمفاهيم في العلوم الطبيعية، حيث تتميز المفاهيم الاجتماعية بالمرونة والغموض، وعدم الوضوح وتعدد استعمالها، في حين أن المفاهيم في العلوم الطبيعية تكون أكثر دقة وثبات.

1-1-5- صعوبة الوصول إلى تعميم النتائج:

ليس المنهج العلمي في البحث وفقا على العلوم الطبيعية والتطبيقية، كما يظن البعض، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، ولكن الاختلاف يكمن في دقة النتائج، خاصة وأنه يعود إلى طبيعة المشكلات التي تواجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويتجلى ذلك من خلال صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظرا لتغير الظاهرة الاجتماعية باستمرار. كما أن النظريات المتوسل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية ولا تتسم بالدقة والصرامة العلمية التي تميز العلوم الطبيعية.

- ففي مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فمواضيع بحثها، هو الإنسان ونشاطاته في كل المجالات، وهو ما يثير إشكاليات وصعوبات في مجال البحث نذكر منها:
- الإنسان كائن حي بالغ التعقيد، ولا يمكن للباحث أن يلتزم بالموضوعية التامة عند دراسة نشاطاته.
 - من الصعب جدا دراسته مختبريا، لأنه سيغير مواقفه وردود أفعاله حالما يشعر أنه تحت الملاحظة في ظروف اصطناعية.
 - لا يمكن تحقيق أعلى درجات الضبط في البحوث الاجتماعية، ولا يمكن التوصل إلى قوانين.
 - تغلب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي في بناء بنية الظاهرة الإنسانية، أضف إلى ذلك تعدد هذه الثقافات، وتعدد الشخصيات الإنسانية، هذا مع حضور الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة في الظاهرة الإنسانية .

1-1-6- صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للمخبر:

عدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية الناتج أساسا عن صعوبة وضع الظواهر الاجتماعية تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة، كما في العلوم الطبيعية، فالباحث الاجتماعي يجب أن يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد البحث في العالم الواسع، وأن ينتظر حدوثها، لأنه ليس بإمكانه خلق ظروف حصولها، وضبط تلك الظروف بشكل مطابق تماما إذن من هذا المنطلق، لا يمكن وضع الظواهر الإنسانية والاجتماعية تحت التجربة وذلك يعود للأسباب التالية:

- صعوبة الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الاجتماعية والإنسانية.
- تأثر الوضع التجريبي بالمراقبة والملاحظة التي يقوم بها الباحث، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير في السلوك لدى الأفراد والمجتمعات موضوع الدراسة والبحث، وصعوبة الملاحظة أحيانا.
- تغير الظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل سريع نسبيا، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما.

- الطبيعة المجردة لبعض المفاهيم الاجتماعية والإنسانية وعدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، وخضوع بعض المشكلات الاجتماعية والإنسانية لمعايير أخلاقية.
- صعوبة القياس بشكل دقيق للظواهر الاجتماعية والإنسانية لعدم وجود أدوات قياس دقيقة لها أحيانا (قنديلجي، 1999، ص53) (النعمي، 2008، ص302).

1-2- العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي:

هناك العديد من العقبات تواجه البحث العلمي في الوطن العربي وبالإمكان إجمالها

فيما يلي:

1-2-1- التقليل من قيمة البحث العلمي:

لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي.

1-2-2- نقص التمويل:

حتى في الأحوال التي نجد فيها اهتمام البحث العلمي نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة، وكنسبة عامة فإن ما يخصص للبحوث لا يتجاوز في العادة أكثر من 2% من ميزانية المنشأة. هذا الوضع دفع ببعض الباحثين إلى تمويل البحوث من جهات غير أكاديمية، مما يكون له انعكاس سلبي على جودة البحوث ومصداقيتها.

1-2-3- الفساد الإداري:

يلاحظ تقشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث. وقد يأخذ الفساد أشكال أخرى تتمثل في اقتطاع جزء من ميزانية البحث لرشوة بعض المسؤولين. ومن ألوان

الفساد الشائع قيام بعض الجهات الحكومية ومؤسسات التمويل بالطلب من الباحثين تقديم مقترحات بحثية. يقوم الباحث بعد ذلك بتقديم تصور أو مقترح للبحث ويعد له ميزانية متقنة، إلا أنه وبعد طول انتظار يفاجأ الباحث بأن أفكاره قد تم إعطائها لمجموعة بحثية أخرى للإفادة منها، ويعد ذلك نوع من الفساد المتمثل بالمحسوبية وعدم النزاهة العلمية.

1-2-4- سرية الأرقام:

إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية، في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات من جهات أجنبية كالبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى.

1-2-5- صعوبة الحصول على معلومات:

تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.

1-2-6- الصعوبات الميدانية:

وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافتراس أن لديه أجندة خفية. فحراس المعلومات (Gate Keeper) قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحات أو المستشفيات.

1-2-7- نقص المصادر العلمية:

يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الاستفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الاستفادة من التقنية الإلكترونية، أو لعدم توفرها أصلاً.

1-2-8- عدم جدية البحوث:

عدم ملامسة البحوث "لل قضايا الجدية" إيثاراً للسلامة، الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.

1-2-9- هدف البحث:

معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كم أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية.

1-2-10- بحوث للرفوف:

معظم البحوث وخصوصاً الأكاديمية لا يتم الإفادة منها بالشكل المطلوب ويتم وضعها على الرفوف، ما يعني أن الجهد الذي بذل في البحث والدراسة يذهب هباءً.

1-2-11- إحباطات الباحث:

عدم جدية بعض الباحثين، إما لخلل في ذواتهم أو للإحباطات التي يواجهونها، وبالتالي لا يتم الاهتمام بشكل كبير في إجراء البحث وتطبيقه، وقد يتم إسناده لباحثين من الباطن مما قد يخل بالبحث وقيمه العلمية. هذه بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي، وهي تحتاج إلى وقفة جادة من قبل المسؤولين من أجل تطوير إجراءات البحث العلمي وتوفير الدعم اللازم له، ليرتقي إلى مصاف البحث العلمي في الدول المتقدمة (عودة ونعيمش، 2018، ص196-198) (لعلي، 2014، ص4-8) (العساف، 2010، ص19).

1-3-3- صعوبات تتعلق بالجوانب المنهجية:

هناك صعوبات ومشكلات تتعلق بالجوانب المنهجية المستخدمة في البحوث الاجتماعية بصفة عامة وبحوث الإعلام والرأي العام بصفة خاصة، وقد حددها بعض أساتذة مناهج البحث والخبراء فيما يلي:

1-3-1- قصور مجال العلوم الاجتماعية في بلورة نظريات:

خاصة به حتى نهاية القرن العشرين، مع تشابك علوم متعددة في نطاقه، مما يجعله يعتمد على التطورات النظرية في هذه العلوم .

1-3-2- صعوبة قياس تأثير الإعلام في الظاهرة:

التي يقوم الباحث بدراستها نظرا لتداخل عدة عوامل ومتغيرات في إحداث هذه الظاهرة وفي التأثير في فاعليتها.

1-3-3- صعوبة إجراء بعض التجارب:

سواء العملية أو البيئية في مجال العلوم الاجتماعية - بعكس الحال في العلوم الطبيعية - نظرا لتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الاجتماعية موضع الدراسة، والصعوبات التي تصل إلى حد الاستحالة في بعض الحالات في ضبط هذه المتغيرات والتحكم في أكبر عدد منها.

1-3-4- عدم استخدام المناهج المختلفة:

في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، والاقتصار على استخدام منهج واحد، مما يؤدي إلى احتمال عدم إمكانية التوصل إلى المعلومات الصحيحة، وصعوبة التثبت من صحتها وصدقها ودالاتها. وعدم توفير مقاييس دقيقة يمكن استخدامها في بحوث الاجتماعية بصفة خاصة.

1-3-5- الأخطاء التي يحتمل أن تنتج:

إما من تحيز الباحثين أو التفسير الخاطئ للمعلومات والبيانات والنتائج.

1-3-6- النقص الواضح:

في العديد من البيانات والإحصائيات وعدم كفايتها.

1-3-7- الحاجة إلى إجراء معظم نوعيات البحوث:

خاصة الاجتماعية بطريقة مستمرة وإعادة تطبيقها كل فترة زمنية، نظراً لعدم ثبات نتائج هذه البحوث لفترة طويلة وتأثرها بالمتغيرات العديدة التي تحدث في المجتمع.

1-4-4- صعوبات في التطبيق العملي:

في إطار هذه المشكلات المنهجية، يحرص خبراء وأساتذة مناهج البحث على الحصر الدقيق لبعض الصعوبات التي تواجه البحوث الاجتماعية في التطبيق العملي، يرى عاصم الأعرجي انه يمكن تصنيف المشاكل التي تواجه استخدام مناهج البحث العلمي في الدول النامية كما يلي:

1-4-4-1- نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة:

يمكن أن يؤدي النقص الكمي أو / والنوعي في المعلومات المطلوبة في البحث الإدارة إلى ارتكاب الخطأ في تشخيص المشكلة البحثية وقد يؤدي ذلك بدوره إلى أخطاء في الحلول المقترحة التي قد يأتي بها البحث المذكور.

1-4-4-2- النسب العالية من المعلومات المتقدمة في الدول النامية:

يمكن أن تعود إلى تضليل الباحثين الإداريين وبالتالي الحيلولة بينهم وبين حل المشاكل الإدارية، وبالطبع أن معالجة مثل هذه المشكلة يتطلب خلق وعي معلوماتي علمي لدى العاملين بنظم المعلومات إضافة إلى زيادة مستويات كفاءتهم عن طريق برامج التدريب الخاصة بتكنولوجيا المعلومات المعاصرة. النامية، هذا وقد أدت المناهج التقليدية الشائعة والمشتقة من بعض التقاليد والقيم المحلية الشائعة، إلى الكثير من حالات الفشل والإحباط في حل المشاكل الإدارية المزمدة في الأقطار النامية.

1-4-4-3- نقص الثقة بمناهج البحث العلمي:

يمكن أن يدفع العاملين من ذوي العلاقة إلى الامتناع عن الاستجابة الفعالة لمستلزمات البحث العلمي ومن إعطاء المعلومات المطلوبة للباحثين... وبالتالي إعاقة أو حتى إفشال العملية البحثية العلمية وبالطبع أن محدودية التجاوب مع عمليات البحث العلمي من قبل ذوي العلاقة يمكن ان تؤدي إلى أخطاء في التشخيص وأخطاء في العلاج.

1-4-4-4- نقص الإمكانيات المادية والتكنولوجية في الأجهزة الإدارية للدول النامية:

يعتبر معوقا إضافيا لعمليات البحث العلمي. فمحدودية الدعم المالي ومحدودية المعرفة يقودان عادة إلى عمليات بحثية هزيلة وإلى نتائج بحثية هزيلة وإدراكا لهذه الحالة

قامت الأمم المتحدة من خلال برنامج المساعدات المالية والفنية الخاص بها بمساعدة عدد من الدول النامية في مجال تحسين طرق حل مشاكلها المحلية.

1-4-5- مقاومة نشاطات البحث العلمي:

تعتبر معوق إضافي في الأجهزة الإدارية للدول النامية وكثيرا ما تؤدي إلى الفشل، فالمقاومة التي قد تتجسم بصيغة رفض التعاون مع الباحثين أو رفض تبني وتنفيذ توصيات البحث يمكن ان تقود البحث العلمي إلى نتيجة الفشل.

أما أسباب مثل هذه المقاومات فقد تكون واحد وأكثر مما يلي:

- الاعتقاد بعدم وجود مشاكل حقيقة تستوجب تبني وتنفيذ نتائج البحث العلمي.
- محدودية الثقة بإمكانية حل المشاكل عن طريق البحث العلمي.
- محدودية الثقة بالباحثين أنفسهم من حيث المقدرة على إيجاد حلول منطقية للمشاكل.
- الاعتقاد بأن نتائج البحث العلمي يمكن أن تؤدي إلى الانتقاش من بعض المكاسب الوظيفية المحققة.
- الاعتقاد من قبل البعض أنهم أجدر وأصلح من الباحثين في حل المشاكل.
- الاعتقاد بأن منهجية البحث العلمي تصلح لحل مشاكل نظرية وليست صالحة لحل مشاكل تطبيقية.
- الاعتقاد بأن تنفيذ توصيات البحث العلمي من شأنها أن تزيد من المسؤوليات الوظيفية للعاملين.

ويضيف حمود البدر في دراسته عن معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية انه إذا ما أردنا أن نتطرق إلى العوائق التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية تراها تعاني من:

- قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه.
- قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع.

- المشكلات البيروقراطية التي ينجم عنها غياب قوانين واضحة لأهمية البحث العلمي والسعي لتنشيطه ووجود هيئة وطنية فعالة تتابع ذلك.
- عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة، والموارد البشرية، والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسدن طموحاتهم، كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به، وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.
- عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة، والتجارة، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.
- غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه (لعلي، 2014، ص4-8) (العساف، 2010، ص19) (الهييتي، 1999، ص 143).

2- أخلاقيات البحث العلمي:

تعتبر أخلاقيات العلم والبحث العلمي هي موضوع الساعة، وكلمة إيثيكا Ethics أي فلسفة الأخلاق أو علم الأخلاق أو "الأخلاقيات" جاءت من علم الفلسفة لتضيء السبيل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقياً، بدءاً من تداخل خصائص البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية، وانتهاء بتداخلها مع مقتضيات الأمن القومي، مروراً بتداخلها مع قدسية الحياة وحقوق الإنسان وكرامته، وبالتجريب على البشر والحيوانات، أو بانتهاكات البيئة أو بالتطبيقات بالغة الخطورة للعلوم البيولوجية والوراثة والموروثات أو الجينات، وفضاء المعلومات المفتوح، والميزانيات الضخمة لتمويل الأبحاث العلمية. على العلماء أن يتمسكوا بمعايير المهنة مثلما يتمسكون بمعايير الخلق العام. والمعيار المهني لا يزيد عن كونه "آلية جيدة للتحكم في جودة السلع والخدمات المهنية، كما أنه يحافظ على الاحتفاظ بثقة العامة بالمهنة".

2-1- السلوك الأخلاقي في العلم:

يجب ألا ينتهك السلوك الأخلاقي في العلم معايير خلقية متفقاً عليها، كما يجب أن يساهم في انجاز الأهداف التعليمية. ويوجد تقريباً اثني عشر مبدأ من مبادئ الأخلاقيات في العلم التي تطبق في جوانب متباين من عملية البحث. أما المبادئ فهي كالتالي:

2-1-1- الأمانة:

يجب على العلماء ألا يختلفوا العطييات أو النتائج أو يكذبوها أو يحرفوها، عليهم أن يكونوا موضوعيين وغير منحازين وصادقين في سائر مناحي عملية البحث. والفعل غير الأمين دائماً يقصد خداع متلقى يتوقع أن يُختبر بالصدق. والخداع يمكن أن يحدث عندما يكذب الشخص، أو يحتفظ بالمعلومات أو يحرف المعلومات.

هناك أنواع عديدة من عدم الأمانة في العلم تتضمن إنتاج المعطييات وتحليلها. اختلاف المعطييات يحدث عندما يلفق العلماء معطييات، ويحدث التكذيب عندما يغير العلماء المعطييات والنتائج. ومظم العلماء يرون أن الاختلاف أو الكذب انتهاكاً خطيراً للأخلاقيات العلمية (دويدري، 2008، ص68).

2-1-2- الحذر واليقظة:

يجب أن يتجنب العلماء الأخطاء في البحث وخصوصاً في عرض النتائج، وعليهم أن يعلموا على تقليل الأخطاء البشرية والتجريبية والمنهجية إلى حدها الأدنى ويتجنبوا خداع الذات والانحياز وصراع المصالح والحذر مثل الأمانة يرقى بأهداف العلم من حيث إن الأخطاء يمكن أن تعوق تقدم المعرفة تماماً مثلما تفعل الأكاذيب الصريحة.

2-1-3- الانفتاحية:

ينبغي أن يتداول العلماء نتائجهم وكذلك المعطيات والمناهج والأفكار والتقنيات في الأدوات ويجب أن يتيحوا العلماء آخرين مراجعة عملهم وأن يكونوا متفتحين للنقد والأفكار الجديدة.

2-1-4- الحرية:

ينبغي أن يكون العلماء أحراراً في أن يقوموا بالبحث في أي مشكلة أو فرض. ينبغي عليهم أن يتتبعوا الأفكار الجديدة وينتقدوا الأفكار القديمة. والواقع أن مبدأ الحرية يدفع إلى إنجاز الأهداف العلمية بطرق عديدة.

تلعب الحرية دوراً أو حافزاً في انتشار المعرفة بأن يجعل العلماء يتبعون الأفكار الجديدة أو يعلمون على حل مشكلات جديدة. وثانياً، تلعب الحرية الفكرية دوراً مهماً في تنمية الإبداع العلمي. فالحرية مثل الانفتاحية تساعد العلم على الخروج من الجمود والقطعية الدجماطيقية (البارودي، ب ت، ص 9).

2-2- المسؤولية الاجتماعية للعلماء الباحثين:

إن بعض العلماء يكرسون وقتهم لخدمة الجمهور وذلك عبر طريق تبسيط العلم لهم، وآخرين يوظفون معارفهم وخبراتهم للدفاع عن سياسات العلم، وآخرين يوظفون معارفهم وخبراتهم للدفاع عن سياسات العلم والتكنولوجيا. على سبيل المثال، بعد أن ألقت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلتين الذريتين على اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، رأينا عدد من العلماء مثل ألبرت أينشتاين وروبرت أوبنهاجن يقودون حرباً من أجل استخدام الطاقة الذرية

لأغراض سليمة. وفي يومنا هذا، كثيرون من العلماء هم أيضاً ناشطون في مشكلة البيئة، كما أن هناك هيئات كثيرة الآن تحاول تثقيف الناس بشأن الوعي الصحي والتغذية والمخاطر الواردة في الشؤون المنزلية والمخاطر البيئية.

إن الجمهور في حاجة إلى العلماء من أجل التثقيف في شأن التطورات العلمية المهمة ونتائج البحث العلمي. كما أن يحتاج إلى الحماية من مخاطر العلم والمعلومات الخاطئة. ومع ذلك تنشأ بعض المسائل والمشاكل الأخلاقية عندما يحاول العلماء تقديم الخدمة للجمهور عن طريق الدفاع عن سياسات وأراء خاصة. يقوم بدورين: دوره بوصفه عالماً محترفاً ودوره بوصفه عالماً محترفاً ودوره بوصفه مواطناً واعياً، ولذلك على العلماء أن يكافحوا من أجل الموضوعية والأمانة والانفتاحية.

هناك مسائل عديدة أخرى اجتماعية وسياسية وخلقية تنشأ عن العلاقة بين العلم

والمجتمع وهذه بعضها:

- قيود البحث: هل ينبغي للبحث أن يقيد أصلاً لأسباب خلقية أو سياسية أو اجتماعية؟ (مثل الاستنساخ البشري).

- الحرفية والنوع في العلم: هل يضع العلم في اعتباره أيهما (أي إحراف البحث والتجارب على البشر والتحرش الجنسي وإرشاد الباحثين).

- العلاقة بين العلم والدين: هل يجب أن يدرس " التطور " بجانب عملية الخلق؟ هل العلم يضعف الدين؟ هل يدعم الدين؟ أم أنه لا شأن له بهذا ولا بذلك؟

- العلاقة بين العلم والقيم الإنسانية: هل العلم متحرر من القيم؟ هل هناك أساس علمي للخلق العام؟ ما هي العلم والخلق العام والأخلاقيات النظرية والثقافة الإنسانية؟

- العلم والنظام التعليمي وكيف يجب أن يدرس العلم؟ هل يجب أن تولى مناهج الدراسة في المدارس الرسمية العامة من شأن العلم والرياضيات والتعليم التكنولوجي فوق المواد الدراسية الأخرى مثل الأدب واللغات والتاريخ والفن.

2-3- النشر العلمي:

إن الكثير من الدوريات العلمية لم تتل من الفحص والمراجعة إلا القليل وخاصة مع تغير قواعد النشر في اللجان العلمية المصرية ولهذا لابد من التحكم في جود الأعمال المقدمة للنشر وكذلك وضع معايير لجودة هذه الدوريات ولهذا كان لابد من نظام تحكيم النظراء الحديث ويعمل نظام تحكيم النظراء كآلية دقيقة للتحكم في الجودة وذلك من خلال التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة، ويحاول المحررون أن ينشروا الأبحاث عالية الجودة فقط ولهذا يجب أن تستند أحكام الجودة إلى معايير شتى من بينها منهجية وطريقة الكتابة. إن نظام تحكيم النظراء يمدنا بتقييم عادل غير منحاز وحذر وأمين للبحث العلمي، وهذا النظام، أيضاً، يمكن أن يعمل بفاعلية عندما يثق الكتاب بأن مخطوطاتهم سوف تعالج بطريقة مسئولة وموضوعية وعادلة.

وعلى المراجعون أن يبحثوا عن إجابات للأسئلة التالية:

- هل يدخل موضوع العمل ضمن أهداف الدورية؟
 - هل ثمة تأكيد لنتائج هذا العمل وتأويلاته من خلال معطيات أو أدلة؟
 - هل يمثل البحث المقدم إسهاماً جديداً وأصيلاً؟
- وزيادة في الموضوعية، أن معظم الدوريات في العلم تستخدم للفحص نظام إخفاء المحكمين، وهناك بعض الدوريات تستخدم للفحص نظام إخفاء مزدوج فلا يعرف المراجعون أيضاً هوية المؤلفين، ولا المؤسسات التي ينتمون إليها.
- وبنهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن زاد النشر الإلكتروني تزايداً هائلاً، ومع هذه الزيادة المتنامية في كم البحث لجأ الكثير من الناشرين إلى نشر البحوث وملخصاتها إلكترونياً بمقابل وبدون مقابل مادي. وظهر النشر الإلكتروني بوصفه شكلاً آخر من أهم أشكال التواصل العلمي مما يستبعد الحاجة إلى نشر الدوريات في ورق.
- طراً مع النشر الإلكتروني تغير ذو مغزى في التواصل العلمي، فقد أصبح أسرع وأرخص وأوسع في مداه، ولهذه التغيرات ثقلها الكبير فيما يختص بأخلاقيات النشر وفي جودة الأبحاث المنشورة.

نظام تحكيم النظراء يشجع على الأمانة والموضوعية والصدق إذ يحول دون الأخطاء والمحاباة، ويمنع نشر بحث لم يحقق مستويات معينة من الجودة، هنا يمكن القول إن نظام تحكيم النظراء يجعل الصحيح يفوز، أما المليء بالأخطاء فسوف يختفي. ولهذا على الباحثين وخاصة الشباب والمبتدئين أن يكونوا على دراية بالمعايير المنهجية للبحث. وفيما يلي بعض هذه المعايير وهي:

- البحث عن الوضوح والدقة عند صياغة الفروض وهدف التجارب.
- ينبغي أن تكون الفروض قابلة للاختبار ومقبولة، ومتسقة مع المعطيات.
- وحيثما أمكن، استخدام في دراسة الظواهر تجارب محكمة قابلة للتكرار.
- استخدم في جمع المعلومات الأدوات المتوافرة الموثوق بها أكثر.
- اعتني بتسجيل وتأمين المعطيات.
- كن ناقدًا، دقيقًا متشككًا لا توافق على أي نظرية أو فكره دون سبب مقنع، وأخضع أفكارك ونظرياتك للفحص الدقيق.
- تجنب خداع الذات والانحياز والأخطاء العفوية في جوانب البحث.
- استخدم المناهج الإحصائية المناسبة في وصف وتحليل المعطيات.

2-4- الموضوعية في النشر:

إن الأبحاث والكتب أو أي أعمال علمية أخرى تكون عرضة للنشر ينبغي أن يسلك طريقاً تلتزم فيه بالأمانة والموضوعية والحذر في الكتابة والتحكيم والنشر. ولكن تضمن تحقيقاً دقيقاً موضوعياً، ينبغي على العلماء أن يكون لديهم التزامات بالكتابة والمراجعين عليهم أيضاً التزامات بأن تكون المراجعة دقيقة لا تتضمن في حد ذاتها انحيازاً أو محاباة، لأن الانحياز في تحكيم النظراء يمكن أن يكون دائم البحث عن المعرفة الموضوعية. والواقع أن هذا الهدف لا يسهل دائماً انجازه، وذلك لأن المحررين والمراجعين بشر حيث أن ميولهم ورغباتهم من الممكن أن تكون في صراع ومن ثم تؤثر في سير هذه العملية.

إن الخلل في أداء عملية المراجعة والتحكيم يشيع ريبة وشكا بين جمهور العلماء، كما أنه يحول دون أن يغير العلماء أفكارهم القديمة وأن يقترحوا أفكارا جديدة. وهناك كثير من الدوريات غالبا ما تلجأ إلى السرية لتأكيد المراجعة غير المنحازة. تستخدم الغالبية العظمى من الدوريات في العلم المراجعة أحادية الجانب. المؤلفون لا يعرفون أسماء المحكمين أو الهيئات التي ينتسبون إليها. إن هذه العملية تعزز الموضوعية والعدل في تحكيم النظراء، لأنها تتيح للمراجعين المحكمين تحكيم المخطوطات دون الخوف من رد الفعل الذي يحدث من المؤلفين.

ولهذا ان هناك بعض المسئوليات العديدة الأخرى التي ينبغي أن ينهض بها المراجعون والمحررون، من أهمها نذكر:

- أولاً، ينبغي على المحررين والمراجعين أن يتجنبوا صراع المصلحة في تحكيم النظراء، فهذه الصراعات عادة ما كون شخصية أكثر منها مادية في طبيعتها. مثلاً، المشرف على رسالة الدكتوراه لباحث ينبغي ألا يكون مراجعاً لأبحاث الباحث أو ما يطرحه من مشاريع أبحاثه المقدمة لمنح التمويل كي لا يقع في صراع المصالح.

- ثانياً، على المحررين والمراجعين واجب مساعدة المؤلفين لتحسين وتطوير عملهم وكثير من الكتاب يتعلمون من التعليقات الواردة من المحررين والمراجعين.

- ثالثاً، ينبغي على المرجعين والمحررين أن يكون لديهم التزام بالتعامل مع المؤلفين باحترام مراعاة للكرامة.

- رابعاً، ينبغي على المحررين والمراجعين أن يحموا سرية المخطوطات التي هي تحت المراجعة وألا يسرقوا الأفكار، أو النظريات أو الفروض التي روجعت.

- وأخيراً، لأن المحررين والمراجعين في يدهم العدل الفصل فيما إذا كان المقال أو البحث سينشر أم لا، فإنهم يتحملون مسئولية إصدار قرارات عادلة وموضوعية.

2-5- الأمانة الفكرية (النزاهة الأكاديمية)

تعتبر الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية هي الركن الركين في البحث العلمي الهادف، كما أنها تعد أصل من أصول البحث العلمي التي تعتمد على الابتكار والإبداع والتطوير، وبدونها يتحول البحث العلمي إلى عبث وجهد ضائع لا قيمة له؛ فالباحث يبحث عن الحقيقة والحقيقة تقتضي الأمانة والإخلاص.

فالنزاهة الأكاديمية تعني الأمانة الفكرية والاستقامة العلمية في استخدام المعلومات ونقلها وتوثيقها ونشرها وإنتاج الأبحاث وإدارة المشاريع، ومن تعريفات النزاهة الأكاديمية أنها ثمرة لميزتين:

- الأمانة وتحمل المسؤولية:

فلا يكون الشخص نزيهاً، إلا إذا تمسك بالفكر الموضوعي المضاد للتحيز والمتجرد من إتباع الأهواء المرتبطة بالمصالح الشخصية المنحرفة.

وهي مجموعة من القيم والآليات التي تهدف إلى خلق ثقافة وسلوك لاتقنين فيما يخص الاعتراف بالملكية الفكرية للباحثين من أفكار وأبحاث وأعمال منشورة، ويشار لها أحياناً بأنها ميثاق أخلاقي لضمان حقوق الآخرين.

- والالتزام بقواعد النزاهة الأكاديمية ومبادئها،

والذي يتطلب ما يلي:

- الاستشهاد بجميع ما تم استخدامه من أفكار أو نتائج أو أعمال مكتوبة منسوبة لآخرين ممن يكون قد استفاد من اقتباسات من أبحاثهم المنشورة أو غير المنشورة أو مادتهم العلمية أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في عمله البحثي ويوثقها توثيقاً علمياً دقيقاً.

- الإدراك بأن الإخلال بإتباع مبادئ النزاهة الأكاديمية لا يسيء إلى من ارتكب هذه المخالفة فحسب، بل أن آثار هذه السلوكيات ستعكس على الجهة الأكاديمية ككل.

- إدراك أن أي شكل من اختراق النزاهة الأكاديمية يندرج تحت بند ممارسة السلوكيات غير الأخلاقية مما يعرض من يقترفها للمساءلة القانونية.

2-5-1- أبعاد الأمانة الفكرية:

وتتضمن منظومة النزاهة الأكاديمية أبعادا مختلفة، أبرزها:

- ضبط وترسيخ وتطبيق القيم والأخلاقيات والقواعد المتعلقة بالممارسات الجامعية التي تُنظم إعداد، وكتابة البحوث، ونشرها، ووضع الحوافز والضمانات والإجراءات التي تضمن التنفيذ الكامل لتلك القيم والأخلاقيات والقواعد.

- ضبط وترسيخ وتطبيق القيم والأخلاقيات والقواعد القويمة المتعلقة بالممارسات الجامعية والتي تُنظم العلاقة بين أعضاء هيئات التدريس والهيئات الإدارية من جهة، والطلاب من جهة أخرى، وتُحدد مسؤوليات وحقوق كل طرف، وتضع الضمانات والإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعال لتلك القيم والأخلاقيات والقواعد.

2-5-2- أهداف منظومة النزاهة الأكاديمية:

وتستهدف منظومة النزاهة الأكاديمية المنشودة مجموعة من الأهداف، أهمها:

- المساهمة في دعم وتعزيز جهود أعضاء هيئة التدريس في أداء رسالتهم التعليمية والبحثية على النحو الصحيح، والحفاظ على حقوقهم الفكرية وحماية الحقوق الفكرية للغير، وتهيئة الأجواء أمامهم للإبداع والابتكار.

- الارتقاء بنوعية البحوث والمؤلفات العلمية المنشورة.

- الإسهام في تهيئة الأوضاع والظروف أمام كليات الجامعة وأعضاء هيئات التدريس بها للمنافسة على المستوى العالمي من حيث مستوى التعليم المقدم للطلاب، والخدمات والاستشارات المقدمة للمجتمع.

- المساهمة في غرس القيم الفضيلة والأخلاقيات والمثل العليا في طلاب الجامعة، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على أدائهم الدراسي وسلوكهم أثناء مرحلة الدراسة.

- محاربة ظاهرة عدم انضباط بعض الطلاب سواء في قاعات الدراسة أو في ساحات الحرم الجامعي، وكذا مكافحة انتشار ظاهرة الغش وعدم الالتزام بالقواعد العامة أثناء سير الامتحانات وفي الاسنادات الدراسية.

- المساهمة في إعداد جيل جديد من الخريجين، المتمسك بالقيم والأخلاقيات والمثل العليا، والقادر على قيادة مرحلة التطوير والإصلاح في كافة قطاعات المجتمع، الأمر الذي من شأنه المساهمة في الجهود المبذولة لرفعة الوطن واحتلاله المكانة التي يستحقها بين الأمم (هيام حايك، 2015، ص88).

2-5-3- مظاهر انتهاك أحكام الأمانة الفكرية:

تتعدد صور لمعايير ومبادئ الأمانة الفكرية، سنتناول في هذا الفرع أبرز مظاهر الخروج عن الأمانة العلمية وأبرز الانتهاك التي يرتكبها الباحثين، من أهمها:

• اقتباس معلومات دون الإشارة إلى المرجع:

للاقتباس أشكال عديدة أهمها الاقتباس النصي الاقتباس عن طريق التلخيص والاقتباس بإعادة الصياغة وقد يحدث أن يستعين الباحث بأحدها دون الإشارة إلى المصدر الذي أخذت منه المعلومات وبالتالي سيكون تلقائياً تحت طائلة الابتعاد عن مبدأ الأمانة العلمية.

• الإشارة إلى مراجع وهمية:

فبعض الباحثين يلجؤون إلى ذكر الكتب عن طريق إيراد مصادر ومراجع لم يعودوا إليها بالمرّة أو أنها مختلفة أساساً.

• الإشارة إلى مراجع خاطئة:

فالباحث قد ينقل قولاً في مرجع وهو يشير إلى مرجع آخر يختلف عن المرجع الثاني، وحينئذ ينقل الباحث الأخير رأياً أو قولاً من مرجع يكون كاتبه مخطئاً، ولذلك يتعين على الباحث أن يحرص على التأكد من نسبة الأقوال إلى قائلها بالضبط وبالدقة وليس مجرد النقل الحرفي غير المبصر.

أما نقل آراء ونظريات من كتب لم تتناولها بنزاهة وصدق وموضوعية، فهو خطأ يمس الأمانة العلمية التي تتعلق هنا باقتباس أقوال من كتب ليست علمية وليست نزيهة، فإذا

لم يتمكن الباحث من الحصول على المصدر الأم فعند الإشارة في الهامش يذكر عبارة (نقلا عن) أو (مذكور لدى) وحينئذ يكون الكاتب قد التزم بالأمانة العلمية.

2-6- حقوق الملكية الفكرية:

هناك مجتمعات كثيرة قد سنت قوانين لتعطي أصحاب الملكية الفكرية القدرة على شيء من التحكم في كيفية استخدامها. هذه النماذج المتباينة للملكية الفكرية التي تعترف بها كثير من الدول تتضمن حقوق الطبع وبراءات الاختراع والعلامة التجارية والاسرار التجارية.

2-6-1- حقوق الطبع:

يجب أن يكون حق الطبع قابل للتجديد، وهو حماية قانونية تكفل للمؤلف القدرة على التحكم في إعادة إنتاج عملة الأصلي. إن المؤلفين الذين لهم حقوق الطبع لأعمالهم لديهم الحق في إعادة إنتاج أعمالهم، وفي الخروج بأعمال أخرى فيها، وفي تنقيحها والإضافة إليها أو الحذف منها، وفي تأليف أعمال أخرى تحقيقاً لفاعليتها. ولهذا لا بد من الاستخدام العادل والجيد للعمل المنشور وأن يكون النسخ فقط لأغراض تربوية تعليمية وألا يبخر القيمة التجارية لهذا العمل.

2-6-2- براءة الاختراع:

أما براءة الاختراع فهي إجازة قانونية تعطي صاحب البراءة الحق في التحكم في إنتاج اختراع واستخدامه والمتاجرة فيه. ولا يجب أن تمنح براءة الاختراع إلا إذا كان العمل أصلياً ومفيداً وغير مسبوق. إن حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تمنح بغير إعطاء الناس المردود العادل على إسهاماتهم ومجهوداتهم.

إن الملكية الفكرية يمكن تبريرها على قدر ما تساهم في تقدم العلم والتكنولوجيا. وهناك ثلاث طرق يمكن أن تساهم بها الملكية الفكرية في هذا التقدم:

- تمدنا بدافع للباحثين اللذين يبحثون عن حقهم في المكافأة المالية، دافع بحثهم على الاختراعات ولاكتشافاتهم. وعلى الرغم من أن علماء كثيرين لديهم دوافع "خالصة" أي يسعون

إلى الحقيقة من أجل الحقيقة إلا أن المصالح الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا في دفع البحث العلمي.

- تشجع الملكية الفكرية الاستثمار الصناعي في العلم والتكنولوجيا وذلك بأن تتيح للأعمال الحرة تحقيق أرباح تعود عليها من رعاية البحث العلمي.

- تقسح الملكية الفكرية المجال للانفتاحية والمجاهرة في العلم، وذلك عن طريق حماية مصالح الأفراد والنقابات.

إن كل ما سبق يؤدي بنا إلى أنه لا يجوز السرقة العلمية بل يجب حماية الملكية الفكرية ولا بد أن يدعم هذا قوانين وسياسات هذه الملكية (أحمد عبد الكريم سلامة، 1999، ص5) (زعتن نور الدين، 2018، ص6).

وخلاصة ما سبق، أن الحوار والتحليل المناسبين للملكية يجب أن يوازن بين الاعتبارات الخاصة بالتكاليف/ العوائد وبين اعتبارات الخلق العام الأخرى ذات الأهمية... مثل حقوق الإنسان وكرامته والعدالة الاجتماعية.

2-7- العلاقة بين الأستاذ والباحث:

ينبغي النظر هذه العلاقة بوصفها نوع من التشارك من حيث الأستاذ الناصح والباحث الذي يتلقى النصح يحق كلاهما النفع من عملهما معا. وعلى الرغم من أن هذه العلاقة دائما ما تكون نافعة لكلا الطرفين وللمهنة العلمية، إلا أن المعلمين الناجحين قد يستغلون الباحثين الذين يتلقون النصح. وهذا الاستغلال يمكن أن يحدث بطرق عديدة. فأحيانا يرفض الأساتذة منح التقويم الملائم للباحثين مقابل اسهاماتهم وكذلك عدم إظهار الود والاحترام.

وأيضاً قد يستخدم الأستاذ مركزه وسلطاته ليحصل على مزايا شخصية أو حتى جنسية مقدمة من الباحثين الذين يعلمون بإرشاده، وربما يطلب الأساتذة من الباحثين أن يقضوا أكبر وقت ممكن في بحث الأستاذ والواقع أن كثيرين من طلب الدراسات العليا يشكون الظلم والتعسف فيما يتعلق بظروف العمل والتوقعات المحتملة من ورائه. أحد الأسباب التي تفسر

استغلال الاساتذة لطلابهم هو أن العلاقة بينهم غير متوازنة: الأساتذة هم الاعلى في المنزلة والمعرفة والخبرة والنفوذ، والباحثون الذين يتلقون النصح هم الأدنى.

إن الاستغلال ينتهك مبدأ الاحترام المتبادل ويقوض الثقة التي هي جوهرية في العلاقة بين الأستاذ والباحث الذي يتلقى النصح، ومن دون الثقة تقسد هذه العلاقات المهمة ويخسر العلم.

ولكي نتغلب على المشكلات ينبغي على الأفراد أو المؤسسات التربوية التأكد من أن هناك قراراً كافياً من العلماء الذين يخدمون كأساتذة ناصحين. ولهذا لا بد من أن تكافئ العلماء على تكريس وقتهم للطلاب، ولا بد من عمل ورش عمل لتعليم الأساتذة النصح والإرشاد، وكيف يكون الأستاذ مرشداً.

في غضون العقدين الماضيين، مع زيادة عدد النساء المستغلات بالعلم، بات التحرش الجنسي يشغل بال الكثير في العلم، ولقد عرف التحرش الجنسي بأن أي نمط يستخدم فيه الجنس ليحط من قدر أو يستغل أو يضايق الناس. والواقع أن السلوك الذي يؤخذ على أن تحرش جنس يتضمن أشياء كثيرة: الاغتصاب، والمواقع الجنسية الغير المرغوب فيها، والإلحاح في طلب مواعيد بين الجنسين والاستعدادات للقاء الجنس والكلمات الخارجة وجرح الشعور بالإثارة والمضايقة الجنسية والنظرات الشهوانية. وإنما في حاجة ماسة إلى تجنب التحرش الجنسي في العمل. لأنه ينتهك مبدأ الاحترام المتبادل. إنه يتعارض مع التربية العلمية وروح التعاون، كما أنه يجعل من الصعوبة بمكان أن يتقدم في مهنة العلم ضحايا هذا النوع من المضايقة.

❖ خاتمة:

مهما بلغ الانسان من العلم فإنه بحاجة الى تطوير ذاته بقراءات متنوعة، توسع من مداركه وتجعله على وعي تام بأبعاد اختصاصه في العلوم الاخرى، وصلته بتلك العلوم، تجعل المتعلم يقف على توجهات ونظرات العلماء، ومعرفة الاسس المنطقية التي تقوم عليها النظريات العلمية التي درستها في اختصاصك.

حيث ان العلم ظاهرة حضارية، وقد بذل العلماء في تخصصاتهم المتنوعة جهودا عظيمة لإتمام هذه الظاهرة والافادة منها في الحياة العلمية والعملية حتى أصبح العلم يساهم مساهمة فاعلة في البناء المعرفي للإنسان وتكوين عقله، وتغيير واقعه، وصار تاريخ العلم هو تاريخ العلم الانساني والتفاعل بينه وبين الخبرات التجريبية أو معطيات الحواس.

من المهم بالنسبة إلى العلم والمجتمع أن يتبع العلماء معايير ملائمة للسلوك، وأن يتعلم العلماء كيف يدركون الحثيات الأخلاقية في العلم، وأن يفكروا فيها وأن ينظر العلماء إلى العلم على أن جزء من سياق اجتماعي واسع ويثمر نتائج مهمة للجنس البشري. والدافع أن كل من العلم والمجتمع يعاني عندما يتبنى الباحثون اتجاها يتجاهل المعايير الأخلاقية حيث البحث والمعرفة.

يُعتبر البحث العلمي من الأولويات التي تهتم بها الجامعات لقناعاتها الراسخة بأهمية البحث العلمي كمرتكز رئيس ومساعد على الارتقاء بأي مؤسسة تعليمية ولدوره الأساسي في تقدم المجتمع وازدهاره. وعلى ذلك تسعى الجامعة لتوفير المناخ المناسب والإمكانات اللازمة للانخراط في البحث العلمي ونشر نتائج البحوث في الدوريات المحلية والإقليمية والعالمية.

إن الإلمام بالمنهجية العلمية في بناء هيكله للبحث العلمي والأسلوب السليم في عرض القضايا الفكرية، واستخدام القواعد الصحيحة في كتابة البحوث والدراسات من شأنه أن يرفع من مستوى الثقة في الكتابات الأكاديمية، حيث أن إتقان الباحث لمهارات البحث العلمي والتحكم في الخطوات المنهجية يساعد على مواجهة المشاكل والصعوبات البحثية والتمكن من وضع الحلول الملائمة والوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية.

❖ قائمة المراجع:

- إحسان الأغا، (2002): البحث التربوي وعناصره - مناهجه وأدواته، ط4. الجامعة الإسلامية، غزة.
- بدر، أحمد، (1973)، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت وكالة المطبوعات.
- بدوي، عبد الرحمن، (1977)، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة.
- جلول، أحمد (2017). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 8، الجزء 1، جامعة أم البواقي.
- جواد الطاهر، علي (1979). منهج البحث الأدبي، ط3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- حسن، عبد الباسط محمد، (1976)، أصول البحث الاجتماعي، ط5. القاهرة، مكتبة وهبه.
- حسن، علي إبراهيم (1963). استخدام المصادر وطرق البحث، ط2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- حمودة، محمد عفيفي (1983). البحث العلمي، ط2. مطابع سجل العرب.
- الخشت، محمد عثمان (1997). فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية. الجزائر: دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع.
- خضر، عبد الفتاح (1992)، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، المملكة العربية السعودية، سلسلة دراسات.
- الخياط، ماجد محمد (2011). أساليب البحث العلمي، عمان، ط 1 ، دار الرياء للنشر والتوزيع.
- الزغبى، محمد أحمد (1982). التغيير الاجتماعي، ط3. بيروت، دار الطليعة.
- السيد، منى توكل (2013). أخلاقيات البحث العلمي، السعودية، منشورات جامعة المجمعة.
- شاكر قنديل. (1993)، معجم علم النفس، دار الصباح.
- شلبي، أحمد (1968). كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط6. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- صابر، فاطمة عوض وخفاجة، ميرفت علي (2002). أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- ضيف، شوقي (1972). البحث الأدبي، القاهرة، دار المعارف.
- عبد الحق، كايد (1972). مبادئ في كتابة البحث العلمي والثقافة المكتبية، دمشق، مكتبة دار الفتح.
- عبد الكريم، عبد الغريب (1982). البحث العلمي، التصميم المنهج والإجراءات، ط2. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- عطوي، جودت عزت (2000). أساليب البحث العلمي. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
- عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد (2013). أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط5. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عميرة، عبد الرحمن (1975). أضواء على البحث والمصادر، ط3. الرياض، جامعة الرياض.
- العيسوي، عبد الرحمن. (1997). أصول البحث السيكولوجي. لبنان: دار الراتب الجامعية.
- فاخر عاقل. (1979): معجم علم النفس، دار العلم للملايين، بيروت، ط2.
- فاطمة عوض صابر وميرقا علي خفاجة (2002). أسس ومبادئ البحث العلمي. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- القاضي، يوسف مصطفى (1979). مناهج البحوث وكتابتها، الرياض، دار المريخ.
- قنديلجي، عامر إبراهيم (1999). البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مبارك، محمد الصاوي محمد (1992). البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- المحروقي، شادية وناجي، أحمد (2012). الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني. الرياض: مكتبة القانون والإقتصاد.
- محمد الطاوي محمد مبارك (1992). البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- المعاني، أحمد إسماعيل (2012). أساليب البحث العلمي والإحصاء كيف تكتب بحثا علميا؟ عمان، إثراء للنشر والتوزيع.
- المغربي، كامل محمد (2002). أساليب البحث العلمي، ط1. عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع.
- ملحس، ثريا (1960). منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، منشورات دار الكتاب اللبناني.
- ملحم، حسن (1993). التفكير العلمي والمنهجية، مطبعة دحلب، الجزائر.
- النعيمي، محمد عبد العال (2008). طرق ومناهج البحث العلمي، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.
- هوارى، سيد (1980). دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه. القاهرة، مكتبة عين شمس.
- الوادي، محمود حسين والزعبي، علي فلاح (2011). أساليب البحث العلمي مدخل منهجي تطبيقي، ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.